جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

بعض إسهامات تمام حسان وأحمد المتوّكل في تطوير الدّرس اللساني العربي الحديث

مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي
تخصّص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:
حامدة معافري

إشراف الأستاذة:
د/ كايسة عليك

لجنة المناقشة:

أ / عايدة حوشي، أستاذة التعليم العالي. جامعة بجاية.....رئيساً
د/ كايسة عليك، أستاذة محاضرة قسم أ. جامعة بجاية.....مشرفاً ومقرراً
د/ حكيمة حمقة، أستاذة محاضر قسم ب. الجامعة بجاية.....مناقشاً

السنة الجامعية:
2019/2018

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ، الذي هو ثمرة جهدي إلى:

- من كانت دائما مصدر بهجتي وسروري.
- من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.....

أمي غاليتي.

- إلى أغلى كنز وهبني الله إياه.
- إلى الذي تعب لأرتاح وكافح لأنال.....

إبي الغالي.

- إلى من كانت نعم العون والسند، التي مدت لنا يد العون ولم تبخل بجهدها ونصائحها الثمينة.....

الأستاذة المشرفة الدكتورة "كايسة عليك".

حامدة

كلمة شكر وعرفان

أشّكر الله عز وجل عظيم الشأن والمنّة الذي فتح عليّ أبواب فضله فهو
أهل الحمد والشكر، كما أتوجه بأسمى آيات الاحترام والتقدير
وأخلص عبارات ومعاني الشكر والوفاء إلى الأستاذة
المشرفة الدكتورة "**كايسة عليك**"
التي أشرفت على البحث وتعهدته بالأمانة العلمية الجادة، فلقد بذلت جهداً
مشكوراً في متابعة هذه الدراسة قراءةً وتصحيحاً.
والشّكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم
عناء قراءة البحث وتصحيحه وإثرائه.
كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشّكر
للأساتذة الذين قدموا لي يد العون
من أجل ضبط وإتمام
هذا البحث.

فنسأل الله أن يزيدها فضلاً على
فضلٍ وعلمًا على علم.

مقدمة

عرف الدرس اللساني العربي تطوراً كبيراً منذ اتصال الدرس اللّغوي باللسانيات الحديثة عن طريق البعثات العلمية، إذ نشطت عملية التأليف في هذا العلم الحديث قصد التعريف به وبمختلف مدارسه ومناهجه، ثم انتقل هذا النشاط من مجّرد التعريف بهذا العلم وترجمة المؤلفات الغربية التي أسّست له، إلى النّظر في اللّغة العربية بالاعتماد على معطيات اللسانيات الحديثة.

وقد كانت جهود بعض اللسانين العرب المحدثين هي موضوع بحثنا الموسوم "**بعض إسهامات تمام حسان وأحمد المتوكل في تطوير الدرس اللساني العربي الحديث**"، واخترنا هذا الموضوع لاهتمامنا بالدرس اللساني العربي والتعرف على جهود بعض الباحثين المحدثين في هذا المجال، وقد تمّ التركيز على بعض جهود اللّغوي المصري "**تمام حسان**" في تطوير الدرس الدّلالي لكونه الباحث الأول الذي أثرى علم الدّلالة العربي الحديث بمصطلحات جديدة استمدها من اللسانيات الغربية، كما استعان بمبادئ وأسس اللسانيات الحديثة لتحليل الدّلالة استمدّها من النظرية السياقية التي أسسها رائد من رواد المدرسة الإنجليزية وهو جون روبرت فيرث، إضافة إلى استفادته من الدرس اللّغوي القديم وبدراسات البلاغيين والأصوليين، مما ساعده على الإسهام في تطوير البحث الدّلالي العربي، وتوضيح دور العوامل الخارجية المحيطة بالاستعمال اللّغوي في فهم المعاني المقصودة. كما ركز البحث على بعض جهود الباحث المغربي "**أحمد المتوكل**" نظرا لإسهاماته في تيسير النّحو العربي، حيث تجاوزت دراساته للنّحو التركيز على المعايير والمباني الشكلية ليعتني بالوظائف التّداولية للّغة العربية، وقد بدأ أحمد المتوكل مشروعه بدراسة الجملة العربية وعناصرها دراسة وظيفية مطبقا نظرية النحو الوظيفي التي أرسى أسسها اللساني الهولندي سيمون ديك، ثمّ انتقل إلى دراسة النّص والخطاب، ونّظرا لشساعة الموضوع، فقد ركز هذا البحث على دراسة الجملة فقط.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في تركيزه على باحثين لغويين لهما وزن ثقيل في الساحة اللّغوية العربية الحديثة، وقد أسهما في تطوير الدرس اللساني العربي الحديث من خلال إعادة قراءة التراث اللّغوي العربي، حيث ربط تمام حسان الدرس اللساني الحديث بالتراث اللّغوي، واقترح منهجية جديدة لدراسة الدّلالة في اللّغة العربية، كما ربط أحمد المتوكل نظرية النّحو الوظيفي عند سيمون ديك بالتراث النّحو العربي القديم، فأسس نظرية النّحو الوظيفي في اللّغة العربية.

وانطلاقا ممّا سبق، فإنّ الإشكالية التي حاول البحث معالجتها تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات، منها:

- ما هي المرجعية النظرية التي استند إليها تفسير تمام حسان للدلالة، والتي استند إليها مشروع أحمد المتوكل في نحو اللغة العربية الوظيفي؟
- ما الجديد الذي يحمله المشروع اللساني لكل منهما فيما يتعلق بإعادة وصف اللّغة العربية لسانيا؟
- هل استطاع كل من تمام حسان وأحمد المتوكل بنموذجيْهما في دراسة اللّغة العربية المساهمة في تطوير الدرس الدلالي والدرس النحوي العربيين؟
- هل يمكن تطبيق النّظريات اللسانية الغربية على اللّغة العربية دون المساس بخصائصها؟
- هل استطاعت هذه الجهود العربية أن تتيح للقارئ العربي فهما واعيا بالدرس اللساني يتجاوز ما تعرفت عليه الثقافة العربية قبل اتصالها باللسانيات الحديثة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمد البحث المنهج الوصفي لغرض وصف المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنّظرية السياقية ونظرية النّحو الوظيفي، ووصف جهود اللغويين

وإسهاماتهما في إثراء الدّراسات اللسانية العربية بمعطيات جديدة ومفاهيم ومصطلحات، واقتراحهما لأسس منهجية لدراسة اللّغة العربية، واستعان البحث في ذلك بتقنية التحليل.

وقد تضمّن البحث مقدمة وفصلين وخاتمة.

. فمقدمة تتضمّن فكرة عامة عن الموضوع، وإشكالية البحث ومنهجه وأهدافه.

. **الفصل الأول** عنوانه"**جهود تمام حسان في تطوير الدّرس الدّلالي العربي**"، يضّم مبحثين، **المبحث الأوّل** بعنوان "**المرجعية النّظرية لأراء تمام حسان في الدّلالة**"، تمّ التطرق فيه للتعريف بالدّلالة وعلم الدّلالة، وأهمية الدّلالة في الدراسات العربية، بالإضافة إلى أهم نظريات التحليل الدّلالي قبل النّظرية السياقية، وعرضنا أيضا الدّلالة في النّظرية السياقية، وكيفية تحديد المعنى في ضوء هذه النّظرية.

والمبحث الثاني جاء بعنوان: "**جهود تمام حسان في علم الدّلالة من خلال كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها**"، تناول هذا المبحث أراء تمام حسان في الدلالة بالتركيز على ما ورد في الفصل الثامن من كتابه (اللّغة العربية معناها ومبناها)، ومنهجيته في تفسير معاني الملفوظات اللّغوية.

. **الفصل الثاني:** عنوانه "**مشروع أحمد المتوكل في النّحو الوظيفي**"، يشمل مبحثين؛ **فالمبحث الأوّل** عنوانه "**الأسس النّظرية للنّحو الوظيفي**" تناول هذا المبحث تعريف النحو العربي، والتعريف بالاتجاه الوظيفي في اللسانيات الغربية، ثمّ التعريف بالنحو الوظيفي، كما تناول هذا المبحث (وباختصار شديد) نموذج سيمون ديك في النّحو الوظيفي ومبادئ هذا النحو، وتمّ التركيز في الختام على المنطلقات الأساسية لنظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل.

و**المبحث الثاني** عنوانه "**بنية النّحو في نظرية النّحو الوظيفي عند أحمد المتوكل**" فقد عرضنا فيه بنية النّحو في نظرية أحمد المتوكل (بنية الجملة) والتي تقوم على ثلاث بنيات

أساسية وهي **البنية الحملية** التي يتمّ بناؤها انطلاقا من قواعد الأساس، **والبنية الوظيفية** التي تتحقق عن طريق تطبيق قواعد إسناد الوظائف، **والبنية المكوّنية** التي تتحقق بواسطة قواعد التعبير.

وخاتمة: تتضمّن نتائج البحث.

ومن أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع واعتمد البحث عليها:كتاب **أسئلة اللغة وأسئلة – اللسانيات حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية**، إعداد وتقديم حافظ إسماعيلي علوي ووليد العناتي، (منشورات دار الأمان).

– **النحو الوظيفي والدّرس اللّغوي العربي، دراسة في نحو الجملة**، لـ الزايدي بودرامة (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)

–**نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي**، لـ يحي بعيطيش (أطروحة لنيل رسالة الدكتوراه) .

– **نظرية النّحو الوظيفي الأسس والمناهج والمفاهيم**، لـ محمد الحسين مليطان (منشورات دار الأمان، الرباط،).

– **دلالة السياق**، لـ ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه).

– **علم الدّلالة العربي النّظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية**، لـ فايز الداية، (ديوان المطبوعات الجامعية).

– **علم الدّلالة دراسة نظرية وتطبيقية**، للباحث فريد عوض حيدر (مكتبة الآداب، القاهرة).

وكما لا يخلوا أي بحث من الصعوبات، فقد واجهتنا العديد منها، ومن أهمها؛ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، خاصة ما تعلّق بالجانب الدلالي عند تمام حسان، وشساعة موضوع النّحو الوظيفي وصعوبة حصر مشروع أحمد المتوكل في فصل صغير من البحث، بالإضافة إلى صعوبة المادة العلمية الخاصة بالنّحو الوظيفي (خاصة أعمال أحمد المتوكل).

وفي الختام، أتقدّم بالشّكر الجزيل والتقدير الكبير للأستاذة المشرفة الدكتورة، "كايسة عليك" التي كانت وراء هذا البحث اقتراحا وتصحيحا وتوجيها، والذي يطالع البحث يلمس بصمتها وتوجيهاتها.

وفي الختام أود أن أقول: إن عملي هذا ما هو إلاّ محاولة لوضع لبنة على خط الدراسة والبحث، ولا أزعم أني أحطت بكل صغيرة وكبيرة من نواحيه، وأن لا لأحد أن يَدعي ذلك فالبحث حلقات وجُهود مُتواصلة يكمل بعضها بعضا.

ونرجو من الله السداد والتوفيق.

الفصل الأول

جهود تمام حسان في تطوير الدّرس الدّلالي العربي

المبحث الأوّل:

المرجعية النّظرية لأراء تمام حسان في الدّلالة

المبحث الثاني:

جهود تمام حسان في علم الدّلالة من خلال كتابه (اللّغة العربية معناها ومبناها)

المبحث الأوّل:

المرجعية النّظرية لأراء تمام حسان في الدّلالة

1 . الدّلالة وعلم الدّلالة

1.1. تعريف الدّلالة

2.1. تعريف علم الدّلالة

2 . الدّلالة في الدراسات العربية

1.2 . الدّلالة عند النحاة

2.2 . الدّلالة عند البلاغيين

3.2 . الدّلالة عند الأصوليين

3 . أهم نظريات التحليل الدّلالي قبل ظهور النّظرية السياقية

4 . الدّلالة في النّظرية السياقية

1.4 . ظهور فكرة سياق الحال عند مالينوفسكي

2.4 . النّظرية السياقية

3.4 . تعريف السياق وأنواعه

4.4 . تحديد المعنى في ضوء النّظرية السياقية

المبحث الأول

المرجعية النظرية لأراء تمام حسان في الدلالة

تمهيد: يعد السياق من أهم المباحث التي اهتم بها العلماء قديما وحديثا، ويعتبر محورا رئيسيا من محاور الدّلالة وثمرة من ثمرات الدراسات اللسانية، حيث إنّ غاية علوم اللّغة هو الوصول إلى المعنى، ولتحقيق هذه الغاية ظهرت دراسات كثيرة قديما وحديثا وتطورت عدّة نظريات أبرزها عند الغربيين النّظرية السياقية الاجتماعية التي تزعمها اللّغوي الإنجليزي "جون روبيرت فيرث"(John Rupert Firth)، وهي من أهم النّظريات الحديثة التي اعتنت بالدّلالة في سياقها الفعلي، حيث إنّ السياق، حسب فيرث، هو الذي يحدد الدّلالة المقصودة، فمن دونه تبقى الكلمات مغلقة ويبقى النّص والجمل غامضة، فالسياق يزيل اللّبس عن الكلمات والّنصوص، وقد أدرك علماء العربية قديما أهمية السياق في توضيح دلالات الألفاظ، فاستعانوا به في تفسير القرآن الكريم وتحليل النّصوص بهدف الوصول إلى دلالتها بدقة. وقبل التطرق إلى هذه النّظرية التي تشكل المرجعية الأساسية التي استند إليها تمام حسان في دراساته الدّلالية، نقدّم تعريفا موجزا للدّلالة وعلم الدّلالة، وسنعرض باختصار أهم العلوم التي اعتنت بالدّلالة عند العرب، ثمّ أهم النّظريات التي أسهمت في تحليل الدّلالة عند الغربيين قبل تطور النّظرية السياقية.

1 . الدّلالة وعلم الدّلالة: إنّ علم الدّلالة علم حديث النشأة، ولم يستقل بذاته إلاّ في بداية القرن العشرين، حيث اهتم بالقضايا المتعلقة بالمعنى؛ كالعلاقة بين اللفظ والمعنى، وأنواع الدلالة، والبحث عن منهجية تحليل المعنى...الخ.

1 . 1 . تعريف الدّلالة:

أ . لغة: تعد "الدّلالة" المبحث الأساس في الدرس اللّغوي سواء عند العرب أو الغرب، ولفظة الدّلالة كما عرّفتها بعض المعاجم اللّغوية هي «مصدر دل، التي تدل على الإرشاد إلى

الشّيء والتعريف به»[1]، وهذه اللّفظة مشتقة من الفعل دّل وتعنى أرشد ووجه، ومن المجاز: «ودله على الصراط المستقيم»[2] وتعنى الإرشاد إلى الطريق الهداية، ويقول "ابن منظور" (711 هـ): «سمعت أعرابيا يقول لآخر: أما تدل على الطريق، يدله دلالة، ودلاله ودلولة والفتح أعلى»[3]. وقد عرفها "الأزهري" في قسم "دلل" في كتابه تهذيب اللّغة: «دل، يدل، إذا هدى، ودل إذا من بعطائه، والأدل: المنان بعلمه، والدليل من الدّلالة بالكسر والفتح، ودللت بهذا الطريق دلالة، أي عرفته»[4]. فلفظة الدّلالة حسبه تعنى الإرشاد إلى الطريق الموصل إلى مكان مطلوب وكما تفيد معنى التنبه على شّيء قد يخفى، وعرفها كذلك "الزمخشري"(538هـ) في كتابه أساس البلاغة: «دلل، دله على الطريق، وهو دليل المفازة وهم أدلاؤها، وأدللت الطريق اهتديت إليه»[5]. فهي تفيد معنى الهداية والإرشاد والدّلالة «مصدر كالكتابة والإمارة، والدّال من حصل منه ذلك، والدليل في المبالغة كعالم وعليم وقادر وقدير، ثم يسمى الدّال والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره»[6].

نستخلص من التعريفات السابقة أنّ الدّلالة في اللّغة تحمل معنى واحد وهو الإرشاد والهداية وإيضاح الشّيء وإبانه وإزالة اللّبس والغموض والإبهام، وإظهار الشّيء بعلامة أو إشارة.

ب . اصطلاحا: لقد ركز علماء اللّغة كثيرا على مسألة الدّلالة رغبة في تأسس نظرية شاملة تساهم في تحديد أسس دراسة المعنى وكيفية توضيح معاني الكلمات المتجاورة فيما بينها

---

[1] – محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المجلد 28، ص ص 497 – 498.

[2] – جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1994، ص 194.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت، 1993، مادة (دلل).

[4] – أبو منصور الأزهري، تهذيب اللّغة، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، 2001، مادة (دلل).

[5] – الزمخشري، أساس البلاغة ، مادة (دلل) .

[6] – الأصفهاني(أبو قاسم الحسين بن أحمد)، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سعيد كيلاني، ط7، دار المعرفة، بيروت، 2015، ص 173 .

سواء كانت في الجمل أو النّصوص. والدّلالة عند اللّغوي ف. دي سوسير(F. De Saussure) «عبارة عن علاقة ترابط الدّال بالمدلول داخل العلامة اللسانية ومن خواص هذه العلاقة أنّ يكون بين الدّال والمدلول كمال الاتصال، وأن أحدهما يقتضى الآخر ويؤذن به، فتصور كل منهما مرهون بصاحبه، فلا يكون الدّال دالا حتى يكون له مدلول، ولا يتسنى الكلام على المدلول حتي يكون له إذ هو لا يوجد خارج العلاقة التي تربط بالدّال»[1]. إذ يعتبر دي سوسير اللّغة نظاما من العلامات اللسانية، وهي قائمة على مجموعة من الثنائيات أهمها ثنائية (الدّال والمدلول) .

ويعرف "الجرجاني" الدّلالة ذاهباً إلى أنّ «كون الشّيء بحالة يلزم مع العلم به العلم بشّيء أخر، والأول هو الدّال والثاني هو المدلول»[2]، إذ يؤكّد هذا التعريف أنّ الدّلالة لا تتحقق إلاّ بتوفّر عنصرين ضروريين هما الدّلال والمدلول ولا يمكن الفصل بينما، ولابد للدّلالة، حسبه، أنّ تحقق عنصرين (الدّال، المدلول) فالطرق على الباب، مثلا، دال على وجود شخص (مدلول) وهذه الصفة التي حصلت للطرق (دلالة).

وأشهر دراسة اهتمت بالدّلالة وقدمت لها تعريفات متنوعة هو كتاب (معنى المعنى) لصاحبيه أوقدن وريتشارد (Ogden et Richards) ومن أهم التعريفات التي قدمها هذان العالمان للمعنى أنّه «ذلك الذي يقصده مؤوّل الرمز، أو يعتقد أنّه يقصده، أو يعتقد أنّ المستعمل يقصده»[3]، نصل من خلال هذه التعريفات إلى أنّ الدّلالة في اصطلاح العلماء والباحثين هو المعنى الذي يقتضيه اللّفظ عند إصداره، أو بالأحرى المعنى الذي يقصده مستعمل اللّغة بملفوظاته.

[1] – نور الهدى لوشن، علم الدّلالة (دراسة وتطبيق)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 27.

[2] – فايز الداية، علم الدّلالة العربي، النّظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1973، ص 8.

[3] . أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص240.

جـ عناصر الدلالة: تعتبر العلامة اللسانية (الدّال والمدلول) من أهم القضايا التي تطرق إليها علماء الدّلالة، فحسب "دي سوسير" فإنّ الكلمة ليست سوى صورة سمعية وأنّ العلامة اللسانية هي التأليف بين التصور الذهني والصورة السمعية، واللّغة نظام من العلامات (الوحدة بين المفهوم والصورة السمعية)، وهي علامة نفسية مجردة تتموضع في الدماغ، حيث إنّ «العنصرين الذين يدخلان في الإشارة اللغوية ذوا طبيعة سايكولوجية، يتّحدان في دماغ الإنسان (...) فالإشارة تربط بين الفكرة والصورة السمعية وليس بين الشيء والتسمية»[1]، نظام من العلامات، والعلامة وحدة أساسية في عملية التواصل، وتتكون العلامة من وجهتين يشبهان وجهي الورقة، إذ لا يكمن الفصل بينهما ولا يستطيع أحدهما الاستغناء عن الآخر وهما: الدّال والمدلول.

***الدّال: le signifiant** يتمثل في الصورة السمعية، ولا يقصد بها حسب "دي سوسير" «الناحية الفيزيائية للصوت، بل الصورة السيكولوجية للصوت، أي الانطباع أو الأثر الذي تتركه في الحواس»[2]، فالصورة الصوتية بمفهوم سوسير حسية، أي مرتبطة بالحواس.

***المدلول: le signifié** يتمثل في الصورة الذهنية، أو «المتصور الذهني» كما يسميه دي سوسير، أو ((المفهوم)) وهو صورة ذهنية للدّال، أي مظهره المجرّد، أو الفكرة أو المعنى الذي يحمله الدّال ويعبّر عنه.

لقد خصص "دي سوسير" حيّزا واسعا لدراسة مسألة الدّال والمدلول وأطلق مصطلح الدليل اللّساني على وجهي العملية الدّلالية (الدّال والمدلول) إذ يرى أنّ العلامة اللّغوية (الدليل اللّغوي) علاقة ذهنية لا تربط بين الشّيء والاسم، بل تربط بين المفهوم والصورة السمعية فمثلا كلمة "كتاب" لها جانب مادي يتمثل في الشّيء الموجود في الواقع واللّفظ المنطوق بالفعل(أصوات) والجانب الذهني والمتمثل في الصورة السمعية والمفهوم، والعلاقة

[1]– فردينان دي سوسير، علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، 1985، ص 85 – 86. بتصرف

[2] – المرجع نفسه، ص86.

بين المفهوم والصورة السمعية هي علاقة تستبعد الجانب المادي، إذ ليست الصورة السمعية الصوت المادي الذي هو شّيء فيزيائي، بل هي الأثر النفسي للصوت الذي تحدده الحواس أو ذلك الانطباع الذي يتركه الصوت في الذهن، لهذا استبعد سوسير الجانب المادي عن العلامة اللّغوية؛ لأنّها ليس من صلب اهتمام اللّساني.

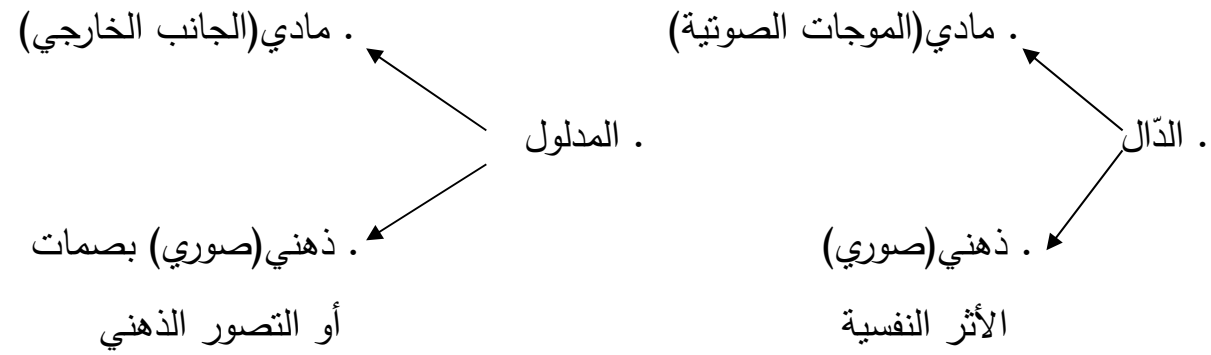

والعلامة عند سوسير تخضع لمبدأين أساسيين هما مبدأ الخطية (الدّال) ومبدأ الاعتباطية (المدلول).

وهناك اتجاهات أخرى اعترضت سوسير لتجاهله للمرجع أي الواقع الذي تحيل إليه اللّغة، ومن بينهم "أوقدنOgden " و"ريتشارد Ritchard " اللذان أضافا المرجع كحدّ ثالث إلى جانب الدّال والمدلول، إذ يقوم المعنى حسبهما على علاقة ثلاثية تربط بين الأشياء والأفكار والكلمات، ولا توجد علاقة بين الرمز والمرجع، ويعبران عن ذلك بخط متقطع بين الرمز والمشّار إليه (في قاعدة المثلث)، والكلمة عند "أوقدن وريتشادر" عبارة عن صيغة مرتبطة بوظيفة رمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرةويعبر عنها بهذا المثلث[1]:

[1]- ف. ر بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري ابراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، 1999، الأزارطة، ص ص46-47. بتصرف.

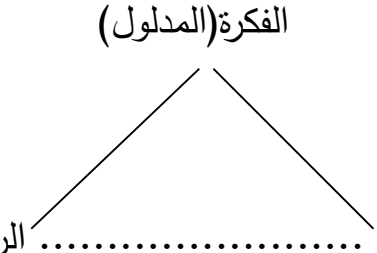

يتبيّن من خلال هذا المثلث أنّ العلاقة بين الدّال والمرجع منقّطة للدّلالة على أنّ استحضار المرجع يمر عبر المدلول والمرجع شّيء خارجي (عالم غير لغوي يحدد بالأشياء المادية المحسوسة أو غير محسوسة) فيمكن تفسير العلاقة بين الفكرة والمشّار إليه تفسيرا سببيا(علاقة مباشرة أو غير مباشرة).

ويستند "أوقدن وريتشارد" في اعتبارهما للمرجع مكونا هاما من مكونات العلامة إلى أنّ عناصر اللّغة ما هي إلاّ علامات تملك دلالات محدّدة، والخاصية الأساسية للرموز اللّغوية هي المرجعية، فالكلمة لا تعنى شيئا في ذاتها وإنّما في كونها راجعة إلى شّيء في الواقع[1].

1 – 2 . تعريف علم الدّلالة: علم الدّلالة (la sémantique) هذه التسمية مشتقة من «الكلمة اليونانية (Sémaino)، دلّ على، والمتولدة من الكلم لأصل (Sens) أو المعنى»[2]. وعلم الدّلالة فرع من فروع علم اللّغة يهتم بمستوى من مستويات اللّغة وهو الدّلالة، ويعرفه بالمار (Palmer) بأنّه «عنصر أساسي أو مستوى من مستويات علم اللّغة، شأنه في ذلك شأن علم الأصوات أو القواعد»[3]، ويحتل علم الدّلالة، حسب بالمار، قاعدة علم اللّغة، ويحتل علم الأصوات قمّته، بينما تحتل القواعد مكانا ما في منتصفه، ويبحث علم

[1] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة ، تر: كمال محمد بشر، ط2، دار غريب، القاهرة، 1997، ص 71.

[2] – نور الهدى لوشن، علم الدّلالة (دراسة وتطبيق)، ص 23.

[3] – بالمار، علم الدّلالة، تر: أحمد طاهر حافظ، ط1، دار الوفاء لدنيا، مصر، 2012، ص12.

الدّلالة في «العلاقة بين الرموز في العالم الخارجي وبين مسمياتها»[1]، وهو علم واسع، انتشر في الدراسات العربية والغربية بفضل جهود العلماء والباحثين القدامى والمحدثين، فهو يدرس المعنى سواء على مستوى الكلمة المفردة أو على مستوى التركيب، ويهتم بكل ما يتعلق بالمعنى.

وقد تعددت تسميات علم الدّلالة، حيث «أطلقت عليه عدة أسماء في اللّغة الإنجليزية أشهرها الآن Semantics، أمّا في اللّغة العربية فبعضهم يسميه علم الدّلالة – وتضبط بفتح الدّال أو كسرها – وبعضهم يسميه علم المعنى (ولكن حذار من استخدام صيغة الجمع والقول: علم المعاني لأنّ الأخير فرع من فروع البلاغة)، وبعضهم يطلق عليه اسم "السيمونتيك" أخذا من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية»[2]. فعلم الدَّلالة (بفتح الدّال) أو الدِّلالة (بكسرها) علم يدرس المعنى دراسة علمية (ولا يجوز القول علم يدرس المعاني كون علم المعاني هو فرع من فروع البلاغة) ويدرس علم الدّلالة كلّ ما يقوم بدور العلامة أو الرمز مهما كان نوعها، ويقوم هذا العلم بـ «دراسة المعنى، سواء على مستوى: الكلمة المفردة أو على مستوى الجملة والتركيب»[3]، ومعروف أنّ علم الدّلالة البنيوي يدرس معاني الكلمات المفردة أو الجمل، ولا يتجاوز ذلك إلى الخطاب والنّص.

ويستخدم تمام حسان مفهوم "المعنى الاجتماعي"، ويعنى به «الغرض الأسمى الذي يسعى إليه علم الدّلالة الوصفي»[4]، فقد تأثر في طريقة تناوله للدّلالة بالمناهج الغربية الحديثة في دراسة اللّغة، ويتجلى ذلك في كتبه، أهمها الكتاب الموسوم "اللّغة العربية معناها ومبناها". ويضيف أحمد مختار عمر إلى ما سبق ذكره، أنّ علم الدّلالة «يدرس الشروط الواجب

---

[1] – فوزي عيسى ورانيا فوزي عيسى، علم الدّلالة (النظرية والتطبيق)، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص 13.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة ، ط5، دار الكتب، مصر، 1998، ص11.

[3] – حسام البهنساوي، علم الدّلالة والنّظريات الدّلالية الحديثة، ط1، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2009، ص 46.

[4] – تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986، ص 277.

توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى»[1]. ويدرس كذلك البنية الدّلالية للمفردات اللّغوية، والعلاقات الدّلالية بين المفردات (الترادف، التضاد...).

يتّضح مما سبق أنّ علم الدّلالة هو علم حديث النشأة وهو فرع من فروع علم اللغة، يبحث في معاني الكلمات والعلاقة بين تلك الكلمات من مختلف جوانبها، ويتناول دّلالة الكلمة سواء كانت في حالتها الإفرادية أو في حالتها التركيبية.

2 – الدّلالة في الدراسات العربية: إنّ دراسة المعنى في اللّغة بدأ منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، ويرجع الباحثون جذوره إلى علماء الهنود واليونان وقد اهتم اللّغويون العرب والمفسرون وعلماء الأصول بدراسة المعنى ووضعوا قواعد وأحكام لاستنباطه.

وقد اختلفت نظرة الباحثين إلى الدّلالة في تراثنا العربي باختلاف نقطة البداية، والمادة، والمنهج وغاية البحث الدّلالي، وقد اهتم هؤلاء بعدة موضوعات أهمها "البحث عن دلالات الكلام" مثل: ابن جني، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويرتبط اهتمام علماء العربية بالدّلالة بالقرآن الكريم لغرض فهمه وتفسير مضمونه والحفاظ عليه من اللّحن والتحريف.

لقد بدأ البحث في دلالة الألفاظ عند العرب مبكرا، ذلك عندما بحثوا في مشكل الآيات القرآنية وإعجازها وتفسير غريبها واستخراج الأحكام الشرعية منها، واهتم بذلك اللّغويون وعلماء الكلام والأصوليون والبلاغيون والمفسرون، فقد اشتركوا في موضوعات تناولوها في أعمالهم تعرضوا فيها إلى الدّلالة وقضاياها ومن هذه الموضوعات: رصد معاني الغريب في القرآن وشرحها، ودراسة مجاز القرآن الكريم، وتصنيف الوجود والنظائر في القرآن، ووضع معاجم الموضوعات ومعاجم الألفاظ والرسائل الدّلالية المختلفة (رسائل الأصمعي ورسائل ابن الأعرابي)[2].

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص11.

[2] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 30. بتصرف.

2-1 الدّلالة عند النحاة: لقد مرّ الدرس النحوي بثلاث مراحل حسب تقسيم الباحثين لها، فالمرحلة الأولى بحثوا فيها في جميع علوم اللّغة، والثانية قاموا بفصل النّحو عن البلاغة لحفاظ القرآن الكريم من اللّحن والتحريف، والثالثة جمعوا فيها البلاغة بالنّحو. وقد حرص نحاة العرب على أنّ تكون غاية الدراسة هو شكل الكلمة في البناء اللّغوي، عكس اللّغويين اللّذين يهتمون بالمعنى إذ يرون أنّ الفهم السليم يكون في توفير الظروف المناسبة لكل من السامع والمتكلم، وحرصوا على أن تكون غايتهم هي شكل الكلمة في البناء اللّغوي.

وقد عنى النحويون بمسألة تركيب الألفاظ مع بعضها، فتطرق سيبويه بعد أن أشار إلى أقسام الألفاظ من حيث الترادف والاشتراك إلى قضية الاستقامة والإحالة في الكلام فقال: «منه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غدا. وأما المحال: فأن تنقضي أول كلامك بأخره؛ فتقول: أتيتك غدا وسأتيك أمس»[1].

أمّا المستقيم الكذب بقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، مثل قولك: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك.

وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.

فالكلام المستقيم إما أن يكون حسن أو كذب أو قبيح، لكنه لا يكون محالا، فالكلام يحتمل الصدق والكذب وهما معيارين تقييم الكلام بقبحه أو استقامته.

لقد نشأ النحو العربي من أجل ضبط النّص القرآني والحفاظ عليه من اللّحن، وكذلك لتفسير مدلولاته وفهم مضامينه، ويعود الفضل في دراسة اللّغة العربية إلى أبي الأسود الدؤلي

[1] – ردّه الله بن ردّه بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم اللّغة، قسم الدراسات العليا فرع اللّغة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997، ص 62.

وسيبويه والخليل بن أحمد وتلاميذتهم، وقد تناول النحاة في دراساتهم العديد من المسائل المتعلقة بجوانب اللّغة.

2 – 2 الدّلالة عند البلاغيين: لقد حظيت الدراسات البلاغية بعناية كبيرة من قبل العلماء الأوائل وذلك من القرن الثاني للهجري حتى مرحلة النضج في القرن الثامن للهجري، فقد اعتنى البلاغيون بدراسة المعنى لأنّه أصل الكلام وفحواه، فبحثوا في الحقيقة والمجاز والأساليب وأغراضها الدّلالية كالأمر، النهي، الاستفهام...، ويعتبر الجاحظ من أوائل البلاغيين الذين اهتموا بالدّلالة، حيث يقول «المعنى ليس يشرف أنّ يكون من معاني الخاصة كذلك ليس يقبح أنّ يكون من معاني العامة، وإنّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من مقال»[1]، فالمعنى ليس ثابتا ولا يفهم بطريقة نفسها لدى المتلقين، وإنّما يتغير بغير الموقف وموضوع الحديث والمتكلمين وثقافتهم ...الخ، لأنّ كل نّص يختلف معناه من مقام للآخر، إذ يوجد حسبه معاني عامة وأخرى خاصة، إذن بلاغة الكلام تتحقق بمراعاة الحال.

ويبيّن الجاحظ في موضع أخر أنّه «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[2]. يعنى أنّه على المتكلم أن ينتقي الألفاظ المناسبة للمقامات، وتكون ألفاظه مطابقة للمعنى ذات مقاصد واضحة، ويذهب الجاحظ في هذا الصدد إلى أنّ «كلام النّاس في طبقات، كما أن النّاس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح، والسميح والخفيف والثقيل وكله عربي

[1] – الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري) ، البيان والتبيين، ج1، تح: درويش جودي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1999، ص136.

[2] – المرجع نفسه، ص 91.

وبكل قد تمادحوا وتعايبوا»[1]، وأن كلام النّاس ليس على درجة واحدة من الثقافة ومقامات الحديث.

2-3 الدّلالة عند الأصوليين: إنّ الأصوليين من أشّد علماء الشريعة حرصا للوصول إلى الدّلالة الشرعية للأحكام، فقد اهتموا بالدّلالة اهتماماً بالغاً وعدوها وسيلة للكشف عن المعنى المقصود، ومن بين الأصوليين الذين اهتموا بمسألة الدّلالة الشافعي والرازي والآمدي... إلى غيرهم من علماء أصول الدين الذين تناولوا قضايا لغوية من أجل فهم النّصوص الشرعية، لذا ركّزوا أكثر على مسألة الدّلالة، حيث «كانت دراسة الأصوليين للدّلالة من النوع الذي يتسم بالعمق والأصالة وكثيرة التعريفات، فنظروا لدّلالة اللّفظ باعتبارات مختلفة، كالمتكلم والسامع، والضيق الاتساع، والحقيقة والمجاز، والوضوح وعدمه»[2]، هذا إلى جانب اهتمامهم بالصوت، كما اهتموا بالتركيب النحوي، إذ أشار الرازي إلى سهولة أداء اللغة الصوتية للمعاني مهما كثرت، يقول الرازي «إنّ المعاني التي يحتاج إلى التعبير عنها كثيرة جدا، فلو وضعنا لكل واحد منها علامة خاصة لكثرت العلامات، بحيث يعسر ضبطها، أو وقوع الاشتراك في أكثر المدلولات، وذلك ممّا يخلّ بالتفهيم»[3]، يعني أنّ المباني في اللّغة قليلة والمعاني كثيرة مما يسهل عملية أداء اللّغة الصوتية للمعاني. والدّلالة عند الأصوليين هي «حاجة من حاجات الملاحقة التشريعية لإفصاح الحياة الإسلامية، مما يجعل الأصول الإسلامية تساير التطور والنماء الذي أصاب تلك الحياة كما أدى الامتزاج في المعنى بين المصطلح اللّغوي والتشريعي إلى تواصل الفهم بين الأجيال العربية وغير العربية التي دخلت الإسلام»[4]، حيث تطورت الدّلالة عند الأصوليين وذلك

---

[1] – الجاحظ، البيان والتبيين، ص 80.

2 – ردّه الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص11

[3] – المرجع نفسه، 110.

– السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللّغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 77.[4]

عندما جاء الإسلام فانتقلت من الخاص إلى العام، ومن الانحطاط إلى الرقي فارتبطت اللّغة بالدّلالة وذلك لتواصل والتفاهم بين المجتمعات، واهتم هؤلاء كذلك بقضيتين أساسيتين هما: قضية اللّفظ والمعنى والعلاقة بينهما.

ويعتبر علم أصول الفقه أن الدّلالة ذات قيمة مرجعية لفهم النّص، وتحديد الدّلالة عندهم يتم بمراعاة المقام، وهذا ما جعلهم لا يركزون على الألفاظ وحدها في تحديد الدّلالة؛ وإنّما يهتمون بالسياق العام.

وقد انصب اهتمام الأصوليين على استنباط المعنى من القرآن الكريم، واستنباط الأحكام ووضع القواعد الأصولية والتوسيع في فهم النّصوص القرآنية والأحاديث النبوية، فبحثوا من حيث التقعيد واستنتاج القواعد العامة وأوجه دلالتها على الأحكام الشرعية بصورة إجمالية، ممّا يؤكّد «مكانة وشأن اللّغة عند الأصوليين إذ نجدهم ينبهون إلى علاقة اللّفظ بمعناه لما يترتب على ذلك من أثر في فهم المضمون لارتباط المعنى بالأمر الديني الذي يبعث فهيم تحرجا وحرصا»[1]، إذ اعتمدوا على الدّلالة لبيان المعنى في النّصوص الشرعية، فلا يمكن التوصل إلى مقاصد النّص القرآني وبيان دلالاته إلاّ بالوقوف على ملابسته وقراءته واستحضار سياقاته المختلفة أثناء التفسير.

وقد تنبه الأصوليون إلى أنّ الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض لأنواع من التغيير الدّلالي بسبب مختلف السياقات اللّفظية والمقامية، وهذا ما يدعو إلى ضرورة الاستعانة بعناصر السياق وأنواعه «...فإنّ المعاني يتعلق معظّمها بفهم النّظم والسياق»[2]، فقد اهتموا بالدّلالة للوصول إلى الحكم الشرعي وربطوا تلك المعاني بكل ما يحيط بها من الظروف التي تساعد على إبراز المعنى الدّلالي، وكذا بتطور دلالة الألفاظ وعلاقتها واستنباط الأحكام بفهم معانيها، ومن هنا جاء ارتباط البحث الأصولي بالنّظرية السياقية. وقد عقد الأصوليون أبوابا

1 – السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللّغوي عند علماء أصول الفقه، ص76. بتصرف.

2 – الحويني أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم محمود الديب، ط4، دار الوفاء، مصر، 1997، ص 870.

للدّلالة في كتبهم، تناولوا فيها دلالة اللّفظ ودلالة المنطوق، والاشتراك اللّفظي، والعموم والخصوص، وأكّدوا أنّ دّلالة اللّفظ وسيلة هامة في فهم النّصوص واستخراج الأحكام الشرعية.

3 . أهم نظريات التحليل الدّلالي قبل ظهور النّظرية السياقية: لقد عرف الدرس اللساني، في بداية القرن العشرين، تطورا معتبرا بعد هيمنة المنهج التاريخي الذي ظلّ عاجزا عن تحديد طبيعة الأشياء والظواهر ثمّ ظهرت الدراسة الوصفية للّغة مع نشر محاضرات فرديناند دي سوسير والتفات الدارسين حول المفاهيم والأسس والأفكار الجديدة التي تحملها تلك المحاضرات، فتطور على إثرها علم اللّغة باعتباره العلم الذي يدرس اللّغة دراسة علمية، وصفية، وآنية، ثمّ تفرع عن هذا العلم علوم فرعية يتكفل كل علم منها بمستوى من مستويات اللّغة، وتتمثل هذه العلوم في علم الأصوات وعلم الصرف وعلم التراكيب وعلم الدّلالة.

إنّ الحديث عن الدّلالة في إطار البحث اللّساني الحديث يصبح «في نفس النسق التحليلي للنّحويات (علم التركيب Syntax) و(الصوتيات Phonetic)؛ فإنّ كانت الصوتيات والنحويات تدرسان البني التعبيرية وإمكانية حدوثها في اللّغة؛ فإنّ الدّلاليات (الدّلالة اللسانية) تدرس المعاني التي يمكن أنّ نعبر عنها من خلال هذه البنى الصوتية والتركيبية»[1]. وبعد أن تفرع عن اللسانيات علم جديد يتكفل بدراسة بنية المعنى اللّغوي، ظهرت في ضوئه عدة نظريات تحاول كل نظرية وصف المعنى وشرح طبيعته واقتراح أسس علمية لدراسته وفق مفاهيم وأسس ومنطلقات كل نظرية، وأبرز هذه النّظريات، ما يلي:

3 – 1 – النّظرية الإشارية: تعد هذه النّظرية المرحلة الأولى من مسار علم الدّلالة الحديث، إذ يعود الفضل في تمييز أركان وعناصر المعنى في هذه المرحلة إلى العالمين الإنجليزيين "أوقدن" و"ريتشارد" في كتابهما المشهور "معنى المعنى"، حيث توصل هذان

[1] – بيير جيرو، علم الدّلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس، سوريا، 1992، ص 12.

العالمان من خلاله إلى إيجاد ثلاثة جوانب تشملها أي علاقة رمزية، ويظهر ذلك في مثلثهما المشهور:

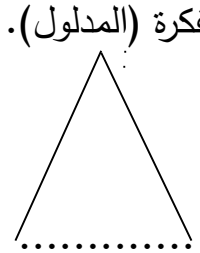

حيث مثّل أوقدن وريتشاردز قاعدة المثلث بخط متقطّع وذلك دلالة على عدم وجود علاقة مباشرة بين الكلمة كرمز وبين الشّيء الخارجي، إذ يرى "أوقدن وريتشارد" أنّ «الكلمة تحتوي على جزأين هما صيغة مرتبطة بوظيفتها الرمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرة»[1]. وتوصل الباحثان إلى أنّ معنى الكلمة المفردة هو ما تشير إليه في الخارج، إذ هناك من يرى أنّ معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير وما تشير إليه، ومن يرى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه هذه الأخيرة (المشّار إليه قابل للملاحظة)، وأنّ تحديد المعنى يستدعي دراسة العناصر الثلاثة، حيث إنّ بالفكرة والصورة الذهنية نصل إلى المشار إليه.

3 . 2 . النّظرية السلوكية: تقوم هذه النّظرية على المنحى العلمي الذي ترتكز على دقة الملاحظة، حيث نشأت على يد الأمريكي "ليونارد بلومفيلد" (Bloomfield) الذي يرى أنّ «دلالة صيغة لغوية ما: إنّها هي في المقام الذي يفصح فيه المتكلم عن هذه الدّلالة والرّد اللّغوي أو السلوكي الذي يصدر عن المخاطب»[2]، إذ حلّل بلومفيلد المعنى تحليلا سلوكيا، ويرى أنّ المعنى هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم واستجابة التي يثيره كلامه لدى السامع، ووضح بلومفيلد ذلك بمثّاله المشهور عن جيل وجاك (jack & jill): «إذ ترى "جيل" تفاحة على شجرة، فتلفظ كلمة تفاحة (المثير)، ويسمعها جاك فتكون له بمثابة المثير الثانوي

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 55.

[2] – خولة طالب البراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر،2000، ص 120.

فيتسلق الشجرة ويحضر التفاحة»[1]. إذن دلالة كلمة "تفاحة" هي الثمرة التي التقطها جاك وأعطاها لصديقته، حيث بالنسبة لبلومفيلد ينبغي أن يكون هناك مثير يثير في المتكلم ردود أفعال كلامية، والمثير في هذا السياق هو رؤية التفاحة وكلام جيل هو استجابة لفظية لهذا المثير، والقول بمبدأ المثير والاستجابة يستدعي الأخذ بالمقام الذي حصل فيه الحدث الكلامي.

3 . 3 . نظرية الحقول الدلالية: في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين وضع الألماني "تريار"(Jost Trier) صيغ ومبادئ لنّظرية الحقول الدّلالية ويقصد بها «مجموعة الكلمات التي ترتبط معانيها بمفهوم محدد، بحيث يشكل وجها جامعا لتلك المعاني، ومبررا لها لكي تأتلف على ذلك الوجه، أو هو مجموعة وحدات معجمية ترتبط بمجموعة تقابلها من المفاهيم، على أنّ تندرج كلها تحت مفهوم عام، أو كلي يجمعها»[2]. وتقوم هذه النّظرية على ما يسمى عند اللّغويين بالحقل الدّلالي أو الحقل المعجمي، وهو أنّ المعنى المحدد للكلمة لا يفهم إلاّ بالنّظر إلى الكلمات المجاورة لها، كألفاظ القرابة، والألفاظ الدّالة على اللّون، والألفاظ الدّالة على الورود والأزهار، نحو: ورد، زنبق، نرجس، ياسمين، بنفسج، شقائق النعمان، ... توضع تحت مصطلح عام يجمعها وهو (زهرة)، ولفهم معنى الكلمة ينبغي فهم الكلمات التي تتصل بها دلاليا ودراسة العلاقات بين المفردات داخل حقل.

3 . 4 النّظرية التحليلية: تقوم النّظرية التحليلية بتحليل الكلمات إلى مكونات وعناصر، وقد قدم "كاتز وفودرور" (katz–fodor) تحليلا للكلمات ودّلالاتها واعتمد على ثلاثة عناصر: المحدّد النحوي والمحدّد الدّلالي والمميّز، حيث يكمن دور هذا الأخير في إشرافه على الوظيفة التمييزية (التمييز بين الكلمات من حيث المعنى) والمحدّد الدّلالي في تخصيص المعنى لكل تركيب، أمّا المحدّد النّحوي للكلمة (اسم، فعل، نعت...) فقد أُعتبر

[1] – شاهر الحسن، علم الدّلالة السمانتيكية والبرجماتية في اللّغة العربية، ط1، دار الفكر، عمان ، 2001، ص 88.

[2] – نواري سعودي أبو زيد، محاضرات في علم الدّلالة، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص 180.

عنصرا ثانويا غير أساسيّ. و«تبحث هذه النّظرية، التي قد سميت بالنّظرية التفسيرية، في طبيعة العلاقة التي تربط بين معاني الجمل ومعاني المفردات»[1]، إذ تستخدم في كثير من مجالات اللّغة؛ كالمجاز والترادف والمشترك اللّفظي، فتعنى بتحديد الكلمة عبر خصائصها ومميزاتها الدّاخلية؛ لأنّ تحليل الكلمة إلى مكوّناتها هو الذي يحدّد مجالها الدّلالي، وذلك بتطابقها مع صيغ أخرى لها نفس المكونات.

4 – الدّلالة في النّظرية السياقية: تستند النّظرية السياقية إلى حقيقة أنّ «النّظام اللّغوي نظام متشابك العلاقات في وحداته، ومفتوح دوما على التحديد والتنوع والتغيير في بنياته المعجمية والتركيبية، حتى غدا تحديد دلالة الكلمة يحتاج إلى تحديد جموع السياقات التي ترد فيها»[2]. فلتحديد دلالة الكلمة وجب أولا تحديد السياقات التي وردت فيها الكلمة.

4 . 1 . ظهور فكرة سياق الحال عند مالينوفسكي: تقوم النّظرية السياقية على مصطلح "سياق الحال"(context of situation) والذي يعود الفضل في ظهوره إلى العالم الأنتروبولوجي الهولندي "برونسلاف مالينوفسكي" (Bronislaw Malinowski)(1864–1942) الذي اعتبر أنّ «اللّغة ليست وسيلة توصيل الأفكار أو التعبير عنها، بل التعبير عن الأفكار وظيفة من وظائف اللّغة، فاللّغة عنده نوع من السلوك تؤدي وظائف كثيرة إلى جانب وظيفة التبليغ»[3]، كما استبعد "مالينوفسكي" أنّ تكون اللّغة معيارا لأنّ «المعيار مقتصر على أداء مهمة محددة في اللّغة كما أنّ اللّغة ليست مرآة تعكس الأفكار بل هي نوع من السلوك»[4]، فاللّغة تجسد سلوك الإنسان، فهي لا تنقل الأفكار فحسب، وعندما تصبح سلوكا فإنّها تنقل الأفكار والمشاعر والثقافات والمعتقدات.

---

[1] – بوزيد سعود أبو زيد، ص 198.

[2] – عبد الجليل المنقور، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 88.

[3] – محمود أحمد حسن المراغي، علم الدّلالة مع دراسة تطبيقية مقارنة بين العربية والفصحى وعبرية العهد القديم، دار المعارف المصرية، مصر، 2007، ص 24.

[4] – فرانك بالمر، مدخل إلى علم الدّلالة، تر: محمود جمعة، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1997، ص 96.

لقد تنبه مالينوفسكي لفكرة سياق الحال أثناء عمله في جزر تروبرياند في جنوب الباسفيك، حين واجه صعوبة ترجمة النّصوص في هذه البيئات إلى اللّغة الإنجليزية، وقد افترض أنّ صعوبة الترجمة تعود إلى حدّ كبير إلى الاختلافات في طبيعة اللّغات، وأن الحاجة إلى الاستشهاد بسياق الحال تصبح أكثر أهمية عند التعامل مع اللّغات البدائية[1]، وقد احتار "مالينوفسكي" بين أمرين، هل ستكون ترجمة للنّصوص ترجمة حرفية، لكن تكون ترجمة غير مفهومة بالنسبة لقارئ اللّغة الإنجليزية، أم يترجم ترجمة حرة، فلن يتمكن من إيصال الصور الثقافية بالنّص الأصلي. ومن هنا بدا لـ"مالينوفسكي" أنّ الترجمة تكون صحيحة إذا «وضعت النّصوص في السياق نفسه الذي قيلت فيه، ومن هذا أخذ في الاهتمام بمسألة سياق الحال (Contexte de Situation) ويشمل هذا المفهوم، حسبه، كل ما ينتمي للمحيط الثقافي الذي يصعب عملية إنتاج النّص وتلقبه، ويرى أنّ السياق الثقافي مهم للغاية في عملية تفسير الرسالة»[2].

وانطلاقا مما سبق، فالسياق الذي قصده "مالينوفسكي" فهو يتمثّل في «البنية الطبيعية، أو الواقع الثقافي للمجتمع، ثم تطور باستعمال فيرث له دراسته اللّغوية»[3]، حيث أدخل فيرث هذا المصطلح إلى الدراسات اللّغوية، يمثل أساس التحليل الدّلالي عنده.

4 . 2 . النّظرية السياقية: يعد"ج. ر. فيرث" (1890-1960)، من العلماء الغربيين الذين اهتموا بالسياق وأسس نظرية قائمة بنفسها، حيث انطلقت نظرية فيرث من خلال تصوره الخاص للمعنى اللّغوي، وتختلف نظرته إلى المعنى عن تصور الكثير من اللّغويين البنويين، وتعدّ نّظريته من أهم وأبرز نظريات التحليل الدّلالي التي تحاول أن تكشف لنّا عن المعنى المقصود بكلمة ما بمراعاة الظروف التي قيلت فيها، وتقوم هذه النّظرية على أساس أنّ دلالة المفردة لا تتكشف بمعزل عن وضعها في تراكب لغوية والسياق غير اللّغوي الذي

[1] – آف آر بالمر ، علم الدّلالة، تر: مجيد الماشطة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية ، العراق، 1985، ص62.

[2] – يحي عبابنة وآمنة الزعبي، علم اللّغة المعاصر، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005، ص 35.

[3] – محمود السعران، علم اللّغة – مقدمة للقارئ العربي –، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 315.

أنتجها، وأنّ استعمال اللّفظة هو الذي يمنحها دلالة، فمعنى الكلمة يتجلي بالاستعمال وتوظيفها في التركيب في ظروف معينة، والأساس في هذه النّظرية هو دراستها لمعاني الكلمات التي ترد في سياقاتها المختلفة، مع مراعاة الدور الذي تؤديه تلك الكلمات.

إنّ معنى الكلمة يكمن حسب "فيرث" في «استعمالها في اللّغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه، ولهذا يصرح بأنّ المعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللّغوية أي وضعها في سياقات مختلفة»[1]، حيث يختلف معنى الكلمة باختلاف السياقات التي ترد فيها.

وينظر "فيرث" إلى المعنى على أنّه «مجموعة من العلاقات والخصائص اللّغوية التي نستطيع التعرف عليها في موقف اجتماعي معين، والسياق الذي يحدث فيه الكلام هو الذي يحدده (المعنى)، ولذلك فالمعنى ليس شيئا في الذهن، كما أنّه ليس علاقة متبادلة بين الصورة الصوتية والصورة الذهنية، ولا علاقة مادية آلية»[2]. وقد بنى "فيرث" نظريته على بعض أفكار "مالينوفسكي" مثل فكرة الموقف، وصلة اللّغة بالثقافة، كما تناول أيضا قضية المعنى والترجمة، لكن أحس أنّ سياق الحال لدى "مالينوفسكي" لم يكن مناسبا لمدخل لّغوي محكم لحل هذه المشكلة، وفضل أنّ ينظر إلى سياق الحال على أنّه جزء من أداة اللّغوي، مثل: المقولات التي يستخدمها بالضبط، وأنّه ستكون مثالية إذا أحسن استخدامها وبنائها بناء منظما ملائما للتطبيق على الأحداث[3].

لقد طور "فيرث" مصطلح السياق، وجعله أداة إجرائية وإطارا منهجيا يقوم أساسا على تحليل المعنى، وعد العناصر اللّغوية المختلفة عوامل مساعدة لتحديد المعنى، وجاء "فيرث" بكل هذه الأفكار من تصوره الخاص للمعنى اللّغوي، حيث إنّ اللّغة عنده ليست مجرد بنى

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 68.

[2] – محمود أحمد حسن المراغي، علم الدّلالة، ص 25.

[3]– آف أر بالمار، علم الدلالة، تر: مجيد الماشطة، ص 63. بتصرف.

أو قوالب لغوية، بل هي مؤسسة اجتماعية قائمة، تتدخل مختلف العناصر وتتشابك لتجعلها وظيفة.

4 . 3 . تعريف السياق وأنواعه:

4 . 3 . 1 . تعريف السياق:

أ . السياق لغة: لقد وردت لفظة السياق في معاجم لغوية عربية مختلفة، فقد جاءت في معجم لسان العرب لابن منظور (ت 714 هـ) أنّها «السوق معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا وسياقا وهو سائق وسواق وانساقت الإبل وتساوقت تساوقا إذا تتابعت، وساق إليها الصداق والمهر سياقا وأساقه، وإنّ كان دراهم أو دنانير لأن أصل الصداق عند العرب الإبل.

والسياق: المهر، قيل للمهر سوق لأنّ العرب كانوا إذا تزوجوا ساقوا الإبل والغنم مهرا، لأنّها كانت الغالب على أموالهم.

وساق بنفسه سياقا: نزع بها عند الموت، نقول: رأيت فلان يسوق سوقا أي ينزع نزعا عند الموت.

ويقال فلان في السياق أي في النزع.

والسياق نزع الروح، وأصله سواق، فقلبت الواو ياء لكسرة السين وهما مصدران من ساق يسوق»[1]. وخلاصة القول أنّ معنى لفظة سياق حسب ابن منظور تعني النزع والتّتبع.

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري (ت 538 هـ): في مادة (سوق) «ومن المجاز ساق الله إليه خيرا، وساق إليها المهر، وساقت الريح السحاب، والمحتضر يسوق ساقا وهو يسوق الحديث أحسن سياقه وإليك سياق الحديث»[2]، فالمادة اللّغوية لسوق جاءت بمعنى ربط السياق بالحديث في استعماله المجازي.

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة سوق.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة ، مادة سوق.

جاء كذلك في جمهرة اللّغة "لابن دريد" في مادة "سوق" أنّ «السوق مصدر سقت البعير وغير أسواقه سوقا والسوق غلظ الساقين ورجل أسوق وامرأة سوقاء، والسوق معروفة تؤنث وتذكر وأصلها اشتقاقها من سوق الناس إليهم بضائعهم وسويقة لا تدخلها "الألف واللام" وجو سويقة: موضع»[1]، فمعنى لفظة سياق تدلّ، حسب هذا التعريف، على التتابع وأنّه يكون في آخر الكلام من القرائن. ونصل من خلال التعريفات السابقة إلى أنّ المعنى اللغوي للفظة السياق يدور في فلك التتابع والاتصال.

ب . السياق اصطلاحا: السياق في الاصطلاح هو ما يساعد على «كشف معنى الكلمة نتيجة الوضع المتفق عليه بين المتكلم والسامع»[2]، وهو الحيز الذي تقع فيه العبارات والألفاظ، هذا الحيز يوجه دلالاتها على حسب السياقات، ويعرّف "محمود السعران" السياق بأنّه «جملة العناصر المكونة للموقف الإعلامي أو للحال الكلامية»[3]، إذ يشمل السياق كلّ الظروف المحيطة بالحدث الكلامي، أو بتعبير عبده الراجحي هو «مجموعة الظروف التي تحيط بالكلام»[4]، بما في ذلك المتكلم والسامع والموضوع والهدف والمكان والزمان...، أو بالأحرى هو «البيئة اللّغوية التي تحيط بالكلمة أو العبارة أو الجملة وتستمد أيضا من السياق الاجتماعي وسياق الموقف وهو المقام الذي يقال فيه الكلام بجميع عناصره من متكلم ومستمع وغير ذلك من الظروف المحيطة والمناسبة التي قيل فيها الكلام»[5]. فالسياق هو تتابع الكلمات أو الفقرات تتابعا متسلسلا متجانسا في إطار الظروف والملابسات التي تحيط بها، ومراعاة حال المتكلم والسامع، وهو الضامن الوحيد لتجديد مدلول العبارات المتضمن في الفقرات والنّصوص. وتمثّل فكرة السياق عند "فيرث" «حقلا من العلاقات اللّغوية ورأى أن

---

[1] – أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، جمهرة اللّغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص 200.

[2] – عبد الواحد حسن، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ط1، دار الوفاء، مصر، 1999، ص 30. بتصرف.

[3] – فوزي عيسي، رانيا فوزي عيسي، علم الدّلالة– النّظرية والتطبيق–، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص111.

[4] – عبد النعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص 82.

[5] – فوزي عيسي ورانيا عيسي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عالم اللّغة لابد أن يكشف عن العلاقات بين الوحدات اللّغوية بدءا من أصغر وحدة صوتية وهي الفونيم إلى أكبر الوحدات اللّغوية مثل: الجملة أو الكلمة»[1].

ويعتبر مصطلح السياق من الوسائل الهامة التي تؤدي إلى الكشف عن ماهية الكلمة، فالكلمة لا تتحدد دلالتها إلاّ من خلال علاقاتها الداخلية والخارجية أو البيئة المحيطة بها، والسياق هو الذي يفرض قيمته على الكلمة وهو السبب الرئيسي في تحديد المعني المقصود، وأنّ للكلمة دلالات ومعاني لا تتحدد إلاّ من خلال السياق. فالسياق إذن هو الذي يحدد المعنى ويستدعي المعنى المراد من اللّفظة، ولهذا تتطلب دراسة معاني الكلمات تحليلا للسياق والمواقف التي ترد فيها، ويصنف فيرث السياق إلى نوعين؛ السياق اللّغوي والسياق غير اللّغوي.

4 . 4 . 2 . أنواع السياق: يصنف فيرث السياق إلى نوعين؛ اللّغوي وغير اللّغوي أو الاجتماعي، ثمّ يصنف الدّلاليون الذين نحوا منحى فيرث السياق غير اللّغوي إلى سياقات؛ السياق النفسي، السياق الثقافي، السياق الاجتماعي، سياق الموقف ...الخ

أ – **السياق اللّغوي:contexte linguistique** إنّ فكرة السياق كانت موجودة منذ القديم ولكن بمصطلحات أخرى من المقام، النظم، سياق الحال.... فالذي كان غائبا هو المصطلح فقط، أمّا أهميته فكان العلماء الأوائل مدركين لها، فنجد أنّ الجاحظ (ت 471 هـ) تنبه إلى أهمية السياق وحدد عناصره ومقوماته، قائلا: «وجمع أصناف الدّلالة على المعاني من لفظ وغيره خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولهما اللّفظ ثم الإشارة ثم العقد، ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة»[2]، نجد الجاحظ هنا يجمع بين السياق اللّغوي والسياقات الأخرى.

[1]، – فوزي عيسي، رانيا فوزي عيسي، علم الدّلالة– النّظرية والتطبيق، ص 111.

[2] – الجاحظ، البيان والتبيين، ص 57.

أمّا السياق اللّغوي فيتمثّل في «البنية اللّغوية التي تحيط بالكلمة أو العبارة أو الجملة»[1]، بمعنى أنّه هو البيئة اللّغوية المحيطة بالكلمة، وهو ما «يسبق العنصر اللّغوي أو يليه في كلام أو نص سواء أكان صوتا أم كلمة أم جملة»[2] فهو الاكتفاء بالمحيط اللّغوي الذي يحتله داخل الجملة، الأمر يخصّ الوحدات الصوتية والصرفية، والكلمات التي يتحقق من خلالها الربط والسبك بين وحدات النّص.

ويعرّف "ستيفن أولمان" السياق اللّغوي بأنّه «فهم النّص ودراسته من خلال استعمال المفردة داخل نظام الجملة وعلاقتها بما قبلها أو بعدها، فالرجوع إلى المعجم في فهم اللّفظ في الجملة له استعمالات كثيرة، تتعلق بوضع المفردة وفهمها من كافة الجوانب لغة ودّلالة»[3]. فلا يتحدد معنى وحدة دلالية معينة دون النّظر إلى صاحباتها في التركيب، لأنّ الكلمات حين تدخل في تركيب ما تشكل نسيجا لغويا يعتمد كلّ جزء فيه على الأخر، وفي هذا الشّأن يقرر "جون لاينز" أنّ «معنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السياق وأن الوحدات الكلامية يمكن تفسيرها على أساس مقدار كبير من المعلومات السياقية المفهومة ضمنا في غالبيتها»[4]. وانطلاقا مما سبق تتضح أهمية السياق اللّغوي في تحديد معنى الكلمة المفردة هذا لكونه يشكّل حصيلة استعمال الكلمات داخل نظام الجملة، عندما تتساوق مع كلمات أخرى، مما يكسبها معنى خاصا محدّدا.

وللسياق اللّغوي عناصر، يحددها أحد الباحثين فيما يلي:

«"التركيب الصوتي": وهو السياق الفونيمي الذي يشكل الكلمة.

"التركيب الصرفي": يتمثل في تركيب الصيغة الصرفية واختلافها عن الصيغ الصرفية الأخرى ويكون هذا الاختلاف في دلالاتها.

---

[1] – فريد عوض حيدر، علم الدّلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005، ص 56.

[2] – فوزي عيسى، رانيا فوزي عيسى، علم الدّلالة، ص114.

[3] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ص 92

[4] – جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق عبد الوهاب، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987، ص 215.

"التركيب النحوي": ويمكن النّظر إلى دلالاته من حيث: **دلالات نحوية عامة:** وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب مثل: دلالات الجمل على الخبر، النفي التأكيد، النهي، الأمر، الاستفهام.

دلالات نحوية خاصة: كذلك تركيب الجملة على معان نحوية: مثل الفاعلية والمفعولية والابتداء والتمييز.

"النظام المعجمي": يتمثل في مفردات المعجم وطبيعة نظام حقوله الدّلالية.

"المصاحبة": تتمثل فيها بصاحب الكلمة من كلمات تؤثر في معناه وتحدده.

"الأسلوب": ويتمثل في الأسلوب البلاغي الذي ألف فيه الخطاب»[1].

فالسياق اللّغوي يتمثل في العلاقات الصوتية والفونولوجيا والمورفولوجيا والنحوية والدّلالية، وأنّ هذا النوع من السياق يحدّد المعني اللّغوي بالتركيز على البنية الداخلية للّغة من صوت وصرف ونحو...الخ.

***مستويات السياق اللّغوي:** وهي المستوى الصوتي، المستوى النحوي، المستوى الصرفي والمستوى المعجمي.

– المستوى الصوتي: للصوت أثر بالغ الأهمية في تحديد دّلالة الكلمة والقدرة على التمييز بين معاني الوحدات اللّغوية، فإذا تمّ تغيير صوت واحد تغيّر المعنى كله، وتحلّل الكلمة تحليلا صوتيا إلى مقاطع وفونيمات لكلّ دلالتها في التركيب، وكل فونيم أو مقطع يشكل جزءا من المعنى الذي «تؤديه الكلمة بحيث يؤدي تغيير أي فونيم إلى تغيير الدّلالة مثلا:(بلد، ولد، وجد) بتغيير فونيم أو فونيمين يتغير معنى اللّفظة»[2]، حيث إنّ تغيير أحد أصوات الكلمة يؤدي حتما إلى تغيير معناها.

[1] – عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكم وقواعد البيانات، ط1، دار الصفاء، عمان، 2002، ص 542.

[2] – يحي عبابنة وآمنة الزعبي، علم اللّغة المعاصر، ص 40.

– **المستوى النحوي:** يضّم هذا المستوى قواعد تركيب الجملة العربية ونّظام الإعراب، ففي التركيب الجملة إذا غيرنا ترتيب الكلمات داخل جملة ما، فإنّ المعنى يتغير مثلا: "ضرب علي محمدا" و"ضرب محمد عليّا" فإنّ المعنى يتغير بتغيير ترتيب الكلمات في الجملة.

– المستوى الصرفي: يرتبط المستوى الصرفي بالوظائف الصرفية ويشتمل أبنية الكلم في العربية، فالأسماء والأفعال لها صيغها وأوزانها «فلا يكفي لبيان معنى "استغفر" بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللّغوية (غ ف ر) بل لابد أنّ يضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن "استفعل" أو الألف والسّين والتاء التي تدل على الطلب»[1] أو إضافة همزة التعدية إلى الفعل اللازم ليصبح متعديا في مثل (خرج) و(أخرج)، فإنّ إضافة الهمزة إلى الفعل خرج يضيف له معنى زائدا.

ب – السياق العاطفي: (Contexte Émotionnel) يقصد بالسياق العاطفي مجموعة من الأحاسيس والمشاعر والانفعالات والحالة النفسية والعاطفية المصاحبة للكلام، إذ عند الحديث عن أمر فيه غضب أو انفعال يعبر عنه المتكلم بكلمات قوية، وفي ذلك الوقت يستعمل ألفاظاً لا يقصد معناها الحقيقي وهذا مبالغة في التعبير عن حالته. ومن ذلك مثلا: كلمة "يكره" وكلمة "يبغض" على الرغم من اشتراكهما في أصل المعنى إلاّ أنّ هناك فرق بينهما، فكلمة يكره أي لا يطيقه لا يتحمل حتي أن يراه، ويعنى كره الشيء لسبب يعود لشخص الكاره وليس للفعل نفسه مثلا: كره شخص أن يؤكل مأكولة معين، فلا يؤكل تلك المأكولة فهذه الكراهية تعود لهذا الشخص نفسه، أمّا يبغضه فهذه الصفة نهى عنها الله ورسوله وهي نوع من الحقد.

ج – السياق الثقافي: (Contexte Culturel) تختلف دلالة الكلمة باختلاف السياق الثقافي الذي تنتج فيه، «فكلمة جذر لها معنى عند اللّغوي ومعنى ثان عند المزارع ومعنى

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 13.

ثالث عند عالم الرياضيات»[1]، فالسياق الثقافي هو القيم الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالكلمة وتأخذ ضمنه دلالة معينة، وأشار علماء اللّغة إلى «ضرورة وجود هذه المرجعية الثقافية عند أهل اللّغة الواحدة لكي يتم التواصل والإبلاغ، وتخضع القيم الثقافية للطابع الخاص الذي يلون كل نظام لّغوي بسمة ثقافية معينة»[2].

إنّ السياق الثقافي هو الذي يحدد الدّلالة المقصودة من استعمال الكلمات التي تستخدم استخداما عاما، فالكلمة واحدة لكن مفهومها يختلف من محيط إلى أخر، فاختلاف البيئات الثقافية يؤدي إلى اختلاف دلالة الكلمة، فهو الذي يكشف عن المعنى الاجتماعي أو الثقافي الذي توحي به الكلمة ويحدد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي تستخدم فيه.

د- سياق الحال (أو سياق الموقفcontexte de situation) يدل هذا السياق على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجرى فيها الكلام، حيث إنّ مراعاة المقام يجعل المعلم يعدل عن استعمال الكلمات التي تنطبق على الحالة التي يصادفها خوفا أو تأدبا. بل قد يلجأ المتكلم إلى تلميح دون التصريح عن الاستعمال الحقيقي للكلمات، فيتطلب من المتكلم الإلمام بالمعطيات الاجتماعية التي يجري الكلام فيها.

ويتمثل السياق غير اللّغوي في الملابسات التي تحيط بعملية الخطاب، إذ يقرّ كلّ من مالينوفسكي وفيرث أنّ «وصف اللّغة لا يمكن أنّ يكون دون الإشارة لسياق الحالة التي تعمل ضمنها اللّغة»[3]. حيث إنّ هذا النوع من السياق يخرج عن نطاق اللّغة ويلم بجميع الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية السائدة في المجتمع والذي يشارك فيه العديد من الأطراف كالمرسل والمستقبل، وهذا النوع من السياق يكون حاضرا أثناء عملية التواصل، ويشترط عناصر أساسية أثناء عملية التخاطب، وهي العناصر التي أكّدت عليها النظرية

[1] – أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 81.

[2] – علاء عبد الأمير شهيد، الدّلالة المعجمية والسياق في كتب معاني القرآن، ط1، دار رضوان، عمان، 2012، ص 259.

[3] – أحمد مختار عمر، المرجع نفسه، ص 70. بتصرف.

السياقية من أجل دراسة اللّغة، ويشير الباحث "كمال بشر" إلى «أنّ دراسة المعنى عند فيرث تقوم على ثلاثة أمور:

. لا بد من اعتماد المقام Context of Situation عند كل تحليل لساني.

. تحديد بيئة النّص، ومستواه اللساني ومدى قربه أو بعده من اللّغة الفصيحة أو اللّهجة الدارجة.

. الكلام عبارة عن مجموعة من الأحداث بين التركيب والتعقيد ولا يصلح معهما إلاّ التحليل المرحلي على مستويات فروع اللسانيات الصوتية والفونولوجية، الصرفية، النحوية، لأنّ تعد وظيفة هذه العلوم الركيزة الأساسية لقيام بمهمة التحليلات»[1].

4-4-3 عناصر السياق: تؤكّد النظرية السياقية أهمية عناصر السياق وضرورة تحديدها من أجل الفهم الحقيقي والكامل لدلالة الكلمة، وتتمثل عناصر السياق في:

1) الباث: هو المرسل أو الكاتب....أي منتج الخطاب.
2) المتلقي: هو المستمع أو المرسل إليه أو القارئ أي مستقبل الخطاب»[2].
3) الحضور: الجمهور الذي يحضر التخاطب، فوجوده يساهم في تحديد المعنى والتأثير فيه.
4) الظرف: هو السياق المكاني والزماني للواقعة (الحدث الكلامي).
5) الوضع الجسمي للأطراف المشاركة من حيث هيئة الجسم وطبيعة الحركة والإيماءات وغيرها....
6) تشكل هذه العناصر المحيط الخارجي الذي يحيط بالكلمة (وبالخطاب عموما) والملابسات التي يقتضيها السياق وتتضافر هذه العناصر من أجل توضيح مدلول الكلمة حسب النّظرية السياقية.

---

[1] – كمال محمد بشر، دراسات في علم اللّغة، ط9، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 81.

[2] – عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص 45 .

4 – 4 . تحديد المعنى في ضوء النّظرية السياقية: تعد النّظرية السياقية من أهم العوامل المؤثرة في التحليل الدّلالي الذي يكشف لنا المعنى المقصود من الكلمة، فتعتمد هذه النّظرية السياق في تفسير وتحديد معاني الكلمات بالتركيز على السياقات التي ترد فيها، حيث تتعدد الدّلالات بتعدد السياقات، وقد أشار فندريس إلى أهمية السياق في تحديد الدّلالة، إذ يرى بأنّ «السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، بالرغم من تعدد المعاني في الكلمة الواحدة، والسياق أيضا هو الذي يستغني عن الدّلالات الماضية ويعطي لها قيمة حضورية»[1]. وقد سبق الكثير من علماء اللّغة العربية إلى إبراز أثر السياق في تحديد قيمة الكلمة ودلالتها.

ويعتبر "فيرث" السياق المنهج الأمثل لدراسة دلالة الكلمات، حيث «اهتم بدّلالة الكلمة في سياقها الثقافي والظروف المحيطة بها، وتعتبر هذه العناصر الميزة الجوهرية في تحديد دلالة اللّفظة أو الوحدة اللّغوية أو الحدث الكلامي»[2]. وانطلاقا من كلّ هذا فإنّ المقام يستوجب المقال، فعبارة «"أهلا بالجميلة" تختلف عندما يقوله رجل لفرسه أو عندما يقولها لزوجته لأنّ المقام يختلف، وحتى عندما يقولها لزوجته فقد تعني الغزل أو الذم أو التوبيخ أو العتاب، ولا يمكننا تحديد أي المعاني كان مقصودا إلاّ بالكشف عن المقام الذي قيلت فيه العبارة»[3].

يرى أصحاب النّظرية السياقية أنّ دراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلا للسياقات التي ترد فيها الكلمة، إذ إنّ للعناصر غير لغوية دخلا كبيرا في تحديد المعنى كشخصية المتكلم والمتلقي وما يحيط بعملية التواصل من ظروف وملابسات، حيث إنّ الكلمة لا تدل في جميع السياقات على معانيها المعجمية، فمثلا عبارة "**صباح الخير**" قد تحمل عدة دلالات لا يمكن الوصول إليها من خلال معرفة المعنى المعجمي للكلمة "صباح"، "الخير"؛ فإن قالها الأستاذ لطالبته عند دخولها القاعة، مثلا، فتكون دلالتها إمّا إلقاء التحية أو لأغراض أخرى كالعتاب

[1] – يحي عبابنة وآمنة الزعبي، علم اللّغة المعاصر، ص 38.

[2] – أحمد حساني، مباحث اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص 153.

[3] – تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 340 . بتصرف.

على التأخر أو التوبيخ وغير ذلك... وعندما نقول "عمر ضرب زيدا" أو "زيد ضرب عمرا" أو "ضرب زيد عمرا" أو "ضرب عمر زيدا" فإنّه على الرغم من أنّ هذه الجمل تتألف من الكلمات نفسها فإنّ المعنى يختلف من جملة إلى أخرى.

ومن هنا فإنّ الكلمة لا تحمل دّلالة في ذاتها إنّما تحمل معنى في سياق معين، ويصرح فيرث بأنّ المعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللّغوية. بمعني أنّ الكلمة المفردة لا معنى لها إلاّ إذا وضعت في سياق جملة، والسياق هو الذي يفسر لنا ما إذا كانت الكلمة تحتمل معنى واحدا أو معاني متعددة. وعليه، فإنّ تحديد معنى الصيغة اللّغوية يقتضي «حصر السياقات التي ترد فيها هذه الصيغة حصرا واسعا في مدونة معينة، وفي غالب الأحيان يمكن حصر هذه السياقات من تحديد قيمة ودلالة هذه الصيغة وذلك برفع اللّبس والغموض الذي يمكن أن يعتريها»[1].

لقد ركزت النّظرية السياقية اهتمامها بالدرجة الأولى على عنصر المعنى، على خلاف بعض النّظريات التي نفت وجود المعنى، وأخرى اكتفت بالسياق اللّغوي في وصف وتفسير معاني الوحدات اللّغوية، ويعتبر فيرث أوّل لساني بنوي دعا إلى دراسة معاني الصيغ اللّغوية بوضعها في سياقها الخارجي والاستعانة بالظروف الخارجية المحيطة باللّغة من أجل تفسير مدلولات مفرداتها، فجمعت بين السياق اللّغوي والسياق غير اللّغوي في دراسة الظواهر اللّغوية بصفة عامة والدّلالية على وجه الخصوص.

ويعتبر الباحث اللّغوي العربي تمام حسان من أبرز اللّغويين العرب المحدثين الذين ساهموا في تطوير الدرس اللساني العربي بصفة عامة والدرس الدّلالي على وجه الخصوص، حيث درس تمام حسان في المدرسة الإنجليزية، وكان تلميذاً لفيرث، متأثّراً بأفكاره وأبحاثه، ويتجلى أثر أعمال فيرث على فكر تمام حسان من خلال منهجية هذا الأخير في دراسة المعنى، إذ يُعتبر تمام حسان أوّل من تبنى النّظرية السياقية في دراسة

[1] – سالم شاكر، مدخل إلى علم الدّلالة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 31.

المعنى، وأدخل مفاهيم وأسس هذه النّظرية إلى اللّغة العربية، ووضع فصلا في كتابه ((اللّغة العربية معناها ومبناها)) بعنوان "**الدّلالة**" يجمع فيه بين الدراسات اللّغوية العربية القديمة، خاصة البلاغية منها، والتي تتبني على فكرة المقام والمقال في تناولها لقضية اللّفظ والمعنى، والنّظرية السياقية الغربية التي تجمع بين السياق اللّغوي والسياق الاجتماعي في تحليل اللّغة.

خلاصة: لقد وجّه العلماء قديما وحديثا، سواء عند العرب أو الغرب، عناية خاصة لقضية المعنى، وقد اختلفوا في أسس ومنهجية الدراسة والهدف كذلك، فكان العرب القدماء، خاصة النحاة منهم والأصوليين، يستهدفون الحفاظ على النّص القرآني وفهم أسراره وحقائقه، لذلك فإنّ الدرس الدّلالي عندهم لم يستقل عن النّحو والفقه والبلاغة، بل نشأ في أحضان هذه العلوم، ولم توضع له أسس ومبادئ ومنهجية التحليل، لذلك لم ينشأ علم الدّلالة إلاّ في بداية القرن العشرين في الغرب، وتعتبر النّظرية السياقية أبرز النّظريات التي تناولت المعنى من كل جوانبه، إلاّ أنّ فيرث لم يتجاوز التركيز على البحث عن الكلمة المفردة، لتظهر فيما بعد علوم جديدة تهتم بدراسة معنى النّصوص والخطابات، وسيستفيد تمام حسان من الدراسات العربية القديمة لاسيما البلاغية منها، ومن النّظرية السياقية عند فيرث ليصوغ منهجية جديدة لدراسة المعنى ويسهم بذلك في تطوير الدرس الدّلالي العربي من خلال تبني فكرة المقام والمقال من جهة، واقتراح أسس جديدة لدراسة المعنى استمد معطياتها ومفاهيمها من النّظرية السياقية الحديثة.

المبحث الثاني:

جهود تمام حسان في علم الدّلالة من خلال كتابه

(اللّغة العربية معناها ومبناها)

1 . انطلاق تمام حسان من أراء البلاغيين وفكرة المقال والمقام

2 . تصور تمام حسان للمعنى الدّلالي

3 . العلاقة بين المعنى والمبنى

4 . أسس تحليل تمام حسان للدّلالة

5 . طريقة تبويب المقامات في إطار الثقافة الشعبية

المبحث الثاني

جهود تمام حسان* في علم الدّلالة من خلال كتابه (اللّغة العربية معناها ومبناها)

* **نبذة عن حياة تمام حسان:** ولد الدكتور تمام حسان عمر محمد داود في 27 يناير 1918م، بقرية الكرنك (مصر) بمحافظة إلقنا، إحدى محافظات صعيد مصر. حفظ القرآن الكريم، وقد حصل على شهادة الماجستير في علوم اللّغة سنة 1949م، وأخيرا تحصل على شهادة الدكتوراه. أسس بجامعة أم القرى، قسم التخصص اللّغوي والتربوي الذي يعتبر أول قسم لتخريج معلمي اللّغة العربية لغير الناطقين بها.

وقد بذل تمام حسان جهودا علمية متميزة في تأسيس الدراسات اللّغوية الحديثة منذ منتصف القرن الماضي، واستطاع من خلال معرفته العميقة بالتراث اللّغوي العربي واستيعابه لمبادئ التحليل اللّغوي ومناهجه التي تلقى أصولها من المدرسة الإنجليزية أن يخرج نموذجا جديدا لدراسة اللّغة العربية.

وقد عاصر النّظريات والمناهج اللّغوية الحديثة، حيث تتلمذ على يدى العالم الإنجليزي "فيرث" ومن أهم مؤلفاته نجد:

– كتاب "اللّغة العربية معناها ومبناها": الذي يضّم معظم أفكاره ونّظرياته خاصة نّظرية "تظافر القرائن" وهو من أهم المراجع في الدراسات اللّغوية العربية، وهو عبارة عن تلك المحاولات الإصلاحية للنحو العربي ونشر سنة 1973م. حيث يقوم على دعامتين هما:

- ✓ الدراسات اللّغوية العربية، وتتمثل في كتب: النحو، الصرف والبلاغة.
- ✓ النّظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى وتتمثل في نّظرية السياق عند فيرث.

فالنّظرية التي طبقها تمام حسان في دراسته، هي نظرية فيرث اللّغوية، حيث أنّه تأثر بأفكاره واتبع منهج فيرث.

– كتاب "مناهج البحث في اللّغة": تناول تمام حسان أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللّغة: الصرف، النحو، الأصوات، المعجم والدّلالة، وحاول تطبيقها على اللّغة العربية، وأصدره في سنة 1990م، بمكتبة الأنجلو المصرية.

– كتاب "اللّغة بين المعيارية والوصفية": فتناول فيه قسم النشاط اللّغوي إلى معياري ووصفي، وفرق بين جابين من جوانب هذا النشاط، هما الاستعمال اللّغوي الذي يكمن في وظيفة المتكلم، والبحث اللّغوي الذي يكمن في وظيفة الباحث، ومن خلال هذا التفريق ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية، كالرموز اللّغوية، الاستقراء، التقعيد. ونشر هذا الكتاب في سنة 1958م، بمكتبة الأنجلو المصرية.

تمهيد: تشمل جهود "تمام حسان" كل مستويات اللغة (الصوتي، الصرفي، النحوي، والدلالي) حيث قدم في كتابه "**اللّغة العربية معناها ومبناها**" نظرية متكاملة في دراسة اللّغة العربية، فرفض نظرية العامل التي بنى عليها سيبويه النحو العربي، وقدّم بديلاً عن ذلك من خلال نظرية جديدة يسميها نظرية "القرائن اللّغوية"،إذ يرى أنّ «– قضية العامل الإعرابي في النحو موضع الاعتراض.

– أنّ المعاني النحوية تتسم بالتعدد والاحتمال ولا تتضح إلا بواسطة القرائن»[1]، وركز على قضية الدلالة، ذاهبا إلى أنّ «تفسير النصوص لا يكون بواسطة النظر في المفردات في حال انعزال»[2]، وقد قسم "تمام حسان" كتابه "**اللّغة العربية معناها ومبناها**" إلى ثمانية فصول، ففي الفصل الأول تناول مقدمة عن الكلام واللّغة والفارق بينهما، كما تناول عناصر النّظام الصوتي والصرفي والنّحوي، وخصّص الفصل الثاني لدراسة "الأصوات"، ركز فيه على النطق والكتابة، وفي الفصل الثالث تناول وظائف الأصوات الصحيحة والعلل والصوت والحرف، وفي الفصل الرابع تحدث عن النّظام الصرفي وتناول أقسام الكلم ومبانيه وتعرض

– كتاب "التمهيد في اكتساب اللّغة العربية لغير الناطقين بها": وفيه قام تمام حسان بجمع عدد من الظواهر الأسلوبية، وتوصل إلى أنّ المستوى الوحيد لهذه الظواهر التي تتحدى قواعد النحو هي قيمتها الأسلوبية. وأطلق على هذه الظواهر بمصطلح "الاستعمال العدولي"، ونشر في معهد اللّغة العربية بجامعة أم القرى سنة 1984م.

– كتاب "مقالات في اللّغة والأدب": ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي نشرها تمام حسان في مجلات علمية مختلفة، أو التي ألقاها في مؤتمرات وندوات علمية، وتدور جميع موضوعاتها حول اللّغة. ونشرها في معهد اللّغة العربية بجامعة أم القرى سنة 1985م.

– كتاب "البيان في روائع القرآن": يشمل تحليل النّصوص القرآنية ودراستها دراسة لغوية وأسلوبية، وصدر هذا الكتاب سنة 1993م.

[1]– حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2009. ص50.

[2] . المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إلى المبنى وتقاسيمه، وتناول في الفصل الخامس النّظام النحوي ومكوناته، وخصّص الفصل السادس للحديث عن الظواهر السياقية، والفصل السابع لقضية المعاجم، وركّز اهتمامه في الفصل الثامن والأخير على الدّلالة، فحاول أن يدرسها دراسة وصفية ووظيفية، فكان من الأوائل الذين أسسوا علم الدلالة الوصفي في الدرس اللساني العربي، كما اعتبر اللّغة ظاهرة اجتماعية، وجعل من فكرة المقام أساس تفسير دلالة النصوص والخطابات.

لقد أسهم تمام حسان، إلى جانب باحثين آخرين، في جعل اللسانيات العربية «واقعاً ملموساً استطاع أن يتواصل مع الآخر تواصلاً مفيداً، كشف من خلاله عن إمكانية توظيف الأنظار اللسانية المعاصرة في الفكر الغربي في وصف قضايا اللّغة العربية وتحليلها وتفسيرها، ولا أحسب أن من سيكتب في العصر الحاضر من الغربيين، من مؤرخي التدوين الألسني، عن تأريخ الدراسات اللسانية العربية سيغفل هذه الحقيقة أو يحاول إهمالها»[1].

لقد اجتهد تمام حسان في التحليل والمناقشة في تقديم المناهج اللسانية وتعريفها للقارئ العربي، وتطبيقها على اللّغة العربية من خلال إعادة قراءة التراث اللّغوي العربي، والفضل في ذلك يعود إلى الثقافة المزدوجة التي كان اكتسبها من خلال البعثة العلمية التي استفاد منها، فقام بتحديد بعض المنطلقات لنّظريته فحاول تطبيقها على اللّغة العربية، وقد أسهم في تحديد مصطلح السياق وبيان وظائفه، حيث أكد أنّ السياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فإذا اتضحت وظيفة الكلمة فقد اتضح مكانها في هيكل الأقسام التي تنقسم الكلمات إليها[2]. وقد حاول البحث توضيح أفكار تمام حسان في علم الدلالة من خلال ما جاء في الفصل الثامن من كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، والتي تتمثل فيما يلي:

[1]– عبد الرحمن بن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة، ط1، الكتاب الجديد، 2013،ص 37.

[2]– تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص ص 233–234. بتصرف.

1 انطلاق تمام حسان من أراء البلاغيين وفكرة المقال والمقام: استهل بحثه عن الدلالة بالإشارة إلى انتقاد الكثير من الأساتذة لإهمال النحاة للمعنى وارتباط النحو بالصناعة، مما يسمى عند النحاة "الصناعة النحوية*" و«خلوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو في نظرهم جسدا بلا روح»[2]، ويرون أن النحاة قد عزلوا الشكل عن المضمون، لأنّ هذا الأخير هو موضوع علم المعاني، ولكي نفصل بين هذا العلم وعلم النحو ينبغي، حسبهم، التضحية بالمعنى، لذلك ضحى النحاة بالمعنى من أجل تأسيس علم النحو كعلم قائم بذاته معزول عن علم المعاني وعن البلاغة بصفة عامة. وهو يذهب مذهب بعض المحدثين الذين يشيدون بما تركه عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز من إشارات ذكية في دراسته "للنظم" في اللغة العربية، حيث كان بإمكان النحاة، حسبهم، أن يسلكوا ذلك المسلك. ويرى تمام حسان أنّ هؤلاء الأساتذة ينقدون فقط، دون أن يوضّحوا الطريقة المناسبة ليكون بواسطتها للنحو العربي مضمون، وللمزج بين معطيات علم النحو ومعطيات علم المعاني لدراسة اللغة العربية بمنهج جديد لم يخطر ببال سيبويه والجرجاني، وهو المنهج الذي حاول تمام حسان تأسيسه، وهو الجديد الذي أدخله على النحو العربي، بعد اقتراح منهج جديد لدراسة الدلالة، متأثرا في ذلك بأفكار الغربيين،خاصة أفكار أستاذه فيرث، صاحب النظرية السياقية.

نجد تمام حسان ينقد كذلك علم المعاني، كون هذا الأخير يركز هو أيضا على الشكل، ويرى أن البلاغة هي أيضا صناعة مثلما كان النحو صناعة، والدليل على ذلك أنّه «لم تقم علوم

---

*ويقصد بالصناعة «العلم الحاصل بالتمرن، أي أنه قواعد مقررة وأدلة، وجد العالم بها أم لا»[1]، ويعنى ذلك تلك القواعد والقوانين الموضوعة وتطبيقها، لأنّ لكل لغة قواعد وقوانين تخصها وذلك بالتمرن وتطبيقها في الاستعمال. **(انظر: تمام حسان: الأصول، (دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو- فقه اللّغة – البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، ص15)**.

[2]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 336.

البلاغة في أيّ مرحلة من مراحل تاريخها الطويل بدور المنهج النقدي الأدبي المتكامل لأنّها لم تتخط النقد الشكلي إلى نقد المضمون إلا مع الكثير من القصور حتى على مستوى فهم القدماء أنفسهم لفكرة النقد»[1]، إلاّ أنّ البلغاء في ظلّ هذه الشكلية، كما يقول تمام حسان، ربما فطنوا إلى أنّ «اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنّها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها، وأنّ هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها ((مقاما)) فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو التمني أو الهجاء وهلم جر»[2]، ففكرة المقام هذه ستشكل منطلقا أساسيا يصوغ تمام حسان وفقها نظرية دلالية عربية، يمزج من خلالها بين الدرس الدلالي والدرس البلاغي القديم، هذا من جهة، وبين النظرية السياقية عند فيرث وفكرة المقام والمقال عند العرب من جهة ثانية.

إنّ صورة المقال تختلف، حسب البلاغيين، باختلاف المقام، فـ(لكل مقام مقال) وأنّ لـ(كلّ كلمة مع صاحبتها مقام) وهذا ما سيستعين به تمام حسان لبناء نظريته، فيقول «وبهذا المعنى يصبح للعلم الجديد الذي يأتي من امتزاج النحو والمعاني ((مضمون)) لأنه يصبح شديد الارتباط بمعاني الجمل ومواطن استعمالها وما يناط بكل جملة منها من ((معنى))»[3].
وفكرة المقام والمقال التي اكتشفها البلاغيون العرب في وقت مبكر، هي المبدأ الأساس الذي يقوم عليها علم الدلالي الوصفي الذي أسسه الغربيون نتيجة مغامرة العقل المعاصر في دراسة اللغة.، حيث إنّ المقام هو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى، أساسه أنّ أثناء إصدار مقال ما، هناك علاقات وأحداث وظروف اجتماعية تساهم في تشكيل المعنى.

[1] – تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، 337.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فالتركيز على المعنى الوظيفي (الصوتي والنّحوي والصرفي والمعجمي) لا يمدنا إلى بالمعنى الظاهري أو الحرفي للنّص، وذلك المعنى فارغ من محتواه الاجتماعي والتاريخي، ومنعزل عما يسميه تمام حسان بـ**((القرائن الحالية))** التي تسهم في تحديد المعنى تحديدا سليما.

لقد تناول علمائنا العرب من بلاغيين ولغويين وأصوليين ظاهرة السياق وأثره على المعنى، واهتموا بها لصلتها الوثيقة بالقرآن الكريم. وتلتقي نظرية السياق عند الغربيين بمفهوم السياق عند العرب القدامى كابن جني وعبد القاهر الجرجاني، إلا أنّ البلاغيين العرب قد فهموا المقام أو مقتضى الحال «فهماً سكونياً نمطياً مجرداً ثم قالوا لكل مقام مقال (...)، فهذه المقامات نماذج مجردة، وأطر عامة، وأحوال ساكنة (...) وبهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكوني (static) فالذي أقصده بالمقام ليس إطاراً أو قلباً، وإنّما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءاً منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم (speach events)، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل عملية الاتصال (...)، وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (context of situation) الذي يستعمله المحدثون»[1]. ففكرة المقام أو مقتضى الحال فكرة قديمة، اكتشفها البلاغيون وأدركوا أهميتها للكشف عن المعنى المقصود، هذه الفكرة القديمة «أحياها فيرث فهي فكرة تنبه إليها أفلاطون وعلماء البلاغة العرب، غير أن فيرث استطاع أن يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن التقت في بعض جوانبها على آراء القدماء إلاّ أنّها تختلف من حيث المنهج والتطبيق والتحليل»[2]، والفكرة كما صاغها القدماء ينقدها تمام

[1]– تمام حسان، الأصول، ص 332.

[2]– فريد عوض حيدر، فصول في علم الدّلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص127

حسان، فهو يرى أن القدماء فهموا السياق فهما سكونيا، وأغفلوا عن الظروف الاجتماعية والمقامات الحقيقية التي تجري فيها عملية التواصل.

ويقترب مفهوم تمام حسان لـ((**اللّغة**)) من مفهوم الوصفيين الغربيين لها، معتبرا أياها نظاما من الأنظمة يتألف كل منها من «مجموعة من الوحدات التنظيمية أو (المباني) المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من (العلاقات) التي تربط ربطا إيجابيا والفروق (القيم الخلافية) التي تربط ربطا سلبيا- بإيجاد المقابلات ذات الفائدة- بين أفراد كل مجموعة المعاني أو مجموعة المباني»[1]، فاللغة من منظوره معاني ومباني، وللوصول إلى المعنى وجب تحليل المبنى، ويعترف بمدى أهمية المبنى في الكشف عن المعنى اللّغوي فبنى "تمام حسان" النّظام الصرفي على ثلاثة ركائز أساسية تكمن في: - مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الأخر إلى تصريف الصيغ. - طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات. – طائفة من العلاقات العضوية الايجابية وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني[2].

يميّز تمام حسان بينما يسميه الناس ((نص القانون)) وما يسمونه بـ ((روح القانون)) وهو عدم الاكتفاء بالمعنى المقالي من أجل العناية بالمعنى المقامي الذي يستخلص من من الظروف المحيطة بالمقال، ويستشهد على ذلك بالآية الكريمة التي يقول تعالى فيها[3]: «من ذا الذي يقرض الله قرضا»*، فقال يهود المدينة: ((إنّ الله فقير ونحن أغنياء)) فقال أبو الدحداح وهو فهم السياق ((إنّ الله كريم استقرض منّا ما أعطانا))، ومن هنا يستوجب

[1]- – تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص34 .

[2] – المرجع نفسه، ص 82.

[3] – المرجع نفسه، ص338، 339.

* سورة البقرة، الآية 245.

التمييز بين المعنى المقالي الذي يستنبط من ظاهر النص والمعنى المقامي الذي يقتضي فهم الظروف المحيطة بالمقال. ويبين ذلك بقول "على بن أبي طالب"– كرم الله وجهه –، حين ردّ على الخوارج الذين كانوا يهتفون بعبارة: "لا حكم إلا الله"، قائلا: "كلمة حق أريد بها باطل"، فالمقال يحمل معنيين:

- المعنى الظاهري أو الحرفي، صدق الناس أنّ الخوارج أصحاب قضية تستحق الدفاع عنها.
- المعنى المقامي الذي غفل عن فهمه،وهو مقام(محاولة إلزام الحجة سياسيا بهتاف ديني)، فالمقام من السياسة والمقال من الدين، ولفهم المقال ينبغي فهم المقام أولا.

وانطلاقا ممّا سبق، يدعو تمام حسان إلى عدم الاكتفاء بظاهر المقال الذي لا يمدّنا إلا بالمعنى الحرفي، والبحث عن المعنى المقامي من خلال الغوص وراء المراد الحقيقي. وانطلاقا ممّا سبق، يقدّم تمام حسان تصورا واضحا عن المعنى الدلالي.

2 – تصور تمام حسان للمعنى الدّلالي: يقوم المعنى الدلالي، حسب تمام حسان، على دعامتين أساسيتين، هما: المعنى المقالي والمعنى المقامي.

وقد وضّح ذلك بالشّكل التالي[1]:

[1]– تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص339..

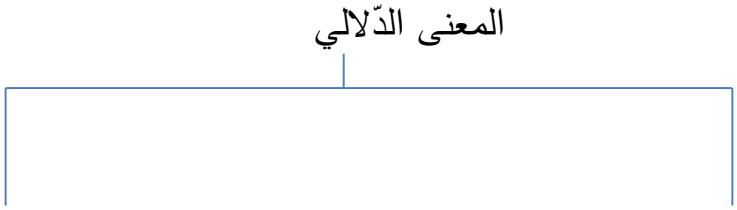

وهو مكون من المعنى الوظيفي+ (زائد) المعنى المعجمي وهو يشمل القرائن المقالية كلما وجدت.	وهو المكون من الظروف المقال وهي التي تشمل على القرائن الحالية (وكل ذلك يسمى مقام).

2-1- المعنى المقالي: فالمعنى المقالي (معنى اللّفظ) هو الذي سماه تمام "**معنى ظاهر النّص**" ويضّم نوعين:

- **المعنى الوظيفي:(Functional meaning)** وهو المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية سواء على مستوى الصوتي، الصرفي، النّحوي.
- **المعنى المعجمي: (Lexical meaning)** يعنى معنى الكلمة المفردة كما هي موجودة في المعجم.

ويذهب تمام حسان إلى أنّ معنى ((ظاهر النص)) «يحتاج إلى الوظائف (المعنى الوظيفي) كما يحتاج إلى العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها (المعنى المعجمي) إذ منها معا يكون معنى ((المقال))، وانفراد العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل الأمر بحاجة أيضا إلى معنى ((المقام)) أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال المعنى الدلالي الأكبر»[1]، فحين نفرغ من تحليل الوظائف على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي، ونفرغ كذلك من تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على

[1] - تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص342.

مستوى المعجم، فهذا ليس كلّ ما في الأمر، وأنّ مهمتنا لم تنته بعد، بل علينا أن نحلّل العنصر الاجتماعي الذي هو المقام لكي ندعي أنّنا تمكّننا من الوصول إلى المعنى الدلالي الأكبر.

2 – 2- المعنى المقامي: عندما تطرق "تمام حسان" للدّلالة اعتبر المقام والمقال عنصران أساسين لتحليل المعنى، لكنه اهتم أكثر بالجانب المقامي لكونه «المركز الذي يدور حوله علم الدّلالة الوصفي في الوقت الحاضر، وهو الوجه الذي بنى عليه النوع الاجتماعي من وجوه المعنى، وكذا الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال[1] . فلفهم المعنى المقصود لا ينبغي التركيز على المعنى المقالي الناتج عن ظاهر النص، ولا يكتفي بتحليل تركيب المقال ولا بمعنى الكلمات المفردة، بل ينبغي البحث عن العوامل المحيطة بالمقال، والتي تتدخل من أجل فهم المعاني المقصودة، وتتمثل في «مجموعة الأشخاص المشاركين في المقال إيجاباً وسلباً ثم العلاقات الاجتماعية، والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان، وهو بهذا يختلف بعض الاختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالاً ثابتا state، ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضي الحال»[2]، وهو ما سماه فيرث" بسياق الحال أو السياق غير اللّغوي، والذي يرتبط بجملة الظروف المحيطة بالحدث الكلامي. وقد أولى تمام حسان العنصر الاجتماعي عناية خاصة، والذي يعرف عند الغربيين بالمقام، حيث يتم تحديد معنى الكلمة أو الجملة بالرجوع إلى المقام الذي قيل فيه المنطوق، ويحدد الدّلالة المقصودة منه، وذلك من خلال «الملابسات المادية والاجتماعية المحيطة بالمنطوق»[3].

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 337.

[2] – المرجع نفسه، ص 351.

[3] – تمام حسان، مقالات في اللّغة والأدب، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ج1، 2006، ص 336.

لقد أدرك علماء العرب القدامى ظاهرة السياق من خلال عبارتهم «(مقتضى الحال) التي أنتجت مقولتهم "لكل مقام مقال" ولكل كلمة مع صاحبتها مقام فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة فربطوا الشكل اللّغوي أو الأسلوب اللّغوي بالمقام أو ألحوا على قيمة دراسة كيفية عمل الكلمات دراسة مفصلة فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق(بمقتضي الحال والمقام) »[1]، فالكشف عن المعنى المقصود يتمّ من خلال ربط الشّكل بالمضمون، وبالتالي يتحقق شرط الإفادة والإفهام أثناء عملية التخاطب، «أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال "المعنى الدّلالي"»[2]، والذي يتحقق بالرجوع إلى السياق بكل ملابساته وظروفه.

فعبارة "يا سلام" «"يا" من حروف النداء وأنّ كلمة "سلام" ضّد الحرب وهي كدلك اسم من أسماء الله تعالى. فإذا أخذنا بالمعنى الوظيفي لأداة النداء والمعنى المعجمي لكلمة "سلام" حين ننادى "يا سلام" فإنّ المعني الحرفي أو المقالي أو ظاهر النّص أننا ننادى الله سبحانه وتعالى لا أكثر ولا أقل»[3]. فإذا نظرنا للّفظة "يا سلام" بعيدا عن السياق فالياء للنداء وسلام يعنى ضد الحرب، إذا نظرنا للفظة داخل السياق فإنّها تحمل عدة معاني على حسب السياق الذي وردت فيه، فلو تطرقنا إلى مختلف المواقف الاجتماعية حيث استعملت فيها العبارة السابقة، نجد أنّ لها عدة معاني إذ يمكن أنّ ترد في غرض التشكيك، السخط، التوبيخ...إلخ...

لقد ربط "تمام حسان" فكرتي المقام والمقال، متأثرا في ذلك بالبلاغيين العرب من جهة، وأستاذه فيرث من جهة ثانية، "فيرث"، وركز أكثر على السياق غير اللّغوي أو ما سماه

[1] – منال محمد هشام سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، تقديم نهاد موسى، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص 23.

[2] – تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 342.

[3] – المرجع نفسه، ص 345.

بسياق الحال، واعتمد في دراسته للدلالة على عدة عناصر، منها: العلاقة اللّغوية/ الظروف الاجتماعية/ القرائن الحالية إشارة اليد، تغيرات الملامح مثل: رمشة العين، هز الرأس ...إلخ...

3- العلاقة بين المعنى والمبنى: يعتبر المعنى من القضايا الأكثر أهمية في الكلام البشري، حيث قدم الدكتور "تمام حسان" رأيه في جانب "المعنى والمبنى" وفي نظريته التي أقام عليها كتابه كلها لدراسة الفصحى، فذكر أنّ «الدراسات اللّغوية العربية اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا لذلك وعلى استحياء»[1]، إلا أنّ تمام حسان قد سلك مسلك أستاذه فيرث، والذي يرى أنّ المعنى هو علاقة بين اللّفظ وما يحيل إليه من أحداث خارجية، وهو «مركب من العلاقات السياقية»[2]، حيث اعتبر أنّ المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون آخر. ولذلك اعتبر "تمام حسان" بدوره، المعنى بأنّه «المعنى التام أو الشامل للعناصر الاجتماعية التي يتكون منها المقام»[3]، وينقسم المعنى عند "تمام حسان" إلى ثلاثة فروع:

«أولا: المعنى الوظيفي، ويشمل النّظام الصوتي والنّظام الصرفي والنّظام النحوي.

ثانيا: المعنى المعجمي.

ثالثا: المعنى الدّلالي أو الاجتماعي»[4].

وتتضافر هذه الفروع الثلاثة وتتكامل ليتحقق المعنى المقصود من النص أو الخطاب.

---

[1] – تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 12.

[2] – محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص78.

[3] – تمام حسان، الأصول، ص 303.

[4] – حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكاليات، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، 2009، ص 243.

4 – أسس تحليل تمام حسان للدلالية: يرى تمام حسان أن منهجية تحليل الدلالية ينبغي أن تركز على:

4 – 1 – العنصر الاجتماعي: يعتبر العنصر الاجتماعي مهماً جداً لفهم المعنى الدّلالي، وهو الغرض الأسمى الذي يسعى إليه علم الدّلالة الوصفي[1]فلتحليل المعنى نحتاج إلى عناصر والتي تتمثل في المتكلم، المتلقي(السامع)، الرمز والقصد ويظهر ذلك جلياً عند تناوله للدّلالة في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" حيث ربط الملفوظ بالظروف التي ينتج فيه، والعنصر الاجتماعي «ضروري جداً لفهم المعنى الدّلالي فالذي يقول لفرسه عندما يراها، "أهلا بالجملة" يختلف المقام معه عن الذي يقول هذه العبارة لزوجته فمقام توجيه هذه العبارة للفرس هو مقام الترويض وربما صحب ذلك ربت على كتفها أو مسح على جبينها. أمّا بالنسبة للزوجة فالمعنى يختلف بحسب المقام الاجتماعي، أيضا فقد تقال هذه العبارة في مقام الغزل أو في مقام التوبيخ أو التعبير بالدمامة»[2]. يعني أنّ الاكتفاء بالمعنى المعجمي لكلمتي "أهلا" و"الجميلة" وعلى المعنى الوظيفي لهما وللباء الرابطة بينهما لا يصل بنا إلى المعنى الدّلالي، ولا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدّلالي إلاّ بالكشف عن المقام الذي قبل فيه النّص. فالمعنى يختلف حسب الموقف والظروف المحيطة الذي قيل فيه، ويتغير حسب السياق.

وقد أشار "تمام حسان" إلى نواع آخر من المقام، حيث إنّ «الذي يتكلم إلى نفسه يكشف عن مقام من نوع آخر»[3]، ولم يرد تمام حسان الخوض في هذا الجانب الذي يسميه الجانب (النفسي والطبي) أو التعمق فيه، لأنّ ذلك «أمر لا يتصل بالدراسات اللّغوية إلاّ من حيث

---

[1] - تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص342.

[2] – المرجع نفسه، ص 342 .

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هو جزء من "مقام" ما. ومهما يكن من أمر فإن هذا المقام وأشباهه كمقام الدعاء والصلاة وتقييد المواعيد والعنوانات وأرقام التليفون في المفكرة وكالقراءة، في الخلوة ونحوها هو مما يعوزه الطابع الاجتماعي الواضح حتى إن هذه المواقف لتصلح أن تسمى "مواقف" فردية لا "مقامات" اجتماعية»[1]؛ فأمر الخوض في مثل هذه المواقف مرتبط بالجانب النفسي والطبي ولا يتعلق بالدراسات اللّغوية، فيعتبر تمام حسان هذا النوع من المقامات (الدعاء والصلاة والقراءة في الخلوة وأرقام التليفون في المفكرة) مواقف فردية لا مقامات اجتماعية. وفي هذا الصدد يقدم تمام حسان مثلاً للتّوضيح وهو «أن تقود سيارتك بنفسك ثم تجد أمامك شخصا آخر يقود سيارة فلا يلتزم قواعد المرور ويسبب لك شيئا من الارتباك والضيق فإذا بك تصب سيلا من الاحتجاجات والشتائم المسموعة بالنسبة إليك أنت فقط في سيارتك فلا يسمعها معك إنسان. فهذا موقف فردي أيضا ولا يتوافر له عناصر المقام الاجتماعي»[2]، وكذلك أن تغني وحدك دون أن يسمعك أحد أو أثناء تثاؤبك وتختمه بلفظ الجلالة، فهذه كلها تعتبر مواقف فردية وليست مواقف اجتماعية.

4 – 2 – عناصر المقام: من خلال المقام يمكن تحديد معاني الكلمات في سياقات معينة والأقوال والسلوكات والتعبيرات اللّغوية، فالمقام لا يتشكل لوحده وإنّما هناك عناصر يقوم عليها، وتتمثّل عناصر المقام في « 1- عنصر المشاركين في القول. 2- ومن مكان القول، 3- وزمانه، 4- وهدفه أو الغاية منه. 5- وموضوعه. 6- وجنس الخطاب (الذي يجري فيه القول). 7- إضافة إلى قناة التّعبير، واللّهجة المستخدمة فيه، وقواعد توزيع الكلام. 8- يضاف إلى ذلك(...): معارف المشاركين عن العالم، ومعرفة بعضهم بعضاً،

[1]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 342.

[2]- المرجع نفسه، ص 342- 343.

إضافة إلى معرفة الخلفيّة الثقافيّة للمجتمع الذي انبثق فيه الخطاب»[1]. في حين عداها "تمام حسان" بأنها تضّم «المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة relevant في الماضي والحاضر ثم التراث والفلكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات...»[2]، فالعادات والتقاليد والتراث والفولكلور...، كلها تدخل ضمن عناصر المقام، وهناك من يحدد للمقام عناصر كما يلي: «أولاً: عنصر ذاتي فما هو؟ هو معتقدات المتكلم فكل متكلم له معتقدات وأيضا مقاصد المتكلم فهو حين يتكلم يقصد شيئاً، وكذلك اهتمامات المتكلم؛ فقد تكون له أهداف، فينبغي أن تدخل هذه الأهداف أيضا في تحديد الظاهرة اللّغوية، ثم ينبغي أيضا أن نراعي في هذا العنصر رغبات المتكلم. فإذن هناك الاهتمامات والرغبات والمقاصد والمعتقدات، كلّها تدخل كعنصر ذاتي لتحديد السياق[...] ثم العنصر الثاني واسميه عنصراً موضوعياً، فما هو؟ هو الوقائع الخارجية التي تم فيها القول؛ يعني الظروف الزمانية والمكانية، يعني أن هذه العوامل أيضا تدخل في تحديد السياق، ثم العنصر الذواتي؛ يعنى ما بين ذوات المتخاطبين وأقصد به المعرفة المشتركة بين المتخاطبين[...] فهذه المعرفة المشتركة هي معرفة معقدة التركيب»[3]. والمهم ممّا سبق، هو توجيه العناية للعناصر البارزة، وأخرى قد لا نوليها أهمية باعتبارها تفاصيل دقيقة، إلاّ أنها تؤثّر في تحديد المعنى.

فالمقام يشمل كل من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما والظروف المحيطة والأحداث حيث «ينبني للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وحالاتهم فيجعل لكل طبقة منهم كلاما يخصهم به حتي يقسم بالتساوي أقدار الكلام على أقدار المعاني

[1]– صابر حباشة، من آليّات تحليل الخطاب، ج22، ديسمبر/ كانون الأول، 2005، ص 332.

[2]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 352.

[3]– سالم ولد الأمين، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، علم الفكر، الكويت، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس 2000، ص ص 53–97. بتصرف.

ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات التي هم عليها المستمعون وحالاتهم»[1]. ومن خلال كل ما سبق نصل إلى أن عناصر المقام تكمن في: المتكلم (المرسِل أو المصدر)، السامع (المستقبل أو المتلقي)، والظروف المحيطة والأحداث. ويساعد المقام أولاً على تحديد بما يستفاد منه من القرائن المعنوية ويعين ثانياً على استكمال المعنى الدّلالي الأكبر في إطار الثقافة الشعبية. ويوضّح تمام حسان اختلاف المعنى باختلاف المقام بالأمثلة التالية:

1 – قال تعالى: «إنِّي جاعل في الأرض خليفة».

2 – قال الشاعر: «خليفة الله يستسقى به المطر».

3 – «زرت مولد السيد البدوي فرأيت الخليفة على ظهر حصانه».

المعنى المعجمي لهذه الكلمة المفردة حين تكون خارج السياق يكاد يكون واحدا في عمومه وهو "الخليفة من يخلف سلفا في عمل أو نحوه". ولكن المعنى الدّلالي له في هذه الجمل على الترتيب هو:

1–الجنس الإنساني.

2– أمير المؤمنين.

3– شيخ الضريح.

5 – طريقة تبويب المقامات في إطار الثقافة الشعبية: يرتبط استعمال أي لغة من اللغات الطبيعية بالمقام، حيث يوجد على الأقل في كل موقف تواصلي شخصان يتحاوران، أي المتكلم والسامع، وكلاهما على الأقل ينتميان إلى جماعة لسانية نفسها، أي مجموعة من الأشخاص تجمعهم اللغة نفسها، ويشتركان في معايير استعمال اللغة في سياق مقامي محدد.

[1]– عبد الجليل المنقور، علم الدّلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 127.

ويذهب "تمام حسان" إلى أنّ «اللّغة ظاهرة اجتماعية وإنّها شديدة الارتباط بثقافة الشعب التي يتملكها وإنّ هذه الثقافة في حملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها مقاما فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو التمني أو الهجاء وهلم جرا...»[1]. فاللغة تعكس الأوضاع الاجتماعية للمتكلمين، وشديدة الارتباط بثقافتهم ومعتقداتهم وعاداتهم، اجتماعية، وثقافة أيّ شعب من الشعوب متشعبة ومتنوعة، يمكن تحليلها بحصر المواقف الاجتماعية المختلفة والمسماة سياقات مقامية، ففكرة المقام هذه هي الأساس الذي ينبني عليه الشق الاجتماعي للّغة، وهو الوجه الذي تتمثل فيه الأحداث والظروف والعلاقات التي تسود أثناء أداء المقال. وعلى هذا الأساس وضع تمام حسان طريقة لتبويب المقامات في إطار الثقافة الشعبية، باعتبار الأسس التالية[2]:

1- دور الفرد في المجتمع.

2- دور الفرد في الأداء.

3- غاية الأداء.

3-1 دور الفرد في المجتمع: المجتمع هو جماعة من النّاس(الأفراد) يقطنون في حيز جغرافي معين، وتربط بينهم علاقات اجتماعية ولهم أهداف وموارد مشتركة يستخدمونها في إشباع حاجاتهم في إطار نظام اقتصادي ونظم اجتماعية تساعد علي إشباع احتياجات المجتمع. فالمجتمع يمكن اعتباره هو المبدع إذ إن الإنسان بطبعه لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن النّاس، فهو كائن اجتماعي يشعر بالحاجة إلى الطرف الأخر، للتعامل معه والاختلاط به وإعطائه والأخذ منه، وهو في حاجة دائمة إلي بني جنسه لإشباع حاجاته

[1]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 327.

[2]- المرجع نفسه، ص 356.

الأساسية والثانوية. فيتفاعل مع بعضه ويرتبط ويتعاون ارتباطا وتعاونا عضويا لتحقيق أهداف اجتماعية وفق منهج التخطيط، حيث أن لكل مجتمع أوضاع طبيعية وجغرافية معينة تؤثر بها عوامل، وبالتالي تتكيف حياة الفرد مع تلك البيئة الطبيعية، فقد تختلف المجتمعات عن بعضها البعض لاختلاف في نمط الحياة وسلوك الأفراد الذين يقطنون تلك المجتمعات لأنّ للأفراد أثرا كبيرا في المجتمع، ويقصد به أن كل مجتمع يبنى على طبيعة معينة ويؤثر به مؤثرات ليس للإنسان دخل فيها لأنّها موجودة في الطبيعة وتؤثر في المجتمع وثقافته ونظام حياته وما على المجتمع إلاّ التكيف معها. فالثقافة ليست مورثة بيولوجيا كلون العين وطبيعة الشعر وغيرها يرثها الأبناء عن آبائهم دون عناء وإنّما هي ميراث اجتماعي كافحت الأجيال البشرية لاكتسابها وحفظ عليها عبر السنين بالجهد، فهي تعتبر الجسر الذي تعبر عليه الأجيال وللحفظ أي مجتمع على تراثه الثقافي من الضياع فإن الطريق إلى ذلك يكون بنقل هذا التراث إلى الأجيال الناشئة عن طريق التربية والتعليم.

إنّ علاقة اللّغة بالفرد هي علاقة وجود، حيث لا وجود للّغة إلاّ بوجود الإنسان الذي خلقها أو اخترعها، فهي، بالتالي، خاصية إنسانية، وهي التي تميز الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى، وهي كذلك وسيلة للتواصل بين الأفراد. والفرد لا يستطيع أن يعيش في مجتمع دون أن يكون له وسيلة يتبادل بها أو يقضي بها حاجياته، واللّغة هي التي تعبر عن شخصية الفرد، وعن انتماءه الديني والسياسي والعرقي، كما تعبر عن طبيعة الفرد، إضافة إلى كون اللّغة وسيلة يعبر بها الفرد عن أحاسيسه وشعوره، وهكذا فإنّ اللّغة، كما يرى تمام حسان، مرتبطة بالفرد، فعلاقتها به هي علاقة تكاملية ومتينة وقوية.

والفرد كذلك هو جزء من المجتمع، يتفاعل مع الحالة السائدة وهذا واضح في المجال الصحي مثلاً، حيث إن اختلاطه بالناس المصابين ببعض الأمراض، يعرّضه للإصابة عن

طريق العدوى، وهكذا فإنّ كثيراً من الأفكار والسلوكيات، يأخذها الفرد ويتطبع عليها من خلال تكيفه الاجتماعي.

والنظرة الواعية للحياة تكشف للفرد أنّ هناك علاقة وثيقة بين واقعه وواقع المجتمع، فمهما كانت قدراته وكفاءاته ومهما حقق من تقدم وإنجاز، فسيبقى متأثراً بالوضع العام لمجتمعه، لذلك ينبغي أن يكون تفكيره واهتمامه ضمن دائرتين ومحورين: البناء الذاتي لنفسه، والإسهام في البناء العام للمجتمع. فـ«الحياة الاجتماعية مسرح أكبر وأن لكل فرد من أفراد المجتمع دوراً محدداً من حيث الأداء الكلامي والحركي»[1]، ويعتبر الفرد محوراً رئيسياً لتنمية المجتمع ككل سواء أرجل كان الفرد أو امرأة أو شاب أو طفل فكما يقول "تمام حسان" في كتابه "اللّغة العربية معناها مبناها" «فقد يكون الفرد أباً أو أخاً أو ابنا أو عضوا في ناد أو جماعة أو رئيسا أو مرؤوسا أو أعلى أو أدنى أو خادما أو مخدوما أو صديقا أو شريكا أو أستاذا أو طالبا أو مربية أو بائعا أو مشتريا أو موظفا او أجيرا أو متطوعا، وقد يكون عسكريا أو مدنيا أو عاملا يدويا أو مفكرا أو صاحب مهنة أو عاطلا أو غنيا أو فقيرا أو مثقفا أو جاهلا أو جادا أو هازلا أو قائدا أو مقوداً وهلم جرا»[2]، إذ يعتبر الفرد محور تنمية المجتمع وهو الذي يُكون المجتمع الذي لا بد من تنميته والخضوع للقوانين التي تساعد على تطوره، وذلك من خلال دور الفرد الذي يؤديه اتجاه المكان الذي يعيش فيه.

فيوضح "تمام حسان" بأن الكلمة الواحدة يختلف معناها حسب المقام والدور الذي يؤده الفرد، فالكلمة «إذا وقعت في سياقها لا تكتسب قيمتها إلاّ بفضل مقابلتها لما هو سابق لها ولما هو لاحق لها أو كليهما»[3]، يعنى أنّه من خلال المعنى يمكن الكشف عن القواعد التي تضبط

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 356.

[2]– المرجع نفسه، ص 356.

[3]– دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تح: صالح قرمادي، دار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص 186.

استعمالها، فالكلمة تختلف معانيها من حيث موقعها، فإذا سبقت تأخذ معنا وإذا لاحقتها كلمات تأخذ معناً أخر، فتتعدد معانيها بحسب السياقات الواردة فيها.

فمثلا: «إنّه يشرب كثيراً»[1]، فهذه العبارة إذا قيلت لطفل صغير فإنّها تدل على أنّه كثير الشرب للحليب، أي أنّه يشرب الحليب بكثرة فهنا تحمل معناً يخالف المعنى الذي تحمله إذا قيلت لرجل، فإنّها تدل على أنّه مدمن على شرب الكحول(الخمر).

فالكلام ليس أقوالاً بل أفعال تحتوي الحدث الكلامي، والقضايا المادية المحيطة بالنّص المنطوق أو المكتوب، فـ«اللّغة باستعمالاتها البدائية حلقة اتصال في نشاط جماعي إنّها نمط من العمل وليس أداة للتأمل»[2]. ويعنى أن اللّغة في البداية استعمالاتها حلقة من حلقات الاتصال في نشاط جماعي، وتعتبر نمطا من العمل وليس أداة للتأمل. فجميعنا أفراد يتكون منه المجتمع، ولكن كل فرد له دوره المحوري في المكان الذي يعيش فيه أو يعمل فيه، فإذا نظرنا إلى عضوية الأسرة باعتبارها دورا فالأسرة تتكون من أفراد العائلة، وهذا الأب الذي يقوم بدور كبير من أجل رعاية أسرته وتقديم الدعم لأفرادها مادياً ومعنوياً، فهو مصدر الأمن والحنان في الأسرة، أمّا الأم فلها الدور الأساس في التربية ورعاية الأفراد، والأبناء أيضا لكل واحد منهم دور خاص به.

والأدوار موزعة بين أفراد الأسرة ولكل منهم عبارات وحركات ومواقف تختلف من فرد لأخر، فالعبارات والحركات التي يستعملها الأب في العمل أو في المنزل هي غير العبارات والحركات التي تستخدمها الأم، فهي تختلف من فرد لأخر باختلاف الزمان والمكان والمواقف والسياق التي تريد فيها. ويختلف الأفراد حسب المكان الذي ينتمي إليه كل واحد، سواء أفبيلة

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 356.

[2]– جفري سامسون، مدارس اللسانيات – التسابق والتطور–، تر: محمد زياد كبة، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، 1994، ص 238.

كانت أو قرية أو حي أو مدينة «فيكتسب ما قد يكون هناك من معيارية سلوكية أو تعبيرية أو عرفية سائدة في القبيلة أو القرية أو المدينة أو الحي فيخضع ما يقوله وما يفعله في المواقف المختلفة لهذه المعيارية مختلفا في ذلك عن أبناء القبائل والقرى والمدن الأخرى»[1]. وهذا يعنى أن الملفوظات والسلوكات التي يستعملها الفرد في قبيلة أو قرية أو مدينة أو حي ما، تختلف عن الملفوظات والسلوكات التي يستعملها الفرد في قبيلة أو قرية أو مدينة أو حي أخر، والمعنى أن كل فرد ينتمي إلى محيط معين يختلف عن الأخر. فمثلاً في مدينة بجاية يختلف الأفراد من منطقة لأخرى من حيث اللهجة وطريقة كلامهم وسلوكاتهم ومعاملاتهم وألفاظهم وحتى نظرتهم إلى المواقف المختلفة، فأفراد منطقة "أقبوا" يختلفون عن أفراد منطقة "خراطة" وهذه الأخيرة أفرادها يختلفون عن أفراد منطقة "بجاية". وكذا الأفراد الذين يقطنون في الأرياف تختلف معاملاتهم وسلوكاتهم وطريقة كلامهم والألفاظ التي يستعملونها ونظراتهم إلى المواقف عن الأفراد الذي يقطنون في المدن.

وبما لأن الفرد هو أساس أي مجتمع ولا يمكن تحقيق الأهداف الاجتماعية إلا بتفاعل وتعاون ومساعدة الأفراد لبعضهم البعض، ونتيجة هذا التفاعل يتوقع المجتمع من كل فرد القيام بعمل أو مهمة أو وظيفة أو دور للمشاركة في تحقيق هذا الهدف ويحدد المجتمع لجميع أفراده السلوك المناسب والمتوقع لأداء هذا الدور في شكل واجبات يلتزم الفرد بأدائها وفق لمعايير الأداء المتوقع من المجتمع بعيدا عن دوافعه ورغباته الشخصية. ومن خلال هذا يقوم المجتمع بتأهيل أفراده بجميع الوسائل الممكنة قبل أداء الدور وبتقديم المساعدات اللازمة للنجاح أثناء القيام بالدور وتقديم المكافأة المناسبة بعد أداء الدور كمكافأة للنجاح وكحافز للأجيال القادمة.

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 360.

5 – 2 – دور الفرد في الأداء: يعتبر المجتمع كمدرسة كبيرة يتلقى فيها الفرد دروساً عملية كثيرة قد لا يتيح له أن يتلقاها في حياته من على مقاعد الدراسة العادية، فمن خلال المجتمع يكتسب الفرد ما لديه من السلوك، ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنّ الفرد يتلقى من المجتمع دروساً مختلفة الأنواع والصور يعبر بها عن معارفه وخبراته المدرسية وبما أنّ الحياة لا تنقطع بانقطاع الفرد عن الذهاب إلى المدرسة العادية، فإنّ حياته في المجتمع تعتبر عملية استمرارية للدراسة والبحث والتعليم في المدرسة الكبيرة (المجتمع) بما فيه من مهن وأدوات اتصال ووسائل توضيح وبما فيه من نظم تفرضها الدولة أو المؤسسات العامة.

ويكون الفرد «متكلما أو كاتبا أو سامعا أو قارئا أو مناقشا أو محادثا أو لاغيا أو واعظا أو مخاطبا خطابا رسميا أو خطيبا أو مخاضرا أو مساعدا على إنجاز عمل او مخططا أو منظما أو ساحرا أو راقيا أو مصليا أو داعيا أو تاليا للقرآن أو مسبحا (...) وقد يكون منفرداً واحداً من جماعة»[1]. ونظراً لكون الفرد هو أساس أي مجتمع، ولا يمكن تحقيق الأهداف الاجتماعية إلاّ بتفاعل ومساعدة وتعاون الأفراد فيما بينهم، فمصدر قوة أي مجتمع هو الفرد (الأفراد) إذ يعتبر يد عاملة لإصلاح المجتمع، فنتيجة تفاعلهم يتوقع المجتمع من كل فرد القيام أو أداء عمل أو مهمة أو وظيفة أو دور يهدف لتحقيق الهدف الذي يحدده المجتمع لجميع الأفراد، فالأدوار والوظائف والمهام أدت إلى زيادة الالتزامات، فزادت مكانة الفرد في المجتمع وزاد تأثيره فيه.

إنّ هذه الأدوار تتصف بالتأثير المباشر على المجتمع سواء على المدى القريب أو البعيد، ولذلك يسعى المجتمع لتوفير كافة الامكانيات والوسائل لتخطيط لها واكتسابها وكذا ممارستها، والدور الرئيس الذي يمارسه الفرد هو السعي من أجل تحقيق أهدافه الشخصية

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 361.

(الخاصة) ثم الأهداف العامة التي تتعلق بالمجتمع ككل، وقد يمارس الفرد الواحد نوعا واحد من الأدوار أو مجموعة من الأدوار في الوقت نفسه.

وتختلف المعاني العامة عن معاني التكلم والخطاب والتعريف والتنكير والبناء للمجهول وللمعلوم...إلخ...، فيختلف المقال حسب القام الذي قيل فيه، ويعتبر هذا الاختلاف في المعاني أساس تنوع الإسناد وتنوع الضمائر في معانيها وصورها، وقد أعطى "تمام حسان" مثالا لتوضيح ذلك، فيقول: «فالزعماء في خطبهم يفضلون العدول عن ضمير التكلم إلى كلمة "الشعب" فيقولون "إن الشعب يريد...." في مكان "نحن نريد" أو "أنا أريد" لما في استعمال "أنا" من إيحاء بالفردية والتسلط ولما في "نحن" من احتمال تعظيم النفس. والمعلوم أن مقامي التسلط وتعظيم النفس ليسا مما يقرب الزعماء من قلوب الجماهير. ويفضل الواعظ غالبا أن يعدل عن استعمال ضمير المخاطبين إلى ضمير المتكلمين فهو يتحاشى أن يقول: "ينبغي أن تعودوا إلى حظيرة الدين" ويقول في مكان ذلك: "ينبغي لنا أن نعود إلى حظيرة الدين"، ويتحاشى أن يقول "غفر الله لكم" ويقول: "اللّهم اغفر لنا"»[1]. فهذا لا يقف فقط على تقليب العبارة بين التكلم والخطاب والإفراد والتثنية والجمع، بل يتعدى ذلك إلى ما يقوم به الفرد من المشاركة بدور معين لموقف معين. ومن بين الأدوار التي يقوم بها الفرد مثلاً أثناء المباراة الرياضة (كرة القدم مثلاً)، يبادر الفرد بالإعانة على إنجاز عمل كالصياح والتشجيع للفريق الذي يميل إليه الفرد، وذلك قصد توليد الحماس للاعبين وللجمهور.

نصل إلى أن هذه الأدوار لها غايات في الأداء، وأن المعاني تصنف وترتب على حسب أحوال النّاس ومقاماتهم، فما يقال لهذا الحال لا يصلح قوله لحال أخرى، لذلك ينبغي على المتكلم مراعاة أحوال النّاس ومقاماتهم، لأنّ "لكل مقام مقال" فلا يصلح المقام مادام المقال لا يناسبه، ويختلف المقال بحسب المقام)

[1]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 362.

5 – 3 – غايات الأداء: إنّ الغايات ليست إلاّ جزءاً من أجزاء المقام، وأن الأجزاء الأخرى من المقام يمكن جمعها من الظروف المحيطة به من المتكلم والسامع أو السامعين والظروف الاجتماعية والأحداث والزمان والمكان...

وبهذا يتضح أن الثقافة الشعبية تشتمل على نماذج محددة من غايات الأداء والتي تصلح كل غاية منها ألن تكون نقطة بداية لتحليل المقام، ولعل العرب (البلاغيين) حين تناولوا قضية "مقتضى الحال" كانوا يقصدون شيئا له علاقة بما سماه "تمام حسان" ب "غاية الأداء" ومن هذا يمكن أن نفهم أن "مقتضى الحال" هو جزء من المقام وليس المقام كله.

ولقد قسم "تمام حسان" غايات الأداء إلى: أكبر غايتان للأداء اللّغوي؛ وهما التعامل والإفصاح، ويعرف التعامل بأنّه «استخدام اللّغة بقصد التأثير في البيئة الطبيعية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد فيدخل في ذلك البيع والشراء والمخاصمة والتعليم والبحث العلمي والمناقشات الموصلة إلى قرارات والتأليف والخطابة والمقالة السياسية والتعليق الإذاعي ونشرة الأخبار»[1]. ويعنى هذا أن التعامل هو استعمال اللّغة قصد التأثير على المجتمع أو المحيط الذي ينتمي إليه الفرد ومن هذه التأثيرات ذكر "تمام" عملية البيع والشراء، فمثلا عندما نريد بيع أي غرض نستعمل اللّغة والألفاظ المناسبة لتأثير على المشتري، ونحاول بأيةِ طرق لإقناعه بذلك الغرض الذي نريد بيعه ونستعمل بعض الأساليب للفت أنظاره وانتباهه حتى نتمكن من التأثير عليه، وهذا ليس فقط في عملية البيع والشراء، وإنّما أيضا في اتخاذ القرارات والمناقشات حول قضايا معينة وغير ذلك. وهذا يعنى أن طريقة تأثير تختلف من فرد لأخر وحسب المحتوى الذي تحمله المعلومة أو الرسالة وأيضا الظروف المحيطة بها.

وأمّا بخصوص الإفصاح فهو "عند تمام حسان" «استعمال اللّغة بقصد التعبير عن موقف نفسي ذاتي دون إرادة التأثير في البيئة ولا يتحتم في هذه الحالة أن يكون الإسماع

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 363.

مقصودا ومن ذلك اللغو والغناء مع عدم قصد الإسماع والتعجب والمدح والذم والإنتاج الأدبي بصوره المختلفة وإنشاء الشعر الغنائي بصفة خاصة»[1]، وغاية الإفصاح ليس من أجل التأثير بل استعمال اللّغة قصد التعبير عن موقف شخصي أو نفسي ذاتي دون الرغبة في التأثير في البيئة الاجتماعية.

خلاصة: لقد تأثر تمام حسان باللسانيين المحدثين بصفة عامة، وبرواد المدرسة الإنجليزية التي درس فيها على وجه الخصوص، فقد استمدّ من النّظرية السياقية التي أسسها فيرث مفاهيم وأسس ومصطلحات لدراسة المعنى في اللغة العربية، دون أن يقلل من شأن أفكار العرب القدماء، لاسيما البلاغيين والأصوليين منهم، فقد اعترف بجهودهم في دراسة المعنى واهتمامهم بالمقام، إلاّ أنّ هؤلاء لم يسعوا إلا تأسيس نظرية لدراسة المعنى، فقد أدركوا الحمولة المعرفية لسياق الحال أو ما يسمى عندهم بـ "المقام"، واستحوذ هذا العنصر على دراساتهم، لكن الوقت لم يحن ليفكروا في وضع نظرية عربية لدراسة المعنى بالتركيز على الظروف والملابسات المحيطة بالخطابات والنصوص.

لقد ركز تمام حسان في دراسته للمباني اللغوية على القرائن المعنوية، واعتبر السياق الاجتماعي وما يقدمه من قرائن حالية أساس فهم الخطابات مهما كان نوعها، ولم يغفل عن دور المتكلم والمتلقي في تحديد المعاني المقصودة، وأقرّ بدور الفرد في المجتمع وأثره على المعنى واختلاف دلالة الكلام باختلاف دور الفرد، كما أقرّ بأهمية الثقافة ودورها في فهم دلالة الكلام، فقد سبق اللغويين العرب المحدثين إلى إدخال مصطلحات علم الدلالة الحديث إلى الدرس اللساني العربي، واهتم بالسياق الاجتماعي واعتبره أساس دراسة المباني اللغوية، وهذا ما فعله أستاذه فيرث الذي كان لسانيا بنويا، لكنه أول من ركز على السياق غير

[1]– تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 363.

اللغوي في دراسة معنى الكلمة، بينما تجاوز تمام حسان العناية بالكلمة المفردة إلى الاهتمام بالظروف المحيطة بالخطابات والنصوص.

الفصل الثانـي

مشروع أحمد المتوكّل في النّحو الوظيفـي

المبحث الأوّل:

الأسس النّظرية للنّحوي الوظيفي

المبحث الثانـي:

بنية النّحو في نظرية النّحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل

المبحث الأوّل

الأسس النّظرية للنّحوي الوظيفي

1 . النّحو العربي

1 . 1 . مفهوم النّحو

1 . 2 . خصائص النّحو العربي

2 . الاتجاه الوظيفي

2 . 1 . مفهوم الوظيفة:

2 . 2 . الوظيفة والبنية

2 . 3 . اللسانيات الوظيفية

3 . التعريف بنظرية النّحو الوظيفي

4 . نموذج سيمون ديك في النّحو الوظيفي

5 . مبادئ نظرية النّحو الوظيفي

6 . بعض المنطلقات الأساسية لمشروع أحمد المتوكّل

المبحث الأوّل: الأسس النّظرية للنّحوي الوظيفي

1 . النّحو العربي: لقد عُرف النّحو العربي بعدة تسميات قبل أن يستقر على مصطلح "النّحو" فقد كان يحمل اسم (العربية) ثم اسم (الإعراب) واستقر بعد ذلك على مصطلح النّحو، وكان لكلّ تسمية دلالة معينة تختلف عن سابقتها.

1 . 1 . تعريف النّحو:

أ . لغة: يعرف معجم لسان العرب لفظة (نحو) كما يلي «والنّحو: القصد والطريق، ... وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم»[1]، أي لفظة نحو تعنى القصد والاتجاه والطريق الواضح البيّن.

وجاء أيضا في المعجم الوسيط: «نحا إلى الشّيء – نحواً، مال إليه وقصده، فهو ناح، وهي ناحية و–الشّيء قصده، ... (النّحو): القصد، يقال نحوت نحوه: قصدت قصده، ونحو – علم يعرف به أحوال أواخر الكلام إعرابا وبناء»[2]، فهو يعني الاتجاه والقصد، ويطلق كذلك على العلم الذي يهتم بدراسة أواخر الكلمات سواء من الناحية الإعرابية أو من ناحية بناء الكلمات والعبارات.

وفي هذا قال الآثاري في فاتحة الأصول من ألفيته[3]:

وَقَسَمُوا فِي لُغَة مُوجهه *** بِالقَصْدِ وَالقَدَرِ وَمِثْل الجِهَة

وَالنَّحْو فِي اللُّغَة قَصْدَ أَصْل *** وَجِهَة قَدر وَقَسَم مثل

[1]– ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحا)

[2]– مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ط5، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011، مادة (نحا).

[3] – زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري، آلفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام، حققه وقدم له: زهير زاهد – وهلال ناجي، ط1، عالم الكتب –مكتبة النهضة العربية، 1987، ص35

ب . اصطلاحا: أمّا النّحو في اصطلاح اللّغويين، فيعني عند ابن جني «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها»[1]، فالنّحو بهذا المعنى هو منهج العرب في كلامهم (ويقصد بالعرب هنا الذين لم يختلطوا بالأعاجم) وفي تصرفهم وإعرابهم، وتمكين المستعرب من استعمال اللّغة العربية مثلما يستعملها العرب وبدون أخطاء. كما عرف النحو بأنّه «قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء»[2]، وهذا يعنى أن الكلمة عندما تدخل في جملة ما تتغير حالتها بحسب موقعها، إمّا أن يتغير حالة آخرها فيطلق عليها بالمعربة وإمّا أنّ تبقي حالتها على حالة واحدة فتسمى بالمبنية. وبعبارة أخرى أن الكلمة قبل تركيبها لا يكون لها نصيب من الإعراب، فعلم النّحو يبحث في المركب الذي له فائدة تامة ويحسن السكوت عليه.

ويذهب أحمد المتوكل إلى أنّ علم النّحو يُعتبر فرعا من فروع الدرس اللّغوي، حيث يختص بالتركيب والصرف، وأكثر مثال على ذلك المؤلفات في النّحو العربي سواء كانت شعرية أم نثرية، إلاّ أنّ النّحو يحيل في النّظريات اللسانية الحديثة على مستوى من مستويات التمثيل (أو التحليل) ويكون مستوى التحليل هذا تارة محصوراً في التركيب وتارة جامعاً بين الصرف والتركيب[3].

---

[1]– أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تر: محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، مصر، ج1، 1952، ص 33.

[2]– السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية حسب منهج "متن الألفية" لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1955، ص6.

[3]– المرجع نفسه، ص 38. بتصرف.

1 – 2 – أهمية النّحو العربي وبعض وخصائصه: يعتبر النّحو مركز اللّغة ومحورها لأنّه يعدّ العلم الذي يضبط الجمل والتراكيب على ما تقتضيه أنظمتها التركيبية، والنّحو العربي هو ثمرة جهود العلماء المسلمين الأوائل على نحو أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، وابن أبي إسحاق والخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم، فقد وُضع النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن وصيانته من التغيير، والناطق بالعربية يحتاج إلى معرفة قواعد النّحو، وبما أنّ النّحو العربي يعتبر عماد اللّغة العربية وقانونها، فقد اعتني به العلماء، فكان من أهم القضايا التي شغلتهم بعد نزول القرآن ومخالطة العرب للأجانب خلال الفتوحات الإسلامية، فقد نشأ النّحو «فنّاً قبل أن يكون علماً، أي أن هذه الطرق للأداء في اللّغة العربية، قد التزمت باطراد في تراكيبها وأساليبها ومرّنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النّحوية المجردة وضعاً علمياً، وتُدرس دراسة مستقلة لتفرق وتحتدي»[1]. فتلك القوانين والقواعد التي ولدت في لغتنا العربية هي ما تسمى بالنّحو.

فقد كان العرب قبل نزول القرآن يتحدثون لغة عربية فصيحة بالسليقة، ويظهر ذلك في قصائدهم الشعرية التي كانوا ينظمونها في العصر الجاهلي، حيث أنّهم لم يكونوا على دراية بهذا العلم لأنّهم «كانوا ينطقون العربية صحيحة فصيحة من غير حاجة إلى معرفة أسرار صحة نطقهم، كما هو الحال في نظمهم الشعر، فقد كانوا يعرفون سلامة النّظم على بحور الشعر كافة...»[2]، وتُعتبر مرحلة مجيء الإسلام هي المرحلة الحاسمة في تاريخ العرب إذ حمل كثيرا من التغييرات والأحداث في عقلية الإنسان العربي، فبعد نزول القرآن الكريم أصبح كتاب الدين والمعاملة والأخلاق، وكان الدافع الذي دفع بالنحاة إلى وضع القواعد النّحوية هو الحفاظ على القرآن الكريم من اللّحن الذي دخل إلى اللّغة العربية جراء مخالطة

[1]– عبد الحسين المبارك، قضية الإعراب في النّحو العربي، مجلة الضاد، تصدر عن الهيئة العليا للعناية باللّغة العربية في الجمهورية العراقية، ج3، 1989، ص 111.

[2]– كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النّحو العربي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2005، ص 25.

العرب للأعاجم، وقد مر وضع النّحو بمراحل عدة بداية من وضع التنقيط للقرآن الكريم، إذ يعود الفضل في ذلك لأبي الأسود الدؤلي (69هـ) في ضبط الحركات في المصحف ثم ليأتي ابن أبي إسحاق الخضرمي (117هـ) الذي كان أول من بَعَجَ النّحو ومدّ القياس، ويليه سيبويه (180هـ) الذي ألف كتاباً سماه "الكتاب" حيث تناول فيه وبكل دقة وشمولية قضايا النّحو العربي، وبعده ألف المبّرد (285هـ) كتابا سماه "المقتضب" ومن العلماء الآخرين الذين ألفوا في النّحو نجد ابن سراج (316هـ) له كتاب تحت عنوان "الأصول في النّحو"، ابن جنى (392هـ) له كتاب "الخصائص" ... وغيرهم. وقد ذهب أبو هلال العسكري في هذا الصدد إلى أنّ «علم العربية على ما تسمع من خاص ما يحتاج إليه الأنسان لجماله في دنياه، وكمال آلته في علوم دينه، وعلى حسب تقدّم العالم فيه وتأخّره يكون جناحه ونقصانه إذا ناظر أو صنف»[1]، وقد جمع الإمام محمد بن شعبان الآثاري في ألفيته بعض الأمور التي تخص النحو قائلاً[2]:

وَبَعْدَ فَالعِلْم سِنا الإِنْسَانْ *** وَالمَرْءُ بِالقَلْبِ وَاللِسَانْ

وَالنَّحْو فِيْهِ مُصْلِحُ الكَلاَمْ *** لِأَنَّهُ كَالمِلْحِ فِي الطَعَامْ

وَكُل مَنْ يَجْهَلُه مِنَ البَشَّرْ *** يَضل عَنْ إِرْشَادَه وَيُحْتَقَرْ

لِأَنَّهُ رَأْس عُلُوم الدِيْن *** وَفَاصل الشَّك مِنَ اليَقِيْنْ

فَكَر نَهى عَنْ سَيء اللَّحْن عمر *** وَكَمْ بِإِصْلاَح اللْسَان قَدْ أُمِرَ

فَانْهَضْ فَفِي الإِعْرَاب خَيْر فَائِدَة *** وَهِيَ عَلَى أَهْلِ العُلُوم عَائِدَة

وَقَدْ أَتَى الحَث عَلَى تَعْلِيمِه *** فَلْيَأْخَذ العَاقْل فِي تَقْدِيمِه

[1] – السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية حسب منهج "متن الألفية" لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني، ص ص 3–4.

[2] – زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري، آلفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام، ص ص33–34.

وإذا «نظرنا في المدة التي نضج فيها النّحو العربي واكتمل، وجدناها قصيرة، باعتبار الإمكانيات المادية المحدودة التي مهما كانت متوافرة فإنّها لا شك محدودة، أول كتاب مدون للنّحو استطاع أن يحافظ على بقائه حتى وصل إلينا هو كتاب سيبويه، وإذا سلمنا بصحة الأخبار التي ذكرت كتابين قبل سيبويه هما (الجامع) والأفعال لعيسى بن عمر (ت149هـ)، كان ذلك دالاً على أن التأليف في النّحو قد بدأ في مرحلة مبكرة»[1]. ويقوم النّحو العربي على نظرية العامل إذ تعد هذه النّظرية غير مثبتة في تحليل التراكيب العربية، ولم يستطع نقاد هذه النّظرية أن يأتوا بمنهج نحوي يستطيع أن يفرض نفسه بديلا قويما مقنعا، إذ ركز نحاة القدامى على دراسة الجملة فتدل هذه الأخيرة عندهم على وجود علاقة إسنادية؛ إما بين فعل واسم أو بين اسمين والإسناد هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، وفسرت "النسبة" بأنّها إيقاع التعلق بين الشيئين.

لقد ظهر النّحو مبكراً عند النحاة القدامى لبيان حدود الخطأ والصواب فيه، فمن الملاحظ أنّ النزعة التعليمية كانت سائدة في الدرس النّحوي، حيث تنتهج منهجا معياريا، وتغلب القواعد على الاستعمال، فهو قائم على فرض القاعدة فيبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات، فكان النحاة العرب لا يدرسون اللغة كما هي بل كما ينبغي أن تكون، ولا يدرسون اللغة كغاية في حدّ ذاتها ولا يربطونها بمستعمليها، بل تعتبر القواعد النّحوية غاية في حدّ ذاتها وليست مجرّد وسيلة إلى تمكين المتعلمين من الملكة اللّسانيّة.

وكان النحو العربي القديم يركز على اللّغة المكتوبة أكثر من اللغة المنطوقة، فاللغة المنطوقة هي الأساس في تقعيد النّحو كونها مرتبطة بالقرآن الكريم والغرض هو الحفاظ عليه من اللحن وفهم معانيه، وقد وُصف النّحو العربي بأنّه معقد وصعب لكونه يبالغ في شرح القواعد ويركّز على الإعراب وكثرة العوامل، وكما يقوم على العلل والقياس. وعند احتكاكه

[1] – سمير شريف إستيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ط2، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 217.

بالواقع والاستعمال، يلجأ إلى التأويل وتقديم تفسيرات تتلاءم معه. ولهذا ظهر في السنوات الأخيرة محاولات لتيسير النحو العربي، كما ظهرت نظريات لسانية حديثة تجعل من القواعد النحوية وسيلة لامتلاك اللغة واستخدامها استخداما صحيحا وليست غاية من دراسة اللغة، أهمها نظرية النحو الوظيفي التي تناولت اللّغة بربطها بالوظيفة، وتتعامل مع الواقع والاستعمال دون أن تلجأ إلى التأويل والتفسير. مثل هذه النظريات لا تركز في دراستها للتراكيب اللغوية على«العلاقات الشكلية التي اهتم بها الدرس المعياري، وإنّما تعدى ذلك إلى البحث عن المعاني التي تعبر عن تلك التراكيب، كذلك يشار في هذا الصدد إلى أن المنهج الحديث لا يقرر الحدود الصارمة التي كانت تفصل بين هذا الجانب من جوانب المادة اللّغوية أو ذاك على نحو ما كان معروفا من حدود بين الصرف والنّحو، والنّحو البلاغة، وغير ذلك»[1]، وتعتبر نظرية النحو الوظيفي التي أسسها الباحث المغربي "أحمد المتوكل" كتكملة لجهود النحويين العرب، من خلال اقتراح نظرية تعتني بالوظائف التّداولية للغة العربية بدلا من التركيز على المعايير النحوية التي تضبط الاستعمال، ويُعتبر كتابه "الوظائف التّداولية في اللّغة العربية"، محاولة جادة لإعادة قراءة النّحو العربي القديم قراءة جديدة في ضوء نظرية النّحو الوظيفي التي أسسها اللساني الغربي سيمون ديك.

وتعود بدايات الاهتمام بالاتجاه النحو الوظيفي إلى مدرسة براغ، ففي عام 1926 أسس العالم "التشيكي ماتيسيوس" نادي براغ اللساني الذي عرف بعد ذلك بمدرسة براغ، وطُّورت من قبل علماء مثل "تروبتسكوي وجاكبسون وكارسفسي" وقد صاغوا نظرية الوجهة الوظيفية للجملة[2]. كما توجه علماء مدرسة لندن إلى دراسة اللغة دراسة وظيفية وذلك بسبب تأثرهم بمدرس

[1]– يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ط1، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، 1985، ص 214.

[2]– جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص 107. بتصرف.

براغ، وعلى رأسهم فيرث، فوضع نواة نظرية النّحو النسقي ومن بعده طورها هاليداي. وهذا ما سنراه في العنصر الموالي.

2 – الاتجاه الوظيفي: الاتجاه الوظيفي تشكله كل النّظريات اللسانية التّداولية (بما فيها النّحوية) التي تطورت كرد فعل على اللسانيات البنوية الصورية التي تعتبر اللّغات الطبيعية أنساقاً مجردة، فتدرسها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، كما تعزلها عن السياق الذي تُنتج فيه، إذ تنحصر القدرة من المنظور البنوي في المعرفة اللّغوية وفي مجموعة القواعد الصرفية التركيبية الدّلالية والصوتية، فتركز على دراسة بنية اللّغة دراسة شكلية صورية، مكتفية في ذلك بوصف العناصر الداخلية للظاهرة اللّغوية، وتندرج ضمن هذه الدراسات نظريات لسانية كثيرة التي انبثقت من أفكار سوسير (في أوروبا) كالنّظرية الغلوسيماتيكية التي أنشأها هلمسلاف، والنّظرية الوظيفية التي يتزعمها أندري مارتيني، والكثير من أعمال رواد حلقة براغ، وكذلك تلك النّظريات التي انبثقت من البنوية الوصفية التي أرسى أسسها بواز وسابير (في أمريكا) كالمدرسة التوزيعية التي تزعمها هاريس ثم بلومفيلد، والمدرسة التوليدية التحويلية التي تزعمها نعوم تشومسكي، وهي أعمال قد ركزت في مجملها على وصف البنيات النّحوية والصرفية وأحيانا الدّلالية، دون ربطها بالوظيفة الأساسية للّغة، وعزلت هذه الأخيرة عن الاستعمال والمستعملين وظروف التواصل، بالإضافة إلى تركيزها على الكلمة والجملة وأهملت الخطاب والنّص. وقبل الحديث عن بعض هذه النظريات ينبغي تقديم تعريفا مختصرا للوظيفة.

2 – 1 – مفهوم الوظيفة:

أ – **لغة:** جاء في لسان العرب لابن المنظور في مادة (وظف): «الوظيفة من كل شّيء ما يقدر له في كل يوم من رزق، أو طعام، أو علف أو شراب وجمعها الوظائف والوُظفُ، ووظف الشّيء على نفسه ووظف توظيفاً، ألزمها إياه، وقد وظفت له توظيفاً على الصبي كل

يوم حفظ آيات من كتاب الله عزوجل»[1]، فكلمة الوظيفة تعني حسب ابن منظور الواجب المطلوب والمهمة.

كما وردت في معجم الوسيط : «وظف البعير. (يظفهُ) وظفاً: أصاب وظيفة...، وظفهُ: عيّن له في كل يوم وظيفة. و–عليه العمل والخراج ونحو ذلك: قدره. يقال وظف له الرزق، ولدابته العلف. ووظف على الصبي كل يوم حفظ آيات من القرآن: عين له آيات لحفظها... (الوظيفة): ما يقدر من عمل أو طعام أو رزق وغير ذلك في زمن معين»[2]. ويعنى بها التقدير. ونستنتج من التعريفين السابقين أنّ المعنى اللغوي لكلمة وظيفية هو ما يقدر من عمل أو رزق وغير ذلك، وتعني كذلك المهمة والواجب.

ب – اصطلاحا: مصطلح الوظيفة هي من أهم المصطلحات الأكثر تداولا في الدراسات اللّغوية الحديثة بكل فروعها، هذا المصطلح هو «مصدر صناعي، ويقصد به أصحاب الاتجاه الوظيفي التّداولي ارتباط بنية اللّغة بوظيفة التواصل والتبليغ والتبيان وتقوم الوظيفة على أن لا اعتبار للوحدات اللسانية إلاّ من خلال الدور الذي تلعبه في التواصل»[3]، فالوظيفة عند الوظيفيين بصفة عامة، والتّداولين على وجه الخصوص تعني ارتباط بنية اللّغة بوظيفة التواصل. ونعنى بها الدور الذي يؤديه كل عنصر من العناصر اللّغوية داخل نص أو خطاب ما كالصوت مثلاً.

ويرى الدكتور "يحي بعيطيش" أن للمصطلح "الوظيفة" عدة مفاهيم، فمن أهمها وأقربها للنّحو الوظيفي نذكر:

[1]– ابن منظور، لسان العرب ، مادة وظف.

[2]– مجمع اللّغة العربية، معجم الوسيط، مادة وظف.

[3]– محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ط1، دار الرثاء الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، 1980، ص 96.

أ- المعاني العامة التي تدل على الدور، أو الأدوار المتضافرة أو الجزء الذي يتفاعل مع الكلّ والشّيء العملي المفيد الذي له صلة بالاحتياج والالتزام.

ب-المفاهيم السياقية والمعاني الدّلالية التي لها صلة بالوظائف التّداولية والدّلالية ذات الطابع الكليّ.

ت-الوظائف الثانوية التي تعتبر انزياحاً على الوظيفة التبليغية الأساسية كمفاهيم الوظيفة الشعريّة والجمالية والأسلوبية.[1]

أما "أحمد المتوكل" فيرجع الوظيفة إلى مفهومين هما:

. الوظيفة كعلاقة: ويقصد به حسب المتوكل «العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة»[2].

. الوظيفة كالدور: ويقصد به «الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللّغات الطبيعية من أجل تحقيقه»[3]. فالعلاقة هي رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة ومكونات المركب، في حين إنّ الدور هو وصف اللّغة باعتبارها نسقا كاملا حيث أن وظيفة اللّغة هي الوصول لتحقيق التواصل بين مستعمليها، وليس هذا فقط وإنّما تضاف إليها الوظائف الدّلالية (منفذ، متقبل، مستقبل...)، ووظائف تركيبية (فاعل ومفعول)، ووظائف تداولية(محور، مبتدأ، بؤرة ...). وهي تستخدم للدّلالة على كل ما له علاقة داخل الجملة أو داخل المركب، وذلك أن النّحو الوظيفي يميز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلالية، تداولية، تركيبية، أمّا المنظور الوظيفي فلا يميز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية وإنّما هي قدرة تواصلية واحدة تضم إضافة إلى معرفة النسق اللّغوي في حدّ ذاته معارف أخرى.

---

[1]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، قسم اللّغة العربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص ص 32-33. بتصرف.

[2]- أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية -قضايا ومقاربات، ط1، دار الأمان، الرباط، 2005، ص 21.

[3]- المرجع نفسه، ص 23.

2 – 2 – الوظيفة والبنية: يقصد البنويون بمصطلح البنية «النّظام الذي يعمل وفقا لقوانين وهذا النّظام يتطور بناء على وظيفة هذه القوانين الداخلية دون الرجوع إلى عناصر خارجية»[1]، إلاّ أن سوسير لم يستعملها بمعنى من معانيها(كلمة البنية) وإنّما في نظره هو «مفهوم النسق الذي هو سلسلة تباينات الأصوات واختلافها مرتبة مع سلسلة تباينات أو اختلافيات الأفكار فإذا كانت البنية تقوم على تنظير وترتيب العناصر فإنّ مفهوم النسق يقوم على تفاعل هذه العناصر»[2]. وتشكل البنية محور اهتمام اللسانيات البنوية، لغرض وصف أنظمة اللغة الطبيعية (الصوتية والصرفية والنّحوية والدلالية) وصفا داخليا بالتركيز على العلاقات التي تجمع العناصر اللّغوية لتشكل كلا قائما بذاته، بمعزل عن وظائف اللّغة أثناء عملية التواصل.

في حين يشكل مفهوم الوظيفة محور اهتمام الاتجاهات الوظيفية، فكانت المدارس الوظيفية التي ظهرت في إطار اللسانيات البنوية (كالمدرسة الوظيفية الفرنسية وحلقة براغ) تهتم بوظائف العناصر في التركيب (كوظائف الأصوات، والوظائف النحوية للمفردات، ووظائفها الدلالية ...الخ)، ويرى "عبد الرحمان الحاج صالح" فيما يخص الوظيفة في ضوء بعض النظريات اللسانية البنوية بأنّ «أخص شّيء تمتاز به هذه المدرسة [يقصد المدرسة البنوية] عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على العمل أو (الدور) الذي تؤديه العناصر اللّغوية في عملية التبليغ ولهذا سميت النزعات عنها (ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية) بالوظيفية»[3]. في حين إنّ مفهوم الوظيفة عن الوظيفيين المحدثين (أي التداوليين، ومحللي الخطاب، ورواد

[1]– محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ص 101.

[2]– المرجع نفسه، ص 102.

[3]– عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، المجلد2، العدد1، 1972، ص 54.

النّحو الوظيفي...) يتجاوز مجرد التركيز على البحث عن وظائف العناصر إلى دراسة وظائف اللّغة في الاستعمال والأخذ بعين الاعتبار الظروف الخارجية المحيطة باللّغة.

ويفترض النّحو الوظيفي أن تكون البنية تابعة للوظيفة ويترتب عن هذا الافتراض عدة مسائل أهمها:

– الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية...) للعبارات اللّغوية تحددها إلى حدّ بعيد الخصائص الدّلالية والتّداولية باعتبار أن المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن المجموعة الثانية.

أمثلة عن علاقة التّداولية بالتراكيب، التقديم في اللّغة العربية تختلف الجملة (1–أ) عن الجملة (1–ب) من حيث إن المفعول في الجملة الثانية محتل الموقع الصدر.

1–أ – قابل عمرو هند.

ب– هذا قابل عمرو.

وهذا التقديم للمفعول به على الفعل في هذه الجملة تحكمه الوظيفة التّداولية (بؤرة مقابلة) التي يحملها هذا المكون على اعتبار أن (1–أ) جواب لاستفهام في حين أن (1–ب) تعيين للمعلومة الواردة.

ونظرا لهذا الترابط الشديد بين البنية والوظيفة أصبح من الضروري ألا يركز الوصف اللّغوي على الخصائص البنيوية فحسب، بل كذلك الخصائص الوظيفية والتعالقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص ومن ثم فإنّ الوصف اللّغوي الذي يمكن أن يتسم بالكفاية هو إذن الوصف القادر على رصد خصائص العبارة البنيوية وخصائصها الدّلالية والتّداولية ورصد العلائق التي تربط بين هذه المجموعة من الخصائص[1].

[1] – أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية –البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي– ص ص 14–15. بتصرف.

2 – 3 . اللسانيات الوظيفية: الاتجاه الوظيفي في البحث اللساني هو من الاتجاهات الأساسية في هذا المجال، يضمّ كلّ النّظريات التي تهتمّ باللّغة في إطارها الوظيفي التّداولي و« تعود أصول هذا الاتجاه إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة كـ"مدرسة براغ" وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة والمدرسة النسقية (لندن)، وقد شكلت اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التطورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنيوية»[1]. وتحاول جلّ النّظريات التي تندرج ضمن هذا الاتجاه الإجابة عن السؤال – لماذا نستعمل اللّغة؟ فتعمل على ربط البنيات اللّغوية بوظائفها التواصلية، حيث إنّ «الجانب الوظيفي للّغة ليس شيئا منفصلا عن النّظام اللّغوي نفسه، فتداخل الأدوار (rôles) والمشاركين (participants) في النّظام النّحوي حسب نمط معين (...) في كل لغة مرتبط ارتباطا مباشرا بالوظيفة التي تؤديها الجمل في سياقات مختلفة»[2]، فالاتجاه الوظيفي يربط بين بنية اللّغة ووظيفتها، ولا يدرس الظاهرة اللّغوية بمعزل عن وظيفتها وعن الظروف المحيطة بها والسياقات الاجتماعية التي تُستعمل فيها، ولا يعزلها عن ثقافة المتكلمين، وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم وإيديولوجياتهم...الخ، إذ يسعى تحليل اللّغة من المنظور الوظيفي إلى الكشف عن الوظائف التي تؤديها اللّغة داخل جماعة لغوية معينة.

وأهم المدارس والاتجاهات اللّغوية الوظيفية (المعاصرة) والتي اهتمت باللّغة في إطارها الوظيفي:

2 – 3 – 1 – مدرسة براغ: ويرجع ظهورها إلى سنة 1926 وكان ذلك مبادرة من "ماثسيوس Mathesius (1882–1945)، حيث تأسست جمعية لسانية في براغ باسم "حلقة

---

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص 343.

[2]– يحي أحمد، الألسنية "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة"، مجلة عالم الفكر، المجلد20، ع3، تصدرها وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989، ص 71.

براغ اللّغوية" وتعددت نشاطاتها وقد ركزت في محتواها على المنحى الوظيفي خاصة في دراستها للظواهر اللّغوية، حيث إن «السمة البارزة للّغويّى مدرسة براغ هي نظرتهم إلى اللّغة في إطار الوظيفة. وأعنى بذلك ليس فقط أنّهم نظروا إلى اللّغة ككل على أنها تخدم غرضا، فهذه حقيقة معروفة وهي وحدها لا تميزهم عن غيرهم. بل القصد أيضا أنهم كانوا يحللون اللّغة المعينة من خلال وجهة نظر تهدف إلى أن تبين لنا الوظائف الخاصة التي تؤديها الأبنية المختلفة في استخدام اللّغة ككل. وهذه النظرة ميزت مدرسة براغ تمييزاً واضحاً عن معاصريهم من البنيويين الأمريكان (وتميزهم بوضوح كذلك عن التحويليين) الذين نظروا إلى النّحو على أنّه يتكون من مجموعة من العناصر»[1]، إذ ميّز البراغيون بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على الفونيم، وقد وصفت أعمالهم بأنّها تهتم بالوجهة الوظيفية للجملة لاهتمامهم بدراستها ضمن مفهوم التواصل. ولقد اشتهر مؤسس هذه المدرسة بما يعرف بـ"النظرة الوظيفية للجملة"، حيث عبّر مؤسسها عن أفكاره بثنائيات متمايزة تتعلق بالطرفين الأساسين للجملة، وتأثير كيفية ترتيبهما في الوظيفة التي تؤديها الجملة، وأهم ما جاء في محتوي هذه النّظرية: التركيز على دراسة الوظيفة الحقيقية للّغة والتي تتمثل في الاتصال، اللّغة الحقيقة واقعة ذات واقع مادّي يتصل بعوامل خارجية، بعضها يتعلق بالسامع والأخر بالموضوع الذي يدور حوله الاتصال أو الكلام، على البحث اللساني أن يحيط بالعلاقة بين البنية اللسانية والأفكار والعواطف التي توصلها هذه البنية.[2]

ولقد انبثقت نظرية "الوجهة الوظيفية للجملة" عن مدرسة براغ حيث أُقترح فيها تقسيم جديد للجملة، يعتمد معيار ربط الجملة بالسياق أو الموقف الكلامي عوض التقسيم البنيوي الشكلي العام للجملة، ويكون ترتيب الكلمات هو المعوّل عليه في هذه النّظرية؛ حيث تكون كلمة أو

[1]– يحي أحمد، الألسنية "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة"، مجلة عالم الفكر، ص73–74.

[2]– نعمان بوقرة، المحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 89–90. بتصرف.

كلمات البداية المنظور الأول للكلام (الموضوع) وتكون المنظور الثاني الكلمة أو الكلمات المشكلة لنواة الكلام (المحمول) وبناء على ذلك يكون الموضوع معلوما لدى السامع، أو مذكورا أمامه من قبل في السياق الكلامي، أمّا المحمول فلا يكون معلوما لديه لأنّه يحمل له معلومة أو خبراً جديداً[1]. وقد تمّ التركيز على المنظور الوظيفي للجملة بون بقية الأعمال التي اشتهرت بها حلقة البراغ، كعلم وظائف الأصوات مثلا، لأنّ المنظور الوظيفي للجملة الذي اشتغل عليه ماثيسيوس يشكل مرجعية أساسية لأفكار سيمون ديك التي أسس في ضوئها نظرية النّحو الوظيفي.

2 – 3 – 2 – المدرسة اللّغوية الإنجليزية: لا تختلف هذه المدرسة عن مدرسة براغ، بل تشترك معها في الكثير من المواضيع التي تناولتها في دراستها وخاصة في الجانب الصوتي، ووصف اللّغة في إطارها الاجتماعي، فنجد "فيرث" صاحب "النّظرية السياقية" في دراسته للصوت والمعنى، ينظر إلى المعنى على أنّه وظيفة في السياق، هو ما عُدّ تحولا في النظر إلى المعنى بعد أنّ كان يوصف بأنّه علاقة بين اللّفظ وما تحيل عليه في الخارج أو في الذهن من حقائق وأحداث والذي تجلى في نظرية سوسير والبنيويين من بعده القائمة على العلاقة الثنائية بين اللّفظ والمعنى، وصار الحديث في المدرسة السياقية عن المركب من اللّفظ والمعنى في علاقته بغيره من المركبان التي تحل محله في نفس السياق[2]، ويرى أحمد مختار عمر أنّ «مدرسة لندن عرفت بما يسمى بالمنهج السياقيcontextual approach ، أو المنهج العمليoperational appoach ، وكان زعيم هذا الاتجاه firth الذي وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للّغة ... ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النّظرية هو (استعمالها

[1]– يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص 50. بتصرف.

[2]– محمود أحمد نحلة، علم اللّغة النظامي– مدخل إلى النّظريات اللّغوية عند هاليداي، ط2، ملتقى الفكر، الاسكندرية،2001، ص 29. بتصرف.

في اللّغة)»[1]، حيث إنّها تنظر إلى المعنى بربطه بالسياق فيتغير المعنى بحسب السياق. فقد قدم فيرث نظرية متميزة في اللّغة، وطور نظرية سياق الحال التي تعنى بالجانب الدّلالي للّغة الطبيعية على أنّها وسيلة للتواصل الاجتماعي.

لقد رفض فيرث بناء فكرة اللّغوي على ما يسمى ثنائيات دي سوسير والتي يصعب في نظره تحقيقها من الناحية العلمية، فقد وصف اللّغة على أنّها نشاط معنوي في سياق اجتماعي معين، وفي هذا أكد فيرث على توجهه هذا بتركيزه على دراسة المكون الاجتماعي لمختلف اللّغات الإنسانية، وبذلك ينبغي أن تدرس اللّغة –حسب رأيه– بوصفها جزءا من المسار الاجتماعي، أي كشكل من أشكال الحياة الإنسانية، وليس كمجموعة من العلامات الاعتباطية أو الإشارات. وانطلاقا من كون اللّغة وسيلة للتعبير والتواصل الاجتماعي يستحيل الاستغناء عنها في فهم المعاني المتعددة الناتجة عن المواقف الاجتماعية المتعددة، حيث درس مكوناتها وفق مكونات اجتماعية بحثة بتركيزه على مختلف العلاقات التي يمكن أن تربط اللّغة بالمجتمع[2].

ولقد نظر فيرث إلى المعنى على أنّه وظيفة في السياق، معنى هذا أن الكلمة في حال انعزالها لا تدل على دلالة عامة، والذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات إنما هو السياق، إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدّد معناها تحديدا مؤقتا، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، على الرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها والسياق أيضا هو الذي يخلص الكلمة من الدّلالات الماضية[3]، لقد اقتبس فيرث من مالينوفسكي فكرة أهمية دراسة اللّغة في إطار سياق معين، وأعطى لهذه الفكرة أبعادا أعمق، فاللّغة، من منظوره، عملية اجتماعية أو نشاط اجتماعي. لذلك تقوم

[1]–أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص 68.

[2]– ستيفن أولمان، تر: كمال محمد بشر، دور الكلمة في اللّغة، ط2، دار غريب، القاهرة، 1997،،ص 92. بتصرف.

[3]– محمود أحمد نحلة، علم اللّغة النظامي– مدخل إلى النّظريات اللّغوية عند هاليداي، ص ص 25–26. بتصرف.

نظريته على أساس ارتباط اللّغة بالفرد والمجتمع، وتعني فكرة سياق الحال عنده دراسة اللّغة كأداة اجتماعية، أي كأداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة[1]. وعليه، فإنّ نظرية فيرث تندرج ضمن الاتجاه الوظيفي الذي استقى منه سيمون ديك معطياته لتأسيس نظرية النّحو الوظيفي.

2 – 3 – 3- النّحو النظامي (أو النسقي): إلى جانب اهتمام المدرسة الإنجليزية بدراسة الأصوات والمعنى، اهتمت أيضا بالتركيب ، النّحو النسقي نشأ وتطور على يد العالم "مايكال هاليداي" الذي طبق مبادئ فيرث في دراسته للتركيب، فقد جمع هاليدي بين مفهوم الوظيفة ومفهوم البنية ومفهوم النسق في دراسته النحوية لينشأ نظريته الموسومة بالنظرية النسقية، وتكمن مبادئه في كون وظائف التراكيب تحدد إلى حد بعيد الخصائص البنيوية لها(الصرفية، التركيبية...)، والنّحو النظامي مبني على أساس تعدد وظائف اللّغة Multiple function، وهذا المبدأ ينعكس على النظام اللّغوي، فنجد أن كل تركيب أو بناء لغوي يؤدي وظيفة مختلفة، وهذا يعنى أن مستعمل اللّغة يجد أمامه من الوسائل التعبيرية ما تمكنه من التعبير عن أفكاره ومشاعره، هذه الوسائل ليست في الواقع سوى الاستعمالات الفعلية للنظام اللّغوي، ومن ثم فإنّه من الصحيح أن نقول إن الوسائل التعبيرية المتاحة للمتكلم، أو الاستعمالات التي من الممكن أن يلجأ إليها مستعمل اللّغة تكون في حدود الامكانيات اللّغوية الموجودة في اللّغة. وهذه الامكانيات هي عبارة عن خصوصيات كل لغة [2].

ويقوم النّحو النسقي، وحسب هاليدي، على وظائف ثلاث للّغة تمثيلها البنية مرتبطة بالنشاط اللّغوي والبنية الاجتماعية، وهذه الوظائف تؤديها وسائل ثلاث أيضا تسمي أنساق وهي:

[1]– يحي أحمد، الألسنية، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة، ص ص82–83. بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، ص 89.

أ- **الوظيفة التمثيلية:** وهي وظيفة تمثل الواقع ويطبقها نسق التعدية، يتضمن نسق التعدية مفاهيم دلالية كمفهومي "المتقبل والمنفذ"، كما يشمل أيضا ظروف الكلام الحالية وملابساته.

ب- الوظيفة التعالقية: وهي الوظيفة التي تعكس من جهة، الأدوار التي تقوم بين أفراد جماعة لغوية ما، أي تلك الوظيفة التي تعبر عن الدور الذي يتخذه المتكلم مع مستمعه أو مخاطبه، كأن يقوم بدور السائل أو الآمر أو المخبر... في موقف تبليغي معين، وتعكس من جهة أخرى، موقف المتكلم أو المخاطب من فحوى الخطاب؛ كأن يتخذا موقف المتيقن أو المشكك أو المتحمل...من المعلومات المتبادلة بينهما، وهي وظيفة التعالق بين المشاركين ويطابقها نسق الصيغة ويعبر هذا الأخير عن مفهوم "الجهة والقضية" (والقضية مكون من الفاعل والفضلة وتوابع).

ت- الوظيفة النّصية: تؤدي اللّغة وظيفة نصية باعتبارها تمكن المتكلم/المخاطب من تنظيم الخطاب وفقا لمقتضيات المواقف التبليغية، فتنقل الخطاب من مجموعة من المتواليات الخطابية إلى نص متماسك متسق[1]، وتشكل أفكار هاليدي بدورها محور اهتمام سيمون ديك ويستفيد منها في تأسيسه لنظرية النّحو الوظيفي.

2 – 3 – 4 – التّداولية: التّداولية هو علم يدرس اللّغة في الاستعمال، وهي كما يعرفها أحد الباحثين علم «يدرس علاقة النشاط اللّغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللّغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب" والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة والبحث في أسباب الفصل في التواصل باللّغات الطبيعية»[2]، وقد انصبّ اهتمام هذا العلم على المقامات

[1]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص ص 54-55. بتصرف.

[2]- مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب دارسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2008، ص 5.

والخطاب، أي القدرة التبليغية التواصلية، وتستهدف جعل الخطاب ناجحا وواضحا وذلك من خلال الاستعمال الصحيح للّغة وسلامة انتقاء العلامة اللّغوية مع الأخذ بعين الاعتبار المقامات والسياقات المختلفة.

وتختص التّداولية بـ«بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم أو المخاطب أو الكاتب ويفسّره المستمع أو القارئ، لذا فإنّها مرتبطة بتحليل أو عبارات هذا للألفاظ المنفصلة»[1]، فهي تختص بدراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، وتدرس اللّغة أثناء الاستعمال والأداء، فتعتبر وسيلة من وسائل التواصل، ومن خلال التّداولية يمكن معرفة المعاني التي يقصدها النّاس وفهم افتراضاتهم وأهدافهم وأنواع الأفعال التي يؤدونها أثناء كلامه، كما تدرس التّداولية «كل جوانب المعنى التي تهملها النّظريات الدّلالية، فإنّ اقتصر علم الدّلالة على دراسة الأقوال التي تنطبق عليها شروط الصدقTruth condition فإنّ التّداولية تعنى بما وراء ذلك مما لا تنطبق عليه هذه الشروط»[2]، نصل من خلال ما سبق، إلى أنّ التّداولية علم يهتم بالجانب الوظيفي الاستعمالي للّغة، لذلك قيل عن التّداولية أنّها: «محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط، حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بكذا، بينما يظهر واضحا أن في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ... كيف يمكننا قول شّيء أخر غير ما كنا نريد قوله؟»[3].

لقد اعتبر سيمون ديك الوظائف التّداولية محور نظريته، إذ يقول أحمد المتوكل في هذا الصدد: «يعتبر النّحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا، النّظرية الوظيفية التّداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير ولمقتضيات النمذجة للظواهر

[1]– جون بول، التّداولية، تر: قصي العتابي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص19.

[2]– المرجع نفسه، ص 12.

[3]– فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التّداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص 7.

اللّغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريات التّداولية بنوعية مصادره»[1]، فنظرية النّحو الوظيفي تستمدّ وجودها من النّظرية التّداولية وتستهدف تحديد ووصف الوظائف التّداولية للّغة الطبيعية، وهذا ما قام به سيمون ديك، وكذلك أحمد المتوكل من خلال كتابه الموسوم ((الوظائف التّداولية في اللّغة العربية)) والذي يعتبر المرجع الأساس في النّحو العربي الوظيفي.

3 . التعريف بالنّحو الوظيفي: يعتبر أحمد المتوكل نظرية النّحو الوظيفي التي أسّسها العالم اللّغوي الهولندي سيمون ديك بأنّها «النّظرية الوظيفية التّداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات "النمذجة" للظواهر اللّغوية من جهة أخرى (...) فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغوية (النّحو العلاقي، نحو الأحوال، الوظيفية) ونظريات فلسفية (نظرية الأفعال اللّغوية)»[2]. فالنّحو الوظيفي هو نظرية نحوية تأثرت بالتّداولية فاستثمرت معطياتها وأسسها، حيث لا يكتفي هذا النّحو بدراسة الوظائف التركيبية للكلمات ودورها في الجملة، بل يركز كذلك على الوظائف التبليغية والمقامية وهي الوظائف الدّلالية والتّداولية، ويقوم النّحو الوظيفي على مبادئ وأهداف تختلف عن مبادئ وأهداف النّحو التقليدي الذي يعزل البنية عن السياق والذي يكتفي فقط بدراسة الوظائف التركيبية، «أمّا في الأنحاء الوظيفية فإن الدّلالة والتّداول يشكلان مستويين يتضمنان كل المعلومات التي تحتاجها القواعد التركيبية المحددة لرتبة المكونات، وحالاتها الإعرابية، وغير ذلك من الخصائص التركيبية، ففي النّحو الوظيفي مثلا تجرى "قواعد التعبير" القواعد التركيبية الصرفية على أساس المعلومات المتوفرة في "البنية الوظيفية"، أي البنية التي تتضمن التأشير

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1985، ص 9.

[2]– المرجع نفسه، ص9.

للخصائص الدّلالية والتّداولية»[1]، إذ يختلف النّحو الوظيفي عن النّحو التقليدي الذي يعزل البنية عن الوظيفة، ويدرس التراكيب اللّغوية بمعزل عن المقامات التي ترد فيها، في حين يجمع النّحو الوظيفي بين الوظائف التركيبية والوظائف الدّلالية والتّداولية، ويدرج أحمد المتوكل هذا النّحو من حيث أهدافه ومبادئه المنهجية «في زمرة الأنحاء "المؤسسة تداوليا" (Pragmatically based grammars) التي تتخذ موضوعا لها دراسة خصائص اللسان الطبيعي البنيوية (الصورية) في ارتباطها بوظيفته التواصلية»[2]، فالنّحو بالنسبة للمتوكل هو النّحو الذي لا يقتصر على الدور الذي تؤديه الكلمات أو العبارات في الجملة، أي أنّها لا تدرسها من ناحية الوظائف التركيبية وإنّما بربطها بمقاماتها المختلفة وبأغراضها التبليغية التواصلية.

وقد ظهر النّحو الوظيفي ليقر بأن الخصائص البنيوية للّغات محدود لمختلف الأهداف التواصلية التي تسعى لتحقيقها، وقد ركز الوظيفيون في نظريتهم على هذا المبدأ باعتبار أن «الثنائية المعروفة (قدرة / إنجاز) يجب إعادة تعريفها، فقدرة المتكلم حسب منظور النّحو الوظيفي قدرة تواصلية التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصلية محددة»[3]، فالقدرة هي قدرة المتكلم على التفاعل الاجتماعي حيث يرى النّحو الوظيفي أن دراسة النسق اللّغوي لا يتم إلاّ بالنسق الاستعمالي للّغة، فلا تقتصر القدرة اللّغوية على امتلاك قواعد نحو تسمح بفهم وإنتاج عدد لا متناه من الجمل، كما يعتقد تشومسكي، لذلك يقرّ أحمد المتوكل بأنّنا «حين نتحدث عن الوظيفة، يجب أنّ يكون حاضراً في ذهننا التمييزُ بين معنيين اثنين لهذا المفهوم: الوظيفة باعتبارها دوراً تقوم به اللّغة ككل

[1]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية– مدخل نظري، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010، ص ص17–18.

[2]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية –الوظيفة المفعول في اللّغة العربية–، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987، ص 5.

[3] – أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ط1، دار الثقافة، المغرب، 1986، ص 9.

والوظيفة باعتبارها علاقة دلاليّة أو تركيبية أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة كعلاقة "المنفذ" مثلا، وعلاقة "الفاعل"، وعلاقة "المحور"»[1].

لقد وضع أسس نظرية النّحو الوظيفي اللّغوي سيمون ديك وزملاؤها بجامعة امستردام، وحاول الكثير من الباحثين استثمار منطلقات هذه النّظرية لدراسة لغات معينة، ونقل أحمد المتوكل هذه النّظرية إلى اللّغة العربية مثلما صاغها سيمون ديك، فأسس مشروعه الموسوم (مشروع أحمد المتوكل في النّحو الوظيفي).

4 – نموذج سيمون ديك Simon Dik في النّحو الوظيفي: لقد صاغ سيمون ديك مبادئ وأسس نظرية النّحو الوظيفي لتتاسب طبيعة اللّغة وانطلاقا من الجهاز الواصف لها يميّز الباحثون فيها مرحلتين هما: «نموذج الجملة الذي ظهر للوجود سنة 1978 من خلال كتابة سيمون ديك الموسوم بالنّحو الوظيفي (Functional Grammar) تبعته أبحاث ومؤلفات أخرى، صبت كلها في إطار نحو الجملة إلى نهاية سنة 1988، ونموذج النّص، الذي بدأ سنة 1989 بكتاب(ديك) المعنون بنظرية النّحو الوظيفي (The Theorie of functional Grammar) رسم فيه المؤلف معالم نموذج نحو جديد، أتبعه مع فريق من الباحثين، بدراسات وأبحاث لا تزال إلى اليوم، تدقق مفاهيم هذا النّموذج وتوسعه، في إطار جديد تجاوز نطاق نحو الجملة إلى نحو النّص»[2]. لقد قدم سيمون ديك (1978) عدة أبحاث وقدم الإطار النّظري والمنهجي العام للنّظرية التي بدورها تقدم تحليلا للظواهر اللّغوية، فما قدمه سيمون ديك كان نتيجة الأبحاث اللسانية التي سبقته رغم أنّها لم تشر ولم تستعمل مصطلح الوظيفة أو الوظيفية، لكنها كانت مبنية على أسس نحوية وكما ميز أيضا بين النّظرية النّحوية الوظيفية والنّحو التوليدي التحويلي.

[1] – أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري– ، ص50 .

[2] – يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص ص 77–78.

وتقوم نظرية النّحو الوظيفي على ثلاثة نماذج أساسية، وهي: النّموذج النواة (نموذج ما قبل المعيار)، النّموذج المعيار، نموذج ما بعد المعيار.

4 . 1 . النّموذج ما قبل المعيار(نموذج النواة): Modèle Pré-Standard (1978-1988)

ويتمثل في كل الدراسات التي لها علاقة بمجال الدّلالة والتّداولية والتركيب والمعجم، وذلك من جانب الكلمة المفردة أو المركبة والجملة سواء بسيطة أو مركبة. ويقول "أحمد المتوكل" في هذا الصدد: «ما نقصد بالنّموذج النواة أوّل نماذج نظرية النّحو الوظيفي المعروض له في كتاب ديك الأول (ديك (1978))، مكونات هذا النّموذج الأولى حسب ترتيبها في آلية الاشتغال أربع مكونات: خزينة فقواعد إسناد الوظائف، فقواعد التعبير، ثم القواعد الصوتية»[1]. اعتمد هذا النّموذج على أساس ما توصلت إليه نظرية النّحو الوظيفي التي تسعى لتحقيق الكفايات الثلاثة (الكفاية النفسية، التّداولية والنمطية).

4 . 2 . نموذج النّحو الوظيفي المعيار Modèle Post-Standard:(1989-1997)

وشملت جملة من الدراسات مست بعض القضايا المعجمية والتركيبية والتّداولية في إطار الجملة المركبة والمعقدة، حيث أعادت فيها النّظر، ومحصتها وعمقتها ووسعتها بإجراء بعض التعديلات عليها لتناسب إنتاج الخطاب أو النّص الذي أصبحت فيه الملكة اللّغوية ملكة نصية، تتشكل من زمرة من الملكات تتفاعل فيما بينها أثناء عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه، متوسلة بجملة من القوالب والطبقات[2]. ويرى أحمد المتوكل أن «من نتائج السعي في تحصيل الكفاية التّداولية إغناء النّموذج الأولي توسيعا وإضافة وتدقيقا، على أساس مبدأ أن التواصل لا يتم بواسطة المعرفة اللّغوية فحسب، بل كذلك بواسطة تفاعل هذه المعرفة مع معارف أخرى، على أساس أن القدرة التواصلية تشمل ملكات معرفية ومنطقية واجتماعية

[1]- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006، ص 71.

[2]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، 79. بتصرف.

وإدراكية إلى جانب الملكة اللّغوية، أصبح الهدف الأساسي بناء نموذج لمستعملي اللّغة يوضح تكوينه وطريقة اشتغال مكوناته الرسم التالي»[1]:

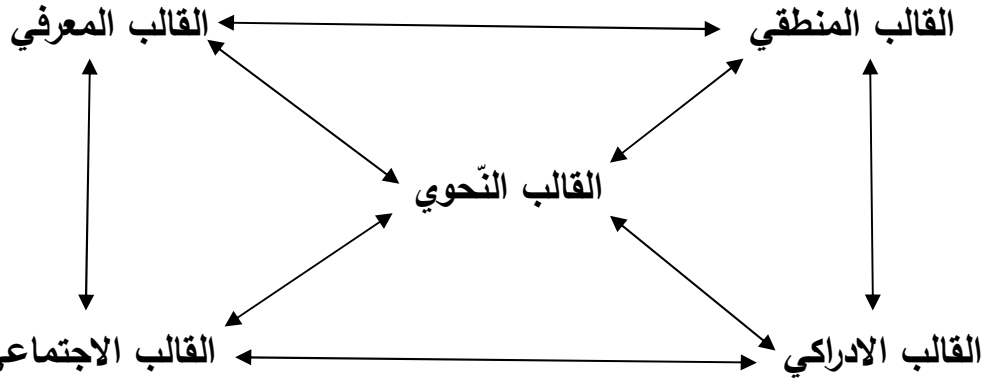

يتضح من خلال الرسم أن القالب النّحوي يعدّ مركز القوالب، وبعبارة أخرى أن القالب النّحوي بمثابة القلب النابض الذي يغذي كل القوالب لتتفاعل فيما بينها من أجل وصف وتفسير القدرة التواصلية لمستعمل اللّغة.

4 . 3 . نموذج النّحو الوظيفي ما بعد المعيار-Standard :Modèle Post (1997- إلى يومنا هذا)

ويسميه المتوكل "نحو الطبقات القالبي"، وهو «النّموذج القائم على أطروحة التماثل البنيوي الوظيفي للخطاب، ومفاده أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة تنعكس بكيفية واحدة في نموذج مستعمل اللّغة الطبيعية، سواء تعلق الأمر بأقسام الخطاب (الكلمة، المركب، الجملة، النّص)، أو باللّغات المختلفة المتباينة نمطيا (كاللّغات الهندو أوروبية واللّغات السامية)، أو بالأنماط التبليغية المختلفة اللّغوية وغير اللّغوية (كإشارات البكم الصم، والرسم والموسيقي والسينما..)»[2]. ويضّم هذا النّموذج صوغ مبادئ عامة تحكم رتبة المكونات داخل الجملة والمركب الأسمى كليهما داخل النّص الكامل نفسه.

[1]- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، ص 74.

[2]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص79.

5 . مبادئ نظرية النّحو الوظيفي: تقوم نظرية النّحو الوظيفي على مجموعة من الأسس والمبادئ، يلخصها أحمد المتوكل في كتابه الوظائف التّداولية في اللّغة العربية فيما يلي: «1- وظيفة اللّغات الطبيعية "الأساسية" هي وظيفة التواصل.

2- موضوع الدرس اللساني هو وصف "القدرة التواصلية"(communicative compétence) للمتكلم _ المخاطب.

3- النّحو الوظيفي نظرية للتركيب والدّلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.

4- يجب أن يسعى الوصف اللّغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ – "الكفاية النفسية" (Psychological adequacy)،

ب – "الكفاية التّداولية" (Pragmatic adequacy)،

ج – "الكفاية النمطية" (typological adequacy)»[1].

– إن وظيفة اللّغة الأساسية هي التواصل وإنشاء العلاقات بين أفراد الجماعة اللّغوية وكذلك للتعبير عن احتياجاتهم العامة والخاصة، إذ تشمل على وظائف أخرى كالتعبيرية والاقناعية والحجاجية والإفهامية وغيرها، فقد وُجدت واللّغة لتسهيل عملية التبليغ والتواصل، لكن الدراسات التقليدية لم تعتن بهذه الوظيفة، فتدرس اللّغة بمعزل عن وظيفتها التواصلية مركزة على جانبها الشكلي، وقد ردّ النّحو الوظيفي اعتبارا لوظيفة اللّغة، واعتنى بالمقامات وظروف إنتاج اللّغة.

– تكمن مهمة اللساني في وصف الكفاية التي يكتسبها مستعمل اللّغة الطبيعية التي تمكنه من إنتاج أي كلام وفهمه وتحويله، وذلك بشرحه وتفسيره وتأويله، ولم يقتصر اهتمام النّحو الوظيفي على الكفاية اللّغوية والتي شكلت الهدف الأساس للنّحو التوليدي التحويلي،

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 10.

بل اعتنت إلى جانب ذلك بالكفاية التبليغية التواصلية، مما يسمع للمتكلم بتوظيف اللّغة في مواقف تواصلية مختلفة.

– لقد تجاوز سيمون ديك في تحليله لأركان الجملة العلاقات التركيبية التي شكلت محور اهتمام نحو تشومسكي، فركز إلى جانب ذلك على تفسير جانبها الدّلالي والتّداولي، فحاول أن يجمع بين الوظائف الثلاثة في إطار نظرية النّحو الوظيفي، واقترح بديلا للكفاية اللّغوية وهو الكفاية التواصلية، وأخذ يركز في دراسته للجملة ثمّ للنّص على الوظائف الثلاثة: التركيبية والدّلالية والتّداولية.

وعند اعتبار التواصل الوظيفة الأساسية للّغة ووصف القدرة التواصلية، جاء المنهج الوظيفي ليطورها ومن أشهر العلماء في هذا الجانب "سيمون ديك" الذي وضع نظرية يسعى من خلالها لتحقيق الكفاية التفسيرية وهي ثلاث كفايات «الكفاية التّداولية: من خلالها يقوم النّحو الوظيفي باستكشاف خصائص العبارات اللّغوية المرتبطة بكيفية الاستعمال، ويكون ذلك في إطار علاقة تلك الخصائص بالقواعد، والمبادئ التي تحكم التواصل اللّغوي.

الكفاية النفسية: وتعني وجوب مطابقة القواعد الوظيفية للنماذج النفسية القائمة في ذهن المتكلم وتتم من خلالها إنتاج الجمل المختلفة وفهمها.

الكفاية النمطية: وتعنى وصف خصائص أكثر عدد من اللّغات وإرجاعها إلى أنماط معينة على أساس معايير معينة»[1].

– يهدف النّحو الوظيفي يهدف إلى تحقيق ثلاثة كفايات (الكفاية النفسية، الكفاية التّداولية، الكفاية النمطية)، حيث لا يراعي فقط قدرة المتكلم على إنتاج جمل ونّصوص صحيحة من الناحية اللّغوية، بل ينبغي كذلك مراعاة قواعد استعمال تلك الجمل والنّصوص في مواقف تواصلية مناسبة. وقد ميّز سيمون ديك بين ثلاث كفايات، وهي:

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص 25.

أ – **الكفاية التّداولية:Pragmatic adequacy:** يرى سيمون ديك أنّه «على النّحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللّغوية **المرتبطة بكيفية استعمال** هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص **بالقواعد** والمبادئ التي تحكم التواصل اللّغوي، ويعنى أنّه يجب ألا نتعامل مع العبارات اللّغوية على أساس أنّها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنّها وسائل **يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة وموقف تحدده الوسائط** الأساسية لموقف التخاطب»[1]. بمعنى أنّ القواعد اللّغوية ليست وحدها هي التي تضبط استعمال الجمل والنّصوص، بل أنّ صحتها يحددها الاستعمال ومبادئ تحكم التواصل اللّغوي، فالتعامل مع العبارات اللّغوية يكون على أساس أنّها وسائل للتواصل والقدرة على إنتاج وفهم اللّغة لتفادي سوء الفهم بين النّاس، فلا يجب على المتلقي أن يغفل ظروف الإنتاج فإنّ لم يكن هناك فهم لن يكون تداول.

ب– **الكفاية النفسية:Psychological adequacy** تنقسم النّماذج النفسية حسب سيمون ديك «بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم تحديد نماذج الإنتاج كيف يبنى المتكلم العبارات اللّغوية وينطقها، في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللّغوية وتأويلها، على النّحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج/الفهم هذه»[2]. يشير هذا التعريف إلى أن النّماذج النفسية تنقسم إلى نماذج الإنتاج، والتي تقوم على كيفية بناء المتكلم العبارات اللّغوية ونطقها، ونماذج الفهم التي تقوم على كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللّغوية وتأويلها. أي القدرة على التأويل وهذا الأخير مرتبط بالجانب النفساني وبظروف الإنتاج (مراعاة ظروف التخاطب)،

[1]– أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، ص 64.

[2]–المرجع نفسه، ص66.

وينبغي على النّحو الوظيفي الذي يهدف للوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج والفهم. فيهتم بثنائية الإنتاج حيث إنّ الذهن يلعب دورا هاما في بناء العبارات اللّغوية وفهمها، فالمتكلم ينتج الجمل والعبارات ويصوغها في ذهنه لينطق بها كرسالة يستقبلها المتلقي ويقوم بتحليلها وتأويلها.

ج – الكفاية النمطية:Typological adequacy: يرى سيمون ديك أنّه على النّحو الوظيفي أن ينطبق على عدد أكبر من اللّغات الطبيعية رغم الاختلاف في بنياتها (الصوتية والتركيبية) لكن هناك قواسم مشتركة بينها، حيث إنّ الكفاية النمطية عند الوظيفيين «يؤسس على الخصائص المشتركة بين اللّغات مهما تباينت بناها، انطلاقا من خصائصها الدّلالية والتّداولية على حساب الوظائف الصورية التركيبية»[1]، ويرى سيمون ديك أنّ تنميط اللّغات يجب أن يندرج في إطار نظري ينطبق على أكبر قدر ممكن من اللّغات المتواجدة والممكنة، واستخلاص الخصائص المشتركة بين تلك اللّغات، نمطيا، كالتوزيع المتماثل للوظائف الدّلالية والتّداولية على البنية النموذجية العامة، حيث يوجد في كل لغة، مهما اختلفت بنياتها، نواة أو حمل نووي تتوسع بإضافة عناصر ولواحق، وتتوزع عليها وظائف دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل...) وتداولية (خارجية وداخلية) نفسها.

6 – بعض المنطلقات الأساسية:

6 – 1 . أهداف مشروع أحمد المتوكل: لقد سعى "أحمد المتوكل" من خلال بحثه الأول الذي نشره سنة 1985 تحت عنوان "الوظائف التّداولية في اللّغة العربية"، إلى تطبيق نّظرية النحو الوظيفي التي أسسها "سيمون ديك"(Simon Dike) على اللغة العربية، حيث قام أحمد المتوكل بدراسة خصائص المكونات المسندة إليها الوظائف التّداولية (المبتدأ، الذيل، البؤرة، المحور والمنادى)، إذ «قدمت الصياغة الأولية العامة للنحو الوظيفي في

[1] – يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص88.

كتاب سيمون ديك (1978) حيث أرسى (ديك) أسس النحو الذي يقترحه وقدم الخطاطة العامة لتنظيم مكوناته»[1]، أما أحمد المتوكل فقد تناول مجموعة من قضايا اللّغة العربية بوصفها وتفسيرها معتمدا في ذلك على ثلاثة مباحث أساسية؛ المبحث المعجمي، المبحث التركيبي، والمبحث التّداولي، وقد ركز المتوكل اهتمامه على المبحث الأخير.

ويعد الكتاب "الوظائف التّداولية في اللّغة العربية" والذي ألفه أحمد المتوكل سنة 1985، البداية الفعلية للمنحى الوظيفي، عرض المؤلف في مقدمة هذا الكتاب ملخصا موجزا لمشروعه، وركّز، في مباحث الكتاب، على دراسة خصائص المكونات المسندة إليها الوظائف التّداولية (المبتدأ، الذيل، البؤرة، المحور، المنادى) فقد قسم الكتاب إلى جزأين: الجزء الأول، تناول فيه الوظائف التّداولية الداخلية والمتمثلة في البؤرة والمحور، أما الجزء الثاني فتطرق فيه إلى الوظائف الخارجية والتي تتمثّل في المبتدأ والذيل والمنادى.

ويستهدف أحمد المتوكل، من خلال مشروعه، دراسة اللّغة العربية من عدة جوانب (الجانب الصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي) دراسة وظيفية، بالربط بين البنية والوظيفة، وتنميط اللغة العربية بمقارنتها مع غيرها من اللّغات، كما اهتم بتطور اللغة العربية. وقد «تمكنت هذه النظرية أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النّظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة، حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها»[2].

وقد وضع "أحمد المتوكل" نحواً وظيفياً متكاملاً للّغة العربية، ودرس علاقة اللّغة العربية – من نفس المنظور– بلغات أخرى، ووصل إلى تنميط يميّز بين فئتين كبيرتين من اللّغات، اللّغات المؤسسة تداولياً واللّغات المؤسسة دلالياً، ويعني باللّغات المؤسسة تداوليا – وإليها

[1] – علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النّحو الوظيفي "الأسس المعرفيّة والديداكتيكية"، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1998، ص49.

[2] – المرجع نفسه، ص 77.

تنتمي اللّغة العربية – اللّغات التي تُغلّب المستوى التّداولي على المستويين الدّلالي والصرفي–التركيبي. وبالنسبة للدراسة التطورية للّغة العربية أثبت "أحمد المتوكل" أن اللّغة العربية تنزع إلى الانتقال عن طريق دوارجها من الفئة الأولى – فئة اللّغات المغلّبة للتّداول على الدّلالة – إلى فئة اللّغات المغلّبة للدّلالة، وأوضح أن اللّغات العربية الدوارج الآن لم تعد تحرّر الرتبة للدّلالة على الوظائف التّداولية؛ لأنّها فقدت الإعراب وأصبحت الرتبة هي الدّالة على الوظائف التركيبية[1].

لقد وضع المتوكل مشروعه اللساني بالتركيز على مجموعة من المبادئ منها: أن المنهج الوحيد لدراسة اللّغة العربية باعتبارها لغة كسائر اللّغات البشرية هو المنهج اللساني الذي لا يعدله منهج آخر، وأن أقرب المقاربات إلى وصف ظواهر اللّغة وتفسيرها هي المقاربة التي تربط بنية اللّغة بوظيفتها التواصلية وتدرس هذه البنية على أساس أنّها تابعة لتلك الوظيفة التواصلية إلى حد كبير، وهو الذي تعتمده نظرية النّحو الوظيفي. ومن المبادئ التي قام كذلك عليها المشروع السابق أن اللّغة العربية تخضع لما تخضع إليه اللّغات الأخرى من مناهج، فمهما كانت خصائصُها، فإنّها تبقى لغة بشرية كسائر اللّغات الأخرى وينطبق عليها من المناهج ما ينطبق على اللّغات الطبيعية بوجه عام.

فحين نقلت نظرية النّحو الوظيفي إلى المغرب ثم إلى العالم العربي، لم يقم أحمد المتوكل باستنباطها فقط بل أصّلها، ولم يؤصّلها فقط بل أسهم كذلك في تطويرها. وجوانب هذا الإسهام كثيرة جدا، وتظهر خاصة في إبرازه للوظائف التّداولية للغة العربية، وكذا في القوة الإنجازية التي تواكب الجمل، ونجدها كذلك أيضا في إخراج نظرية النّحو الوظيفي من حيز الجملة إلى حيز الخطاب في السنوات الأخيرة. ومن أهم إسهامات المتوكل في نظرية النّحو الوظيفي؛ أنّه كان سبّاقاً إلى نقل اللسانيات من الوصف اللّغوي إلى القطاعات

[1]– محمد مليطان، نظرية النحو الوظيفي في العالم العربي– مشروع أحمد المتوكل 2010، بتصرف.
https://www.voiceofarabic.net

الاجتماعية والاقتصادية فلم يسبقه أحد إلى هذا داخل نظرية النّحو الوظيفي نفسها[1]، وفي هذا الصدد دافع المتوكل عن فكرة أن النّظرية اللسانية (وظيفية كانت أم غير وظيفية) يجب أن تحرز كفايتين اثنتين، كفاية لغوية وكفاية إجرائية، كفاية لغوية تحرزها حين تستشرف مستوى الوصف الملائم لظواهر اللّغات البشرية، وكفاية إجرائية تحرزها حين تستطيع نفس النظرية أنّ تطبَّق في مجالات اجتماعية اقتصادية كالترجمة وتحليل النّصوص اللّغوية[2].

لقد ربط المتوكل اللسانيات بالفكر اللّغوي العربي القديم، مؤكدا في ذلك أنّه لا قطيعة معرفية تفصل التراث عن الدرس اللساني الحديث، ومن خلال هذا المبدأ وضع منهجية علمية واضحة المعالم لإعادة قراءة التراث اللّغوي العربي القديم. ومن مبادئ هذه المنهجية أن الفكر اللّغوي العربي القديم كلٌّ لا يتجزأ؛ نحو وصرف وبلاغة وأصول فقه وتفسير إلى غير ذلك. وهذه العلوم كما يراها المتوكل لم تكن منفصلة، بل كانت ترمي إلى أساس معرفي واحد، وأن هذا الأساس المعرفي أساس وظيفي، وهذا لم يكن صدفة، حيث إن المفكرين اللّغويين العرب القدماء درسوا اللّغة انطلاقاً من نصوص ملموسة، وليس من جمل صورية منفردة، وكانت هذه المقاربة مقاربة وظيفية في أساسها تربط بنية اللّغة معجماً وصرفاً وتركيباً بوظيفة التواصل.

لقد تفرغ أحمد المتوكل طيلة أزيد من ثلاثين عاما لخدمة هذا المشروع اللساني العربي الذي يعد من أنضج المشاريع اللسانية العربية الحديثة وأكملها لكونه مشروعا واضح المعالم من حيث موضوعه وأهدافه وأدواته المفاهيمية والإجرائية، حتى إن بعض اللسانيين المعاصرين اعتبر مشروع أحمد المتوكل بمثابة رد الاعتبار للفكر اللساني العربي القديم.

---

[1]– ياسين بوراس، تجديد نظرية النّحو العربي من منظور الاتجاه الوظيفي– نحو اللّغة العربية الوظيفي لأحمد المتوكل أنموذجا، مجلة العمدة، ع1، تصدرها كلية الآداب واللّغات، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ماي 2017، ص9 . 10. بتصرف.

[2]– عادل رماش، الملامح الوظيفية عند علماء العربية –مقاربة في ضوء نظرية النّحو الوظيفي، مجلة العمدة، ع1، ص 32. بتصرف.

6 – 2 . نبذة عن حياة أحمد المتوكل: ولد الباحث أحمد المتوكل سنة 1944 في مدينة "الرباط" بالمملكة المغربية، ودرس في ثانوية مولاي يوسف بالرباط، حيث حصل على شهادة البكالوريا، ثم انتقل إلى الدراسة في كلّية الآداب قسم اللّغة الفرنسية وآدابها، ثم حضّر دكتوراه السلك الثالث في اللّغويات في نفس القسم، وكان موضوع رسالته عن (أفعال الاتجاه في اللّغة الفرنسية) في إطار مقاربة سميائية التي يرأسها في فرنسا غريماس، وبعد ذلك هيأ داخل القسم العربي شهادة في الأدب المقارن، ثم حضر دكتوراه دولة في اللسانيات وكان موضوع هذه الأطروحة (نظرية المعنى في الفكر العربي القديم) وطبعت الأطروحة في المغرب باللّغة الفرنسية[1]، وقد اشتغل كأستاذ زائر في عدد من الجامعات الغربية، ويعتبر مؤسس المنحى الوظيفي في العالم العربي ورائده، وعضو جمعية التّداوليات الدولية، وعضو مؤسس اللسانيات الوظيفية الدولية، صدر له لحد الآن أزيد من عشرين مؤلفا باللّغة العربية وباللّغتين الفرنسية والإنجليزية، تشكل في مجموعها نحوا وظيفيا متكاملا للّغة العربية[2].

6 – 3 – أهم مؤلفات أحمد المتوكل: من أهم مؤلفاته:

- الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، دار الثقافة، دار البيضاء، 1985.
- دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، دار البيضاء، 1986.
- اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1989.
- آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلّية الآداب، الرباط، 1993.
- قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي–التداولي، دار الأمان ، الرباط،1995.

[1]– أحمد المتوكل، دويكيبيديا، أحمد المتوكل، دويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http:// ar.Wikipedia. Oeg /wiki/

[2]– أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2006.

- قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، دار الأمان، الرباط، 2001.
- الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، 2003.
- التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، 2005.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، 2006.
- اللسانيات الوظيفية– مدخل نظري–، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010.
- اللسانيات الوظيفية المقارنة دارسة في التنميط والتطوير، دار الأمان، الرباط، 2012.

6 – 4 . الجملة من منظور أحمد المتوكل: تعتبر الجملة الوحدة الأساسية في الدراسات النحوية، وهي محور اهتمام النحاة قديما وحديثا.

والجملة في تعريف اللغويين هي، كما ورد في لسان العرب لابن المنظور «جمعه عن تفرقه وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب جملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشّيء وأجمل الشّيء جمعه عن تفرقة، أجمل الحساب كذلك والجملة جماعة كل شّيء من الحساب وغيره»[1]، أي أنّ الجملة تعنى الجمع بعد التفرقة، وإعادة النظر في الشيء.

أما الجملة في اصطلاح النحاة، فيقول ابن جني (ت 392هـ) «أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجُمَلُ»[2].

وهناك من النحاة من يرى أنّ مصطلح "الجملة" مرادف لمصطلح "الكلام" وهناك من يرى أن الكلام غير الجملة، يعنى أن الكلام شّيء والجملة شّيء آخر غير الكلام، لكن «إذا

[1]– ابن منظور، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ج1، 1993، مادة(ج، م، ل).

[2]– ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، بيروت،، ج1، 1952، ص 17.

تتبعنا المواضيع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإنّنا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفاً دقيقاً للجملة»[1]. ويرى الزمخشري أنّه لا فرق بين الكلام والجملة إذ يقول أن الكلام «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يأتي إلاّ من اسمين كقولك: زيد أخوك، بشر صاحبك، أو فعل واسم كقولك: ضرب زيد، انطلق بكر، وتسمى الجملة»[2]،فالكلام بهذا المعنى يعني الجملة وذلك حسب الزمخشري، ويكمن الفرق بين الجملة والكلام عند في أن الجملة «ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[3]، فالجملة إذن، حسب ....، ما تضمن الإسناد الأصلي والكلام كذلك، إلى أنّ الجملة تكون إما مقصودة لذاتها أو لا ، في ؛ين إنّ الكلام يكون مقصودا لذاته، لذلك فإنّ كلّ الكلام هو جملة وليس كل جملة كلاما.

وأول من استعمل مصطلح الجملة هو "المبّرد"(ت 286ه)، ويرى "ابن السّراج"(ت 316ه) أنّ «الجملة المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر»[4]؛ إذ إن الجملة تركيب إسنادي تتكون من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه وهو ما يعرف بالعمدة، حيث يشتمل (المسند) الأول الفعل والخبر في حين يتشكل الثاني من المبتدأ والفاعل ونائبه، وتقوم الجملة على العلاقة الإسنادية.

أما أحمد المتوكل فهو يعرف الجملة بأنّها «كل عبارة لغوية تتضمن حملاً (نووياً أو موسعاً)، ومكونا(أو مكونات) خارجيا، فالجملة، حسب التنميط الذي نقترحه هنا مقولة تعلو

---

[1]– محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة، بيروت، 1988، ص 16.

[2]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط2، ص 6.

[3]– رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996، ص 33.

[4]– أبو بكر محمد ابن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985، ص64.

الحمل؛ إذ تتضمنه بالإضافة إلى مكون خارجي(أو مكونات خارجية)»[1]، فهذا يعنى أن هناك ما يدل على البنية وهناك ما يدل على الاستعمال. ويرى "أحمد المتوكل" أن هناك علاقات «تقوم بين مختلف أجزاء الجملة التي تُوارِد الفعل، وتقوم هذه العلاقات على مدى أهمية هذه الأجزاء بالنسبة للفعل»[2]، ويقصد من خلال هذا القول أنّ المكونات التي توارد الفعل تترتب بحسب اقتضاء الفعل لها.

والجمل في النّحو الوظيفي نوعان؛ وذلك بحسب عدد الحمول التي تتضمنها وتحتويها، يقول أحمد المتوكل في كتابه الوظائف التّداولية في اللّغة العربية: «وتنقسم الجملة العربية، في منظورنا، حسب مقولة المحمول التركيبية، إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي وجملة ذات محمول غير فعلي (أي جملة محمولها مركب وصفي أو مركب اسمي أو مركب حرفي أو مركب ظرفي). وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي، بدورها إلى جملة تشتمل على رابط "كان" و(ما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط. ونصطلح على تسمية أنواع الجمل الثلاثة **بالجملة الفعلية والجملة الرابطية والجملة الاسمية** على التوالي»[3]. ويعنى هذا أن المتوكل حدّد أنواع الجملة بحسب مقولة المحمول، إذ قسمها إلى **جمل فعليّة** ويكون محمولها الأساسي فعلا، **وجمل اسمية** حيث يكون محمولها الأساسي ليس فعلا، **وجمل رابطية** وهي تلك الجملتين التي يربط بينهما رابط مثلاً: لا تأكل السمك وتشرب اللّبن. وكما قسّمها أيضا حسب عدد المحمولات إلى: **جملة بسيطة** والتي تحتوي على محمول واحد، **وجملة مركبة** والتي تحتوي على أكثر من محمول.

[1]– أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1987، ص 27.

[2]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص 46.

[3]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 78.

ويذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الجمل في اللّغة العربية نمطان «جمل فعلية وجمل غير فعلية، وقسم النمط الثاني قسمان: جملا اسمية وجملا رابطيّة (copular setences)»[1]، ويقصد المتوكل بالجمل الفعلية تلك الجمل التي تبتدئ بالفعل سواء كانت بسيطة أو مركبة، جملة ذات المحمول الفعلي (جملة فعلية) جملة ذات المحمول غير الفعلي والذي بدوره ينقسم إلى جملة اسمية التي لا تحتوي على رابط، وجملة رابطية والتي تحتوي على الرابط.

6 -4 – 1 . جمل ذات المحمول غير الفعلي:

أ . **جملة اسمية:** تتكون الجملة الاسمية من ركنيين هما: المسند(الخبر) والمسند إليه(المبتدأ). و«تتكون الجملة الاسمية من: المبتدأ والخبر، وكلاهما اسمٌ معربٌ مرفوع، وتدخل على الجملة الاسمية كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، فتغير من إعرابها»[2]، ويقول سيبويه أن البعض يسيميها المبني والمبني عليه، وسماها أهل المنطق: بالموضوع الذي هو المبتدأ، والمحمول الذي هو الخبر، والمبتدأ كل اسم ابتُدئ به ليبني عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع[3]. وبعبارة أوضح: «هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد»[4] ، أي هي التي يكون فيها المسند اسماً. ويعنى أن المسند والمسند إليه هو أساس تبنى عليها الجملة الاسمية إذ يعتبر عمدة الكلام فلا يمكن الاستغناء عنها.

---

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية ، ص 82.

[2]– عبد الله محمد النقراط، الشامل في اللّغة العربية (لطلبة الجامعات والمعاهد العليا غير المتخصصين)، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003، ص 48.

[3]– سيبويه، الكتاب، ص 126. بتصرف.

[4]– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص 42.

مثل: *محمد أمين*

مبتدأ(مسند إليه) خبر(مسند)

(موضوع) محمول

ب . جملة فعلية: وهي تلك الجملة التي تبتدئ بالفعل، و«تتكون الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، وتفيد قيام الفاعل بفعل ما، في زمن ماض أو مضارع، وقد تتضمن ما يفيد وقوع الفعل على مفعول معين»[1]. وبعبارة أخرى: «هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدّلالة على التجديد إنّما تستمد من الأفعال وحدها»[2] أي الفعل هو المسند.

مثل: *تشرح الطالبة البحث*.

"تشرح" هو محمول (مسند أي الإفادة)

"الطالبة" وهو حدّ/ منفذ

"البحث" وهو حدّ/ متقبل .

مثال آخر: أعطيت الأستاذة البحث هذا الصباح

محمول منفذ مستقبل متقبل مخصص زماني

كما تتميز الجملة الفعلية ذات المحمول الفعلي بنمطين أساسيين أولهما يتصل بالمحمول والثاني بالجملة ككل.

≠**أنماط المحمول في الجملة الفعلية:** إذ نجد أن الجملة الفعلية تتميز بثلاثة أنماط من الحمول وهي[3]:

- **الحمول الأحادية:** وهي الحمول التي يأخذ محمولها الفعلي موضوعا أساسيا واحدا.

[1]– عبد الله محمد النقراط، الشامل في اللّغة العربية، ص72.

[2]– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 41.

[3]– يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص 263–265. بتصرف.

مثل: عاد الطالب.

فعل فا

- مرض الأستاذ.

فعل فا

فهذه الجمل فعلية ومحمولها فعل وهي أحادية الحدّ وتأخذ موضوعا واحدا ويؤدى إلى الوظيفة الدّلالية والوظيفة التركيبية والوظيفة التّداولية.

- **الحمول الثنائية:** وهي تلك الحمول التي تأخذ موضوعين،

مثل: - أكمل المهندس مشروعه.

فعل فا مف

- أنهت حامدة المذكرة.

فعل فا مف

فهذه الجمل فعلية لاحتوائها على محمول فعلي، وتأخذ موضوعين ويؤدى إلى الوظيفة الدّلالية والوظيفة التركيبية والوظيفة التّداولية.

- **الحمول الفعلية الثلاثية:** وهي تلك الحمول التي تأخذ ثلاثة موضوعات،

مثل: - أهدى الأب ابنه سيارة

فعل فا مف

- سلم الأستاذ الهدية للطالب.

أ) **أنماط الجملة الفعلية:** تنحصر هذه الأخيرة في خمسة أنماط وهي[1]:

- **الجمل المحورية:** وهي تلك البنيات ذات محمولات فعلية مسبوقة بمحور، وبعبارة أخرى هي تلك الجملة التي يتصدرها المحور، ويعتبر هذا الأخير محمول فعلي.

مثل: - إلى العاصة سافر علي اليوم

م فعل فا ص

[1]- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص 277- 280. بتصرف.

- **الجمل البؤرية:** وهي تلك البنيات ذات محمولات فعلية مسبوقة إما ببؤرة مقابلة أو ببؤرة جديد، وتعتبر هذه الأخيرة أو بؤرة مقابلة محمول فعلي، حيث أنها تتصدر الجملة.

مثل: – اليوم سافر كنز إلى باريس لا البارحة.

بؤرة مقابلة فعل فا ص م ص ز

– متي سافر كنز إلى باريس.

بؤرة جديد فعل فا ص م

- **الجملة المبتدئية:** وهي تلك البنيات ذات محمول فعلية مسبوقة بمبتدأ، حيث يعتبر هذا الأخر حملا فعليا ولأن الجملة تتصدرها.

مثل: – كنز سافر اليوم إلى باريس.

مبتدأ فعل ص ز ص م

- **الجملة المذيلة:** وهي تلك البنيات ذات محمول فعلية ملحقة بالذيل، وهذا الأخير يعتبر حملا فعليا.

مثل: – جاءت أخته اليوم، خالد.

فعل فا ص ز ذيل

- **الجملة الندائية:** وهي تلك البنيات ذات محمول فعلية يسبقها أو يتوسطها أو يلحقها منادى.

مثل: – يا مؤذن، حان وقت الصلاة.

منادى فعل فا

جـ . الجملة الرابطية: ويقصد المتوكل بالجملة الرابطية «الجملة ذات المحمول غير الفعلي(صفة، اسم، ظرف) المتضمنة لفعل رابط (كالفعل "كان" مثلاً)»[1]. ونعنى بالرابطية تلك الجملة التي تشتمل على الروابط مثل الرابط كان، الرابط أصبح وغيره من الروابط.

أمثلة: – *كان الأستاذ غائباً. / – أمسى الطفل باكياً. / – صار الطالب أستاذاً.*

[1]– أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي، ص 101.

فهذه الجمل من منظور النّحو العربي تعتبر جملا فعليّة، وأمّا من المنظور النّحو الوظيفي فهي، حسب أحمد المتوكل، جمل رابطية لكونها حاملة للروابط (كان، أمسى، صار) حيث أنّها تحتل مواقع تسبق الفاعل والمحمول غير الفعلي.

6 – 4 . 2 . جمل ذات المحمول الفعلي:

أ . الجملة البسيطة: وهي الجمل التي تحمل حملاً واحداً، وهي جملة اسمية أو فعلية يأتي كل عنصر من عناصرها في لفظ واحد، أي الجملة التي تتضمن مسندا ومسندا إليه سواء أجملة اسمية كانت(مبتدأ وخبر) أم جملة فعلية(الفعل والفاعل)، فهي جمل تكتفي بالعناصر الأساسية (العمدة).

أمثلة:– حقق المجتهدُ نجاحا باهرا. / – العلمُ نورً.

فمن خلال الأمثلة السابقة يعتبر الحمل في الجملة البسيطة أساسيا إلى جانب المكونات الخارجية التي تضاف إليه سواء قبله أو بعده.

ب . الجملة المركبة: وهي جملة اسمية أو فعلية تشتمل على جملة أصلية ترتبط بها جملة أخرى على أن تقوم الجملة الفرعية مقام أحد عناصر الجملة الأصلية أساسيا كان أو متمما، إذ تؤدي الفرعية دور العنصر الأساس (الفاعل، المفعول، الخبر) أو العنصر المتمم(الحال، النعت، المضاف إليه...).

جملة فرعية (خبر)

مثال: ***العلمُ ينيرُ العقولَ***

جملة أصلية(اسمية مركبة).

وقد تناولها أحمد المتوكل في كتابه "قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية – بنية الخطاب من الجملة إلى النّص" تعريفاً عاماً مفاده أنّ « الجملة المركبة هي كلّ جملة كان

أحد حدودها جملةً أو كان أحد حدودها يتضمن جملة»[1]، ويقصد «الجملة المتضمنة لأكثر من حمل واحد»[2]، وهي تلك الجمل التي لا تكتفي بالعمدة، وإنّما تستدعي إضافة متممات أو ما يسمى بالفضلة (نعت، حال، صفة، المفعول سواء به، له، لأجله أو المطلق ..إلخ..).

مثلا: – تَمَنتْ هند أن يعودَ خالد. / – سأدعو الله **كي يعود** خالد سالما.

– تراجَعَ عَمْرٌو لأَنَ بَكْراً خَذَلَهُ.

نلاحظ أن أحمد المتوكل يوافق النّحاة العرب القدامى فيما يخص الجملة البسيطة والجملة المركبة، وقد خالفهم بخصوص "الجملة الموصولة"، إذ اعتبرها المتوكل «جملة مُدمجة»[3]؛ وهذا يعنى أن جملة صلة الموصول وجملة الموصول اعتبرها جملة واحدة، ولهذا يكون الإعراب كاملا شاملا للجملة الموصولة وصلتها على خِلاف نحاة العرب القدامى الذين خصصوا الإعراب للاسم الموصول فقط، وأما جملة صلة الموصول فيعتبرونها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

خلاصة: إن بدايات المنحى الوظيفي تعود إلى الدرس اللساني (مدرسة براغ ومدرسة لندن) إلى أن جاء النّحو الوظيفي الذي اقترحه "سيمون ديك"، حيث قدم في نموذجه أربعة وظائف وهي: المبتدأ، المحور، الذيل، البؤرة. أمّا في النحو العربي، فإنّ البدايات الوظيفية عند العرب كانت من خلال إطار الدعوة إلى تيسير النّحو، إلى غاية تأسيس مشروع أحمد المتوكل الذي كان ثمرة جهود هذا الباحث الذي استفاد من اللسانيات الوظيفية بصفة عامة، والنّحو الوظيفي الذي أسسه سيمون ديك على وجه الخصوص ليدخل بالنّحو العربي مرحلة

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية– بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، دار الأمان، الرباط، 2001، ص 73.

[2]– أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي، دار الأمان، الرابط، ص 104.

[3]– أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص 118.

جديدة، ويسهم بفعالية في تطوير الدرس اللساني العربي بمشروعه الذي يستهدف ربط نظرية النّحو الوظيفي بالفكر اللّغوي العربي القديم، وتأسيس نظرية عربية في هذا المجال.

المبحث الثاني

بنية النّحو في نظرية النّحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل

1 . البنية الحملية (الوظائف الدّلالية)

1 . 1 . المعجم

1 . 2 . قواعد تكوين المحمولات والحدود

2 . البنية الوظيفية (قواعد إسناد الوظائف)

2 . 1 . الوظائف التركيبية

2 . 2 . الوظائف التّداولية

3 . البنية المكوّنية (قواعد التعبير)

3 . 1 . البنية المكوّنية

3 . 2 . قواعد إسناد الحالات الإعرابية

3 . 3 . قواعد صياغة المحمول

3 . 4 . قواعد الادماج

3 . 5 . قواعد الموقعة

3 . 6 . قواعد إسناد النبر والتنغيم

المبحث الثاني

بنية النّحو في نظرية النّحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل

تمهيد: يعد "أحمد المتوكل" من الوظيفيين العرب الذين حاولوا إعادة قراءة التراث اللّغوي القديم وفق أسس ومبادئ نظرية النّحو الوظيفي التي أرسى مبادئها اللّغوي الهولندي سيمون ديك، قصد إعادة صياغة قواعد اللّغة العربية وفق مفاهيم هذه النّظرية مضيفا إلى قواعد النّحو العربي وصفاً دلالياً وتداولياً، وهو ما سمح له بأنّ يضّم قواعد التركيبية وصفا لوظائف وحداته الدّلالية والتّداولية حتى يتصف بالشمولية في وصف الظواهر التركيبية للّغة العربية.

وقد انطلق "أحمد المتوكل" في بنائه لنظرية النّحو الوظيفي للّغة العربية من وصف الجملة العربية على المستوى المعجمي، والتركيبي، والصرفي، والدّلالي، والتّداولي، وذلك على غرار نظرية النّحو الوظيفي التي أسسها العالم اللّغوي الهولندي "سيمون ديك"، إذ يقترح النّحو الوظيفي عند كلّ من "سيمون ديك" و"أحمد المتوكّل" صوغ بنية النحو كما يلي: «تُشتق الجملة عن طريق بناء بنيات ثلاث: **البنية الحملية** Predicative Structure ثمّ **البنية الوظيفية** Functional Structure ثمّ **البنية المكوّنية** Constituent Structure . ويتمّ بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد: ((**الأساس**))(fund) ((**وقواعد إسناد الوظائف**)) (functions assignement rules) و((**قواعد التعبير**)) (expression rules) على التوالي»[1]، حيث نميّز في كلّ جملة عربية، مثلا، ثلاث بنيات، وهي البنية الحملية التي يتمّ بناؤها من خلال قواعد الأساس، والبنية الوظيفية التي يتمّ بناؤها من خلال قواعد إسناد الوظائف، والبنية المكوّنية التي يتمّ بناؤها من خلال قواعد التعبير. ويلخص أحمد المتوكل ما سبق بالمخطط التالي[2]:

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985، ص 11.

[2]– أحمد المتوكل، الوظيفية والبنية مقاربة لبعض قضايا التركيبية في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص11.

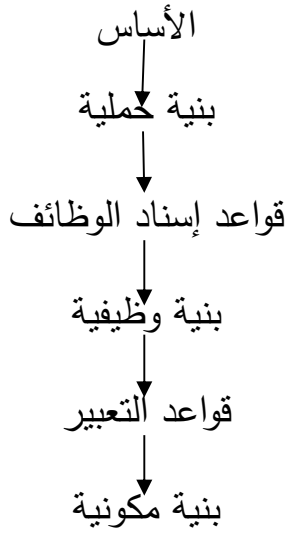

مخطط 2

يبين المخطط السابق أنّ الأساس يكوّن الإطار الحملي، ثمّ حصل على البنية الوظيفية عن طريق إسناد الوظائف التركيبية والتّداولية، ليصل إلى البنية المكونيّة عن طريق قواعد التعبير.

ويوضّح مشروع أحمد المتوكّل في النّحو الوظيفي كيفية تكوين البنيات السابقة من خلال القواعد المذكورة كما يلي:

1 . البنية الحملية وقواعد الأساس

1 . 1 . البنية الحملية: البنية الحملية في النّحو الوظيفي هي البنية المكونة من المسند والمسند إليه، وسميت بالحملية نسبة إلى الحمل، والحمل يعني «حمل الشّيء على شّيء: إلحاقه به في حكمه أو نسبة أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، فإذا حكمنا بشّيء على شّيء فقلنا مثلاً: "إن الإنسان حيوان" فالمحكوم به يقال المحمول، والمحكوم عليه يقال له الموضوع»[1]، و**البنية الحملية** «تتجسد في بنيتين متّحدتين، هما بنية الحمل وبنية الدّلالة»[2].

[1]– عبد الفتاح علي حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان، ط1، 1958، ص 170 -

[2] – يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص230

1 . 1 . 1 . بنية الحمل: تشتمل **بنية الحمل** على محمول وحدود، تربط بينهما علاقات معينة، حيث إنّ الجملة في اللّغة العربية ذات إطار إسنادي، يتكون هذا الأخير من طرفين، وهما: **المحمول** (أي المسند) أمّا **الموضوعات** المسندة إليه فهي تسمى **الحدود** (المسند إليه). فجملة (**نجحَ الطالبُ**) تتكون من المحمول (المسند) وهو الفعل (نجَحَ) ومن الحدّ (المسند إليه) وهو الاسم (الطالب).

1 . 1 . 2 . بنية الدّلالة: يدلّ **المحمول** على **واقعة**، ويكون اسماً أو فعلاً أو صفةً، فهو «أيّ شيء يمكن أن يقال عنه أنّه حدث في عالم من العوالم الممكنة، يمكن إدراكه حسيا، وتأطيره في الزمان والمكان»[1]، وتدلّ الحدود على المشاركين في الواقعة، حيث يؤدي كلّ مشارك وظيفية معيّنة.

والبنية الحملية هي بنية «تدور في فلك المعجم اللّغوي، وكيفية تكوين المحمولات، هذا المعجم يشمل على أطر حملية، أصلية كالفعل الذي يعرف بأنّه محمول، وأطر أخرى يطلق عليها حدود، وهي تتمثل في الكلمات أو العناصر الأخرى غير الفعل(...) وتشتمل هذه البنية على قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتّداولية»[2].

1 . 2 . قواعد الأساس: تتكون البنية الحملية من الأساس، ويشمل الأساس «مجموعتين من القواعد تُساهمان معا في بناء البنية الحملية: **المعجم** وقواعد **تكوين المحمولات**»[3]، ويمكن توضيح قواعد الأساس كما يلي:

1 . 2 . 1 . المعجم Lexique: المعجم هو عنصر من عناصر المكون الأساس، ويعتبر المخزن الذي يمد المكونات الأخرى بالمفردات، و«يقوم المعجم بإحلال المفردات العائدة إلى مؤلف معين محل عناصر الاستبدال، أي أنّه يبدأ عمله على السلسلة النهائية

[1] – يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص230

[2] – سالم محمد يزيد، توليد الجملة في النّحو الوظيفي البنى وقواعد التكوين، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد12، ع23، تصدرها كلية الآداب واللّغات جامعة بسكرة، جوان2018، ص255.

[3] - أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 12.

بعد انتهاء عمل قواعد إعادة الكتابة»[1]. أي هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المعجمية، وهذه الأخيرة تحتوي على صفات صوتية وتركيبية ودلالية تعود على تلك الوحدات. و«تتكون القدرة المعجمية للمتكلم. السامع من صنفين اثنين من المعارف: معرفة مجموعة من المفردات يتعلمها تعلما قبل استعمالها(**مفردات أصول**)، ومعرفة نسق من قواعد الاشتقاق تمكنه من تكوين مفردات "جديدة" (لم يسبق له أن سمعها أو استعملها) انطلاقا من المفردات الأصول المتعلمة (**مفردات مشتقة**)»[2]، حيث ينطلق أحمد المتوكل من فرضية تعتبر أن مفردات اللّغات الطبيعية صنفان: «"مفردات أصول" (أي مفردات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها) مثل: ما هو من باب (فعَل، فعِل، فعُل، وفعلل) ، أي الأفعال المجردة من الثلاثي والرباعي، ومفردات "مشتقة" (أي مفردات يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول، يعنى معرفة نسق من قواعد الاشتقاق تمكنه من تكوين مفردات جديدة لم يسبق له أن سمعها أو استعملها انطلاقا من المفردات الأصول المتعلّمة، مثل اشتقاق ما كان من باب (فَاعَلَ، أفْعَلَ، فَعَّلَ، افْتَعَلَ...) من الفعل الثلاثي وهذا يسمى اشتقاق مباشر، وهناك اشتقاق غير مباشر مثل ما كان من باب (تَفَاعَلَ، تَفَعَّلَ...)؛ لأنّها مشتقة من غير الأصول»[3].

وانطلاقا مما سبق، فإنّ المعجم يتكون من أطر حملية "**أصول**" مثل الفعل (كالأوزان: فَعَل وفعِل وفعّل)، وأطر "**حدود**" أصول، وبواسطة قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين أطر حملية (الحدود والموضوعات) وبتوسيع هذه الأطر ينتج لنا حدود اللّواحق.

فالمعجم يشمل الأطر الحملية كـ (الفعل) ويطلق عليه **محمول**، وأطر أخرى يطلق عليها **حدود**.

---

[1]– رفعت كاظم السوداني، المنهج التوليدي والتحويلي، دراسة وصفية وتاريخية منحى تطبيقي في تركيب الجملة في السبع الطوال الجاهليات، دار دجلة، عمان، ط1، 2009، ص 107.

[2]– علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النّحو الوظيفي، ص ص 53–54.

[3]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص12.

مثل: (طلبة اللّغة) ملتزمون

حد أو موضوع/ محمول

- شارك خالد في المسيرة

محمول حدّ

والمحمول قد يكون فعلا (جاء، خرج، أكل)

مثل: خرج الطالب (خرج هو المحمول)

وقد يكون اسما (كنز، أب، أم)

مثل: زيد جاء

وقد يكون صفة (ملتزم، منافق، كريم)

مثل: الأستاذ **طيب القلب** (محمول)

وقد يكون ظرفا(خلف، فوق، أمام)

مثل: خلف الباب ثعبان (خلف هو محمول)

1 . 2 . 2 . قواعد تكوين المحمولات: وهي قواعد يتم عن طريقها اشتقاق الأطر الحملية للبنيات الحملية واشتقاق الحدود غير الأصول، فالفعل الثلاثي المجرّد (كَتَبَ) يُعدّ أصلا، أمّا (كاتب، مكتوب، كُتّيب، كتاب...) هي مشتقة من هذا الأصل، وعليه فإنّ «مفردات اللّغات الطبيعية صنفان: "مفردات أصول" وهي المفردات التي يتعلمها المتكلم قبل استعمالها، و"مفردات مشتقة" وهي المفردات التي يتمّ تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقا من المفردات الأصول»[1]. فمهمة المعجم هو تقديم الأطر الحملية والحدود الأصول، في حين تتكفل قواعد تكوين المحمولات باشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول. ويُقصد بالإطار الحملي، البنية التي تشمل على[2]:

[1] – يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص 231.

[2] . أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص12.

أ . **المحمول:** وهو يشتمل على فعل ثلاثي مجرد مثل (كتب) منه تشتق الفروع، ويشتمل المحمول على فعل أو اسم أو صفة أو ظرف.

ب . **مقولة المحمول التركيبية:** (ف) عل)) (ا (س) م) ((ص) فة) ((ظ) رف)،

جـ . **محلاّت الحدود:** المرموز إليها بالمتغيرات (س1، س2 ... س ن).

د . الوظائف الدلالية: ((منف) ذ)، ((متق) بل)، ((مستق) بل)، ((مستف) يد) ... التي تحملها محلات الحدود.

و . **قيود الانتقاء:** وهي قيود يفرضها المحمول بالنسبة لمحلات حدوده.

1 . 3 . الوظائف الدّلالية:

1 . 3 . 1 . دلالة المحمول: تتكون البنية الحملية من **محمولات وحدود** وهما طرفا البنية، ولكل طرف منهما وظائف دلالية. والمحمول هو الواقعة أي الشّيء الذي حدث، ويمكن القول أنّه الخطاب في حدّ ذاته، وهو إمّا فعل كما هو الحال في الجملة الفعلية أو خبر كما هو الحال في الجملة الاسمية. ويعتبر أحمد المتوكّل الأطر الحملية في النّحو الوظيفي «دالة على ((**واقعة**)) (state of affairs) يقوم كل واحد من حدود المحمول بالنسبة إليها بدور (**role**) معين، وتنقسم الوقائع حسب النّحو نفسه، إلى ((**أعمال**)) (**Actions**) و((**أحداث**)) (**Process**) و((**أوضاع**)) (**Positions**) و((**حالات**)) (**Etats**)»[1].

ويمكن توضيح الوقائع حسب السياق الذي يمكن أن ترد فيه على النحو التالي:

* **الأعمال** (**Actions**): يقصد بها أحمد المتوكل «محمولات فيها (زائد حركة) و(اضطراب) تصدر عن ذات (عاقل) في العادة، فقد ترد من ذات (– عاقل) لكنها لا تكون من الجمادات و(+ مراتب) للحدث ولها القدرة على الإنجاز وعدمه»[2]، والوظيفة الدّلالية التي يأخذها منجز هذا الفعل عادة هي "المنفذ"، يعني يشترط حضور منفّذ.

مثال: ***فتح*** *الطفل الباب.* (عمل)

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 13.

[2]- أحمد المتوكل، قضايا معجمية –المحمولات الفعلية المشتقة في اللّغة العربية، ط1، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988، ص 45.

* **الأحداث: Process:** هو محمول تصدر عن ذات جامد (غير عاقل) كالرياح، المطر... وهي في النّحو الوظيفي «الذات غير المراقبة المحدثة لحدث»[1]، حيث يمكن اعتبار أن هناك قوة طبيعية تتحكم فيه وتحدث دون إرادة وقصد لها، ويشترط الحدث حضور قوة.

مثال: *سقط الكتاب فوق الطاولة*. (سقط الكتاب) هناك قوة تحمل وظيفة الحدث، فـ "الكتاب" لا قوة له على السقوط، وإنّما هو متحمل له فقط. والوظيفة الدلّالية التي تأخذها الذات المتحملة لهذا الحدث تحمل "وظيفة المتحمل"

مثال آخر: *دمر الزلزال المدن*.(دمر الزلزال) هناك قوة تحمل وظيفة الحدث، فـ "الزلزال" لا قوة له على التدمير، وإنّما هو متحمل له فقط. والوظيفة الدّلالية التي تأخذها الذات المتحملة لهذا الحدث تحمل "وظيفة المتحمل".

* **أوضاع (Positions)**: ويشترط في هذه الحالة أن تحمل الذات المرتبطة بهذا المحمول وظيفة المتموضع، ويمكن لهذا النوع من المحمول أن يدل في ذاته على المكان أو الزمان.

مثال: . *يقف المزارع بالمزرعة* (يدل على المكان، أي يبين مكان وقوف المزارع).

* **الحالات (State)**: وهي محمولات تدل على الشعور الداخلي الذي تحس به ذات العاقل مثل حالة الفرح، الخوف....

مثال: – ***فرح الطالب بنجاحه*** (يدل على الفرح)

– ***فر المجرم من العدالة***(يدل على الخوف من العقاب).

1 . 3 . 2 . الوظائف الدّلالية لمحلات الحدود: محلات الحدود هي حدود المحمولات، وهي المفردات التي يتطلبها المحمول (الفعل) وترافقه، وتشمل المشاركين في الواقعة التي

[1].– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية –البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي–، ص 87

يدل عليها، ومحلات الحدود «تفرضها قيود الانتقاء التي يوفرها هذا المنحى وتفرضها طبيعة المحمول»[1] وتنقسم إلى حدود موضوعات وحدود لواحق.

أ . **حدود موضوعات:** وهي الحدود التي تدل على ذوات مشاركة في الواقعة، كالذات المنفذ (الفاعل) والذات المتقبل(المفعول)، وعرفها "أحمد المتوكل" بأنّها «الحدود التي يقتضيها تعريف الواقعة وتعريف الواقعة لا يكون باستحضار كل ما يتعلق بالعناصر المكونة لها، أو ما تقتضيه الواقعة حتى تتحقق فعليا»[2]. يعنى مكونات وظيفية يقتضيها المحمول فلا يمكن أن نتعرف على الواقعة من دونها، فيمكن القول بأنّ وجودها إجباري.

مثل: شرب ***كنز عصيرا***

فالواقعة شرب تستدعي منفذا (كائنا حيّا) لفعل الشرب، وهذا السائل متقبل لفعل الشرب ومنها نتعرف على الواقعة، و«هذه العناصر التي لها قابلية تعريف الواقعة هي الحدود المشكّلة للواقعة ذاتها، ولهذا سميت حدود الموضوعات على اعتبار أنّها موضوعة لهذه الواقعة خصيصا ولا يصح تعريفها إلاّ من خلال هذه الحدود ولذلك عُدّت مركزية بالنسبة للمحمول»[3]، أمّا الوظائف الدّلالية التي حددها "سيمون ديك" للحدود الموضوعات، فتتمثل فيما يلي:

المنفّذ ، المتقبل، المستقبل ، والمستفيد، أداة، مكان، زمان... ووظائف أخرى قد تحملها محلات الحدود. حيث رتّبها حسب ورودها الدائم وقوة تمركزها، ثمّ راجع أحمد المتوكل هذه السلمية، والتي «تعكس درجات الأسبقية بين الحدين "المتقبل" و"المستقبل" حيث تمثّل هذه السلمية في نحو اللّغة العربية على النحو التالي:

منفّذ > متقبل > مستقبل > أداة > مكان > زمان»[4]، ويمكن توضيح هذه الوظائف كما يلي:

≠ **المنفذ:** ولقد عرفه المتوكل بأنّه « الذات المراقبة لعمل»[1]، أي الذي ينفذ المحمول

---

[1] - سالم محمد يزيد، توليد الجملة في النّحو الوظيفي البنى وقواعد التكوين، ص 258.

[2]– أحمد المتوكل، دراسات في النّحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص 33.

[3] – ياسين بوراس، "مشروع أحمد المتوكل في النّحو الوظيفي "الوظائف الدلالية"، مجلة الممارسات اللّغوية في الجزائر، يصدرها مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر ع20، قسم اللّغة والأدب، جامعة تيزي وزو، 2013، ص3

[4] – المرجع نفسه، ص4.

مثل: خرج الطالب

محمول منف/فا (فا: فاعل)

فالمكون "خرج" هو المحمول في هذه الجملة، و"الطالب" يعتبر منفذا للمحمول، فوظيفته الدّلالية هي (منفّذ) ويرمز له (منف) أمّا وظيفته التركيبية فهو (فاعل) ويرمز له (فا).

≠ **المتقبل:** هو الحدّ الذي يتقبل الفعل، ويعرفه المتوكل بأنّه «الذات المستقبلة لعملية ما قام بها مراقب(منفذ/ متموضع) أو قوة»[2]، وهو وظيفة دلالية تهدف إلى الواقعة.

مثال: يشرح الأستاذ الدرس.

محمول منف/فا متق/مف (مف: مفعول)

فالمكون "يشرح" هو المحمول، والوظيفة الدّلالية لمكون "الأستاذ" هي (منفذ) ووظيفته التركيبية (فاعل) والوظيفة الدّلالية للمكون "الدرس" هي (المتقبل) ويرمز له (متق) ووظيفته التركيبية هي (مفعول) ويرمز له (مف).

≠ **المستقبل:** المستقبل هو وظيفة دلالية للحدّ الذي يستقبل الواقعة، بمعنى أخر «الذات التي نقل شّيء ما إلى ملكيتها»[3].

مثل: أعطيت الطالبة كتابا

محمول منف/فا مستق/مف متق/مف

فالمكون (أعطى) هو المحمول و(التاء) وهو فاعل، و(الطالبة) مستقبل و(كتابا) متقبل وهذا من جانب الوظائف الدّلالية، أمّا التركيبية فهما مفعولان..

---

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية– البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي–، دار الأمان، الرباط، 1995، ص 87.

[2]– المرجع نفسه، ص 88.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يرتبط إسناد الوظيفتين (الفاعل والمفعول) بنوعية الوظيفة الدّلالية التي تحملها حدود البنية الحملية، حيث تُسند وظيفة (الفاعل) إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيس (أي: منفذ) للوجهة التي تقوم انطلاقا من الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، ولا يمكن الاستغناء عنه لأنّه هو الأساس. أمّا وظيفة المفعول فتسند إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الثانوي (مستقبل /متقبل) للوجهة تقدم انطلاقا من الواقعة الدّال عليها محمول الحمل، إذن فالوظيفة التركيبية (مفعول) تسند إلى الوظائف الدّلالية (متقبل ومستقبل).

ب . حدود لواحق: سميت لواحق لكونها لا تشكل جزءا أساسية من العناصر التي تشكل الواقعة التي يدل عليها المحمول، بل «تلعب دورا في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة كالحدّ المخصص للمكان والحدّ المخصص للزمان والحدّ المخصص لأداة وغير ذلك»[1]، ويمكن الاستغناء عنها لأنّ وظائفها ثانوية، وتضّم هذه الحدود:

≠ **المستفيد:** وهو حدّ لاحق الذي يستفيد من الفعل، فيمكن الاستغناء عنه وتبقي الجملة تامة المعنى.

مثال: ***اشتري الأب سيارة لإبنه***

محمول منفذ متقبل **مستفيد**

وتبقي هذه الجملة تامة المعنى إذا حذف المستفيد: اشتري الأب سيارة، فيعتبر المستفيد متمما للجملة يمكن الاستغناء عنه دون تغيير المعنى.

≠ **الأداة:** هي تلك الأداة التي استعملت في تحقيق الواقعة.

مثل: قوله تعالى لموسى عليه السلام: «***فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ أُضْرِب بِعَصَاكَ البَحْرَ فَانفَلَقَ***»[2]، فالحدّ(بعصاك) وظيفته الدّلالية هي أداة، أي أداة للضرب.

مثال آخر: *كتبت بالقلم*، فالوظيفة الدّلالية للحدّ(القلم) هي أداة للكتابة.

[1]– أحمد المتوكل، دراسات في النّحو اللّغة العربية الوظيفي، ص 33–34.

[2]– سورة الشعراء، الآية 63.

وليس كل حدّ مسبوق بحرف الجر يدل على أداة، بل يمكن أن يدل على المستعان به أو العلة أو السبب.

مثل: قوله عزّ وجل: «**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**»[1]، (باسم ربك) يحمل وظيفة دلالية تتمثل في المستعان به.

≠ **المكان:** وهو الحدّ الذي يدل على موضع معين يحيط بالواقعة أو كما يقول أحمد المتوكل «الموضع الذي يستقر فيه شّيء ما»[2].

مثال: – *وضعت الكتاب* ***فوق*** *المكتب*. فالمكون (فوق) يدل على مكان وضع الكتاب.

≠ **الزمان:** وهو الحدّ الذي يدل على الوقت الذي يحدث فيه شّيء معين وله علاقة بالواقعة.

مثال:– *كان الامتحان* ***البارحة***. فالمكون "البارحة" يدل على وقت إجراء الامتحان.

مثال آخر: *وصل الأستاذ* ***صباحاً***. فالمكون "صباحاً" يدل على فترة وصول الأستاذ.

≠ **العلة:** يعتبر فضلة فيأتي بعد الفعل في الجملة الفعلية ليبين علته وسبب حدوثه، وهذا في النّحو العربي، أمّا في النّحو الوظيفي فيقول "المتوكل" بأنّه «يأخذ الحد العلة الحالة الإعرابية البنوية كما في الجملتين: أ– تراجع خالد من الخوف، ب– عاقب عمر ابنه لتأديبه. ويتعين أن يأخذ الحالة إذا لم يكن مصدرا»[3]، ويقابله في النّحو العربي المفعول لأجله.

مثال : *يصوم المسلم* ***طاعة لربه***. فالحدّ (طاعة لربه) علة جعلت المسلم يصوم.

مثال آخر: *تناول المريض الدواء* ***رغبة في الشفاء***. فالحدّ (رغبة في الشفاء) علة جعلت المريض يتناول الدواء. *قم احتراماً* ***لأستاذك***. فالحدّ (لأستاذك) علة جعلتك تقف احتراماً.

≠ **المصاحب:** يقابله في النحو العربي المفعول معه، ونستنبطه من خلال الاحتكام إلى المعنى.

مثل: – ***اتركني والكتاب.***

---

[1]– سورة العلق، الآية 01.

[2]– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية –البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي–، ص 88.

[3]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص 38.

مثال آخر: *سرت مع والدي*. فالحدّ (مع والدي) يحمل الوظيفة الدّلالية المصاحب.

≠ **المصدر:** يقول المتوكل عنه : «هو الذات التي تنتقل منها شّيء ما»[1].

مثال: *سقط العصفور من العش*.(فالحدّ من العش) يدل على مصدر سقوط العصفور.

≠ **الحال:** وهو الحدّ الذي يدل على هيئة من الهيئات لها ويتعلق بالواقعة، وعرفه "المتوكل" بقوله: «الذات المتسمية بحالة»[2]. هو نفسه في النّحو العربي.

مثل: *قطعت الطريق راكضاً*. فالحال هو "راكضاً" يبين كيفية وحالته أثناء قطع الطريق، فيحمل الوظيفة الدّلالية ألا وهي الحالة.

مثال آخر: *جلس العجوز علي الأريكة* ***متكئاً*****.** فالحال هو "متكئاً" يبين الكيفية وحالة ووضعية جلوس هذا العجوز على الأريكة، فيحمل الوظيفة الدّلالية ألا وهي الحالة.

كانت الوظائف الدّلالية «في أدبيات النّحو الوظيفي الأولى (ديك 1978) تحصر في الأدوار الدّلالية (منفذ، متقبل، هدف، أداة، زمان...) التي تسند إلى حدود الحمل وفقا لمساهمة الذوات المحال عليها في الواقعة الدّال عليها المحمول»[3]. يعنى بها الأدوار التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات للواقعة التي تدل عليها المحمول وتتمثل في المنفذ، المتقبل، المستقبل، الأداة، المكان، الزمان، الحال وتسند إلى الحمل فيحدّد الموضوع. تسند الوظائف الدّلالية للمكون وفق دوره في تحديد الواقعة. وقد لاحظ "أحمد المتوكل" أنّ «اللّغة العربية من اللّغات التي تضيف إلى الوظائف الدّلالية المعروفة (كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة وغيرها) وظائف خاصة كوظائف "التمييز" و"المستثنى" و"الحدث" (المفعول المطلق)»[4]. ويضيف إلى هذا أنّه يمكن أن يرد «في لغات أخرى، لكن هذه الوظائف في اللّغة العربية (وما ينامطها من اللّغات) تتميز بسمتين: أولهما اطراد ورودها وثانيتهما اختصاصها بتراكيب

---

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية –البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي–، ص 88.

[2]– أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص 87.

[3]–أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية– بنية الخطاب من الجملة إلى النّص–، دار الأمان، الرباط، 2001، ص 106.

[4]–أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، ط1، دار الأمان، المغرب، 2003، ص 171.

معينة مرصودة لها»[1]. أي أنّها أكثر ورودا في اللّغة العربية منها في اللّغات الأخرى ومثلها المتوكل بوظيفة "الحدث"(هو المفعول المطلق في القديم)، وبهذا عاد إلى التراث واستخرج أشياء أغنى بها هذه النّظرية.

2 . البنية الوظيفية (قواعد إسناد الوظائف)

يتمّ الانتقال من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية عن طريق تطبيق مجموعة من قواعد إسناد الوظائف وهي الوظائف الدّلالية التي تمّ ذكرها في العنصر السابق، والوظائف التركيبية والوظائف التّداولية والتي سيتم ذكرها فيما يلي:

2 . 1 . الوظائف التركيبية: تتمثل الوظائف التركيبية في وظيفتي الفاعل والمفعول.

أ . الفاعل: والفاعل «هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل معلوم تام أو شبهه مذكور قبله ودل على من فعل الفعل»[2]، أي أنّه يرد مرفوعا، ولا يرد إلاّ بوجود فعل يقيده. ويعتبر الفاعل المحرك الأساس للفعل إذ لا يمكن تصور فعل ما لم يوجد فاعل، وهذا الأخير يمكن إضماره لكن لا يجوز حذفه كونه عمدة في الجملة الفعلية. وتسند وظيفة الفاعل في النّحو الوظيفي «إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل»[3]، فلا يمكن الاستغناء عن الفاعل، إذ يعتبر مكونا أساسيا في البنية الحملية الأصلية.

ب . المفعول: يأتي المفعول من حيث الرتبة بعد الفاعل، ويقصد به «اسم دل على ما وقع عليه فعل الفاعل، ولم تغير لأجله صورة الفعل»[4]، لا يعتبر المفعول مكوّنا أساسيا في الجملة، إذ يمكن الاستغناء عنه دون أن يختل المعنى ولهذا سمي بالفضلة، وهذا ما

---

[1]–أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، ص 171.

– السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية حسب منهج متن الألفية لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن [2]. عقيل والأشمونى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1955، ص113

[3] – أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص 19.

[4]– السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية حسب منهج متن الألفية لابن مالك، ص193.

يخالف المبتدأ والفاعل ونائبه الذي يعتبر عمدة الجملة، وبالرغم من أنّه فضلة يمكن أن نحتاج إليه في بعض المواضع ولا يصح حذفه في البعض الأخر.

فقد لاحظ "أحمد المتوكل" أن «المكون الذي يشغل الوظيفة التركيبية المفعول، يشغل بالضرورة وظائف دلالية كالمتقبل والمستقبل(...)، وبناء على ذلك جعل من تلك الوظائف الدّلالية التي تشغلها بعض مكونات الجملة في إسناده وظيفة المفعول لأحد تلك المكونات»[1]. فتعريف وظيفة المفعول في النّحو الوظيفي لا ينطبق على مفهوم المفعول به عند نحاة العرب، لأنّ المفعول حسب النّحو الوظيفي هو أن: «تسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدّال عليها محمول الحمل»[2]، فالملاحظ أن المفعول يأخذ الحالة الإعرابية النصب، سواء في النّحو الوظيفي أو في النّحو العربي.

تسند الوظيفة التركيبية للمكون الذي يحدّد الوجهة التي تقدم منها الواقعة، لذلك يسميها سيمون ديك" الوظائف الوجهية"، والحدود الوجهة كما يحددها المتوكل حدان اثنان: «الحدّ المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والحدّ المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول»[3]، فالوظائف التركيبية في النّحو الوظيفي وظيفتان؛ فتسند وظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيس للوجهة، والمفعول تسند وظيفته إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة. ويذهب "أحمد المتوكل" إلى أنّ الوظيفتين التركيبيتين السابقتين يتمّ إسنادهما وفقا لسلمية الوظائف الدّلالية التالية:

منفّ > متق > مستق > مستف > أد > مك > زم...

فا	+	+	+	+	+	+	+
مف	**X**	+	+	+	+	+	+

[1]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ط1، دار الكتاب الجديد المنجدة،2010، ص 215.

[2]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، الوظيفة المفعول في اللّغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987، ص 19–20.

[3]– المرجع نفسه، ص 20.

يفاد من هذه السلمية أنّ الوظيفة التركيبية الفاعل تسند إلى المكون الحامل للوظيفة الدّلالية المنفذ ثمّ إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلالية المتقبل ثمّ الحامل للوظيفية الدّلالية المستقبل وهكذا دواليك... كما يفاد من نفس السلمية أنّ الوظيفة التركيبية المفعول تسند بالدرجة الأولى إلى المكون الحامل للوظيفة الدّلالية المتقبل ثمّ إلى المكوّن الحامل للوظيفة المستقبل وهكذا دواليك...[1]، فالوظيفة التركيبية المفعول تُسند إلى حامل الوظائف الدّلالية كلها ما عدا حامل الوظيفة الدّلالية المنفذ التي تُسند فقط إلى الفاعل.

مثال: *ضرب كنز وسيم*.

في الجملة السابقة أسندت وظيفة الفاعل إلى المكون "كنز" بوصفه المنظور الرئيس للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة، ووظيفة المفعول أسندت إلي المكون "وسيم" باعتباره حدّ ثانوي.

ويتم إسناد وظيفة الفاعل والمفعول بإضافة رمزهما(فا) للفاعل و(مف) للمفعول للحدين من حدود البنية الحملية.

مثل: *ألف كنز قصيدة*.

(ألف **ف** (س1: كنز (س1)) منفذ

(س2: قصيد (س1)) متق

وعند إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س1) و(س2) الحاملين للوظيفتين الدّلاليتين المنفذ والمتقبل فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية التي هي:

كتب **ف** (س1: زيد (س1)) **منف فا** (س2: قصيدة (س3)) **متق مف**.

ويذهب "أحمد المتوكل" إلى أنّ «أهم مؤشر لورود الفاعل في اللّغة العربية إمكان إسناده لغير المكون المتقبل أو المكون المستقبل أو إلى اللاحقين المكاني والزماني، كما يتبين من الأمثلة التالية:

أ – شوهدت **المباراة**

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص16.

ب-أعطيت **هند** خاتم ماس

ج-سير **فرسخان**

د-صيم **يومُ عرفات** »[1].

نجد أن المتوكل يتفق مع نحاة العرب في كون «المكون الحامل للوظيفة التركيبية (الفاعل)... يأخذ الحالة الإعرابية الرفع التي تقتضيها وظيفته التركيبية أيّا كانت وظيفته الدّلالية أو التّداولية»[2]، أي أنّه لم يخرج عن القواعد التي وضعها النحاة العرب، إذ يتفق نحوه مع النّحو العربي في كون أنّ الفاعل يرد مرفوعا. ويختلف المتوكل عن النحاة العرب في الحالة التي يتمّ توضيحها **بالمثال التالي:**

. أُكلت التفاحةُ

تعتبر لفظة "التفاحة" في النّحو العربي نائب الفاعل، في حين أنّها أخذت في النّحو الوظيفي وظيفة الفاعل، فوظيفة المكون "التفاحة" تعتبر الوظيفة التركيبية بمقتضى وظيفة دلالية "المتقبل".

2 . 2 . الوظائف التّداولية: ينبني مشروع "أحمد المتوكل" على الوظائف التّداولية للّغة العربية، فقد ألّف كتابا خاصا بهذا الجانب عنونه بـ"**الوظائف التّداولية في اللّغة العربية**"، وهذه الوظائف هي التي تميز هذا النّحو عن غيره من الأنحاء ولاسيما النّحو العربي، وتعتبر الوظائف التّداولية الهدف الأساس الذي وضع النّحو الوظيفي من أجله، وتنحصر في وظائف داخلية وأخرى خارجية.

و«تسند الوظائف التّداولية إلى مكونات الجملة طبقا للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة»[3]، حيث يرتبط إسناد الوظائف التّداولية بالمقام، و«تتكفل هذه الوظائف التّداولية بتحديد العلاقات بين مكونات الحمل (الجملة) على حسب التواصل بين

[1]- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي أصول وامتداد، ص 92.

[2]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 47.

[3]-أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية-مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللّغة العربية، ص 17.

المتكلم والمخاطب، أو الوضع التخابري بينهما، منها وظيفتان داخليتان؛ هما البؤرة والمحور ووظيفتان خارجيتان؛ هما المبتدأ والذيل، وعددها خمسة عند أحمد المتوكل الذي زاد واحدة على تلك الوظائف وهي وظيفة المنادى»[1]. فعن طريق التواصل بين المتكلم والمخاطب يتم تحديد العلاقات بين مكونات الجملة (الحمل) والوظائف التّداولية هي المسؤولة ذلك، يحدّد سيمون ديك هذه الوظائف في وظائف داخلية (البؤرة والمحور) ووظائف خارجية المبتدأ والذيل، ويضف إليها أحمد المتوكل وظيفة أخري وهي "المنادى".

تُستند الوظائف التركيبية إلى مكونات الجملة قبل الوظائف التّداولية لأنّ بعض الوظائف التّداولية تستند بالدرجة الأولى إلى مكونات تحمل وظائف تركيبية.
وقد صنّف "أحمد المتوكل" فيما يخص هذه الوظائف في اللّغة العربية إلى وظائف داخلية وأخرى خارجية، وذلك بالنّظر إلى موقعها من المحمول وهو نفس تقسيم "سيمون ديك" للوظائف.

2 . 2 . 1 . الوظائف الداخلية: لقد خصص "أحمد المتوكل" الجزء الأول من كتابه "الوظائف التّداولية في اللّغة العربية" للوظيفتين البؤرة والمحور. وهي وظائف تسند وفقا للسياق المقامي والمقالي إلى مكون داخل الجملة نفسها، أي أنّها عبارة عن علاقات تقوم بين مكونات الجملة على أساس المقام الذي تنجز فيه الجملة، فهي إذن تقوم على البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام، وهي تحدد وضع المكونات داخل هذه البنية التي تقوم بتحديد العلاقات بين مكونات الجملة حسب التواصل بين المتكلم والمخاطب أو ما يسمى بالوضع التخابري (التواصلي).

أوّلا . البؤرة: (Focus) اعتمد "أحمد المتوكل" نفس تعريف "سيمون ديك" الذي ينصّ على أنّ البؤرة «تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة»[2]، يقصد المعلومة الجديدة التي يجهلها المخاطب أو يشكّ في صحتها، أي المعلومة

[1]–عبد الفتاح الحموز، نحو اللّغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، ص 110.
[2]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 28.

الجديدة المشتركة بين المتكلم والمخاطب (المتكلم في حالة استفهام والمخاطب في حالة الإخبار) وهي وظيفة تربط بين المكونات داخل الجملة وعلى أساسها نستنتج نوع هذه البؤرة (عبارة عن علاقة ترابط المحمول مع باقي المكونات). وهذا ما يبينه هذا الشكل[1]:

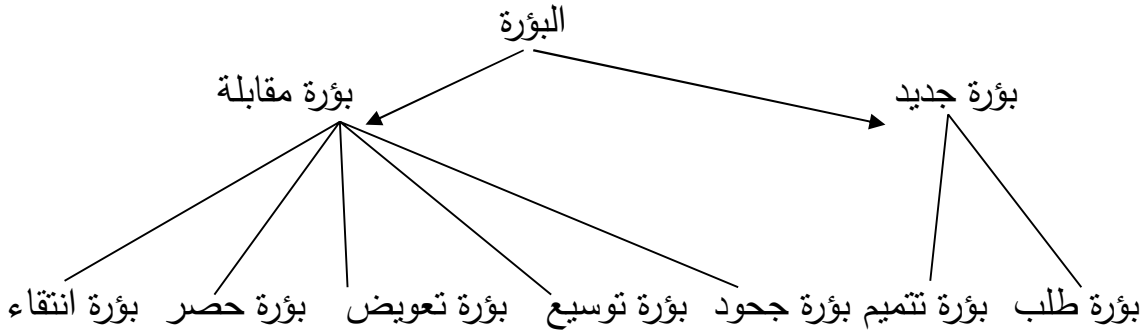

ويحدّد أحمد المتوكل في كتابه "قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية" معنى البؤرة ليس بالنظر إلى «مخزون المخاطب فحسب بل كذلك في المعلومات التي لا تتطابق، أي في معلومات المخاطب التي لا توافق معلومات المتكلم. **مؤدّى** ذلك أن ما يمكن أن يضيفه المتكلم إلى مخزون المخاطب ليس معلومة جديدة لا يملكها المخاطب فحسب بل كذلك معلومات تعدّل أو تصحّح أو تعوض معلومة في مخزون المخاطب يعدّها المتكلم مستوجبة للتعديل أو التصحيح أو التعريض»[2]. فالبؤرة تعبّر عن كل من المتكلم والمخاطب حسب المعلومة التي يتلقاها المخاطب أو يصدرها المتكلم.

ويعتبر السياق العنصر الذي يساعد في معرفة البؤرة، وعند المتوكل تشمل بؤرتين من حيث طبيعتها "بؤرة الجديد" و"بؤرة المقابلة"، ومن حيث مجالها يميز بؤرتين هما "بؤرة المكون" و"بؤرة الجملة".

أ . بؤرة الجديد:New focus بؤرة الجديد هي البؤرة التي «تسند إلى العبارة (مكون أو حمل) الحاملة للمعلومة التي يجهلها المخاطب أو المتكلم (في حالة الاستفهام)»[3]، يعنى هذا

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية– بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص 118.

[2]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– أحمد المتوكل، دراسات نحو اللّغة العربية، ص 130.

أن المخاطِب يجهل تماما المعلومة أي أنّه في حالة تساؤل (فهو يتعرف على المعلومة الجديدة من خلال هذه البؤرة).

مثل: – *من جاء هذا اليوم؟*

بؤرة جديد (لأنّنا نجهل من سيأتي هذا اليوم، فهنا إما أنّنا نجهل تماماً أنّ شخصا ما سيأتي، أي المعلومة التي نتلقاها جديدة، أو نعرف أن أحدهم سيأتي لكن نجهل من يكون) . ***(جاء) وسيم.***

وفي موضع آخر يعرفها "المتوكل" بقوله: «المكون الحامل للمعلومة التي لا تتوافر في مخزون المتكلم (بؤرة طلب) ولا في مخزون المخاطب (بؤرة تتميم). واقترحنا تسميتها، في الحالة الأولى "بؤرة طلب" لأنّ المتكلم يطلب من المخاطَب أن يمده بمعلومة لا تتوافر في مخزونه وتسميتها، في الحالة الثانية "بؤرة تتميم" لأنّ المكون المعنى بالأمر يحمل معلومة تتمّم مخزون المتكلم. وكان بالإمكان، وربما من الأنسب، أن نطلق على فرعي بؤرة الجديد "بؤرة استتمام" وبؤرة تتميم على التوالي»[1]. أي تسند إلى الحامل المعلومة التي يجهلها المخاطب وهي المعلومة التي لا يشترك فيها المتكلم والمخاطب، وبؤرة الجديد تنقسم إلى بؤرتين هما بؤرة طلب وبؤرة تتميم وسنتطرق إليها لاحقاً.

وتطبق على هذه البؤرة طبقة مقامية تتمثل في:

«مقام (1): يجهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إياه(أو يعتبر المتكلم أن المخاطب يجهلها).

مقام (2): يجهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاؤه إياه (في حالة الاستفهام)»[2]. هذا يعنى أنّ في المقام الأول يظّن المتكلم أن المخاطب يجهل المعلومة التي يقصد المتكلم تقديمها له، أمّا المقام الثاني فالمتكلم هو الذي يجهل المعلومة التي يطلب من المخاطب. تشمل بؤرة الجديد على بؤرة طلب وبؤرة تتميم.

[1]– أحمد المتوكل، دراسات نحو اللّغة العربية ، ص 119.

[2]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 29.

***بؤرة طلب:Requisite focus** هي «وظيفة تداولية تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يطلب المتكلم إضافتها إلى مخزونه»[1]، أي تسند للمكون الحامل للمعلومة التي تتوفر في مخزون المتكلم.

مثل: . ماذا تفعل؟ / . ماذا تريد؟

متـــــــى سيأتي كنز؟ (يكون بؤرة طلب.)

اسم استفهام

***بؤرة تتميم:Completive focus** هي «وظيفة تداولية تسند إلى المكون الحامل للمعلومة المضافة»[2].

مثال: (وهو الرّد على السؤال السابق):

- **لا شّيء** . ←(بؤرة تتميم)
- *أريد* ***قلم***.←(بؤرة تتميم)
- *سيأتي كنز* ***بعد العيد.***

بؤرة تتميم

فالجملة "**لا شّيء**" تكون جواباً للسؤال "**ماذا تفعل؟**" فالمخاطب يعلم أنك تفعل شيئا ما، ولكنه لا يدري ما هو ذلك الشيء فالجملة "**لا شّيء**" هي معلومة يجهلها المخاطب وبهذا فهي بؤرة جديد.

والجملة "**أريد قلم**" تكون جواباً للسؤال "**ماذا تريد؟**"؛ فالمخاطب يعلم أنك تريد شيئا ما، ولكنه لا يعرف ما هو ذلك الشيء فالجملة "**أريد قلم**" هي المعلومة التي يجهلها المخاطب، إذن هي بؤرة جديد.

فالجملة "سيأتي كنز **بعد العيد**" تكون جواباً للسؤال "متي سيأتي كنز؟"؛ فالمخاطب يعلم بمجيء كنز، ولكنه يجهل التوقيت فالجملة "بعد العيد" هي المعلومة التي يجهلها المخاطب، إذن هي بؤرة جديد.

---

[1] – محمد الحسين مليطان، نظرية النّحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014، ص57.

[2] – المرجع نفسه، ص 56.

ب . **بؤرة المقابلة:Contrastive focus** عرف "المتوكل" بؤرة المقابلة بأنّها «البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها»[1]، يعنى أنّ وظيفة هذه البؤرة أن تثبت وتؤكد وتصحح وتزيل الشكّ والغموض والإبهام والإنكار لدى المخاطب.

مثل: – أوسيم قابلت اليوم أم كنز.

فالمخاطب يشك في المعلومة ويريد من المتكلم تحديد المعلومة الصحيحة من الخيارات التي قدمها له، فهو لا يجهل المعلومة وإنّما شك بها إذن فهي بؤرة مقابلة.

– **وسيم قابلت اليوم لا كنز.**

بؤرة مقابلة

وتظهر من خلالها طبقتين مقاميتين هما:

– **الطبقة المقامية الأولى**: وتضّم:

«**مقام (1):** يتوفر المخاطب على مجموعة من المعلومات، ينتقي المتكلم للمخاطب المعلومة التي يعتبرها واردة.

مقام (2): يتوفر المتكلم على مجموعة من المعلومات. يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة (في حالة الاستفهام)»[2]، يظهر من خلال المقام الأول أن المخاطب له مجموعة من المعلومات يشكّ في أحدهما، فيزول الشكّ عندما يختار المتكلم المعلومة التي هي صحيحة، أمّا المقام الثاني يأتي على شكل طلب أي يطلب المتكلم من المخاطب إبلاغه بالمعلومة الصحيحة.

. الطبقة المقامية الثانية: «يتوفر المخاطب على المعلومة التي يعتبرها المتكلم معلومة غير واردة»[3]، يتبين من خلال هذه الطبقة أن المتكلم يصحح للمخاطب من معلومة خاطئة.

. بؤرة جديد: *قابلت كنزا اليوم (لا وسيم)*

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص29.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها، 29.

[3]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

. بؤرة المقابلة: *كنزا قابلت اليوم (لا وسيم)*

وتضّم بؤرة المقابلة بؤرة جحود، بؤرة توسيع، بؤرة تعويض، بؤرة حصر، بؤرة انتقاء.

* **بؤرة الجحود:** «تسند إلى المكون الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدها المتكلم غير واردة. وترد بؤرة الجحود، عامة، في سياق النفي»[1]، بمعنى أنّها تدل على معلومة موجودة في مخزون المخاطب، ويعتبرها المتكلم غير واردة وترد على صيغة النفي.

مثل: – ***ذهب خالد إلى باريس.***

– ***لم يذهب خالد إلى باريس.***

* **بؤرة التعويض:Replacing focus** وسميت ببؤرة التعويض إذ «يعوّض المتكلم المعلومة التي يراها غير واردة بمعلومة أخرى، فتسند بؤرة التعويض إلى المكون الحامل لهذه المعلومة، بذلك تتوارد البؤرتان، بؤرة الجحود وبؤرة التعويض في نفس الجملة»[2].

مثل: لا، لم يذهب خالد إلى باريس فحسب بل **كذلك إلى كند**.

بؤرة تعويض

***بؤرة الحصر:Restring focus** «ترد بؤرة الحصر في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمنا لمعلومة واردة ومعلومة يعدها المتكلم غير واردة»[3].

مثل: ما قبلت البارحة إلاّ **كنزا**.

بؤرة حصر.

* **بؤرة الانتقاء:Selecting focus** «تسند إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين مجموعة من المعلومات على اعتبار أنّها المعلومة الواردة»[4]، وهو اختيار المعلومة بين مجموعة من المعلومات.

---

[1]– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية –بنية الخطاب من الجملة إلى النّص–، ص119.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص 120.

[4]– أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص149.

مثل:– *أتشرب شايا أم قهوة أم لبنا؟*

– *أشرب* ***قهوة.***

بؤرة انتقاء

*** بؤرة التوسيع (بؤرة الإضافة):Extending focus** سميت بؤرة الإضافة لأنّها «تسند إلى المكون الدّال على المعلومة المضافة إلى الرصيد الإخباري السابق للمخاطب»[1]. يعنى أن يعطي معلومة ثم يضيف معلومة أخرى للمعلومة الأولى.

مثال: – *ما رأيت خالدا فحسب بل* ***زيدا كذلك.***

بؤرة توسيع

ويمكن أن نفرق بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة انطلاق من السؤال والجواب، فمثلا قولنا: ***من جاء؟*** الجواب: ***جاء خالد***، فيعتبر المكون "خالد" مكونا يحمل بؤرة الجديد، لأنّ المخاطب في حالة يجهل من الذي جاء أو من الذي سيأتي. وأمّا في قولنا: ***من جاء خالد أم علي؟*** الجواب: ***الذي جاء هو خالد*** أو (*خالد هو الذي جاء*) فيعتبر "خالد" مكونا يحمل بؤرة مقابلة، لأنّ أمام المخاطب معلومتان ويريد الصحيحة منهما.

أمّا من حيث المجال، فإنّ المتوكل يميز بين نوعين من البؤرة، هما:

أ . بؤرة المكون:Focus of constituent ويعرفها مليطان بقوله: «وظيفة تداولية تسند إلى مكون من مكونات الجملة»[2]، أي نسند وظيفة البؤرة إلى مكون من مكونات الحمل.

[1]– – أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص 145.

[2]– محمد الحسين مليطان، نظرية النّحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص58.

مثال: – *عاد علي من السفر* ***البارحة.***
بؤرة مكون

– حدثني صديقي البارحة عن **مقالاته.**
بؤرة مكون

ب . بؤرة الجملة:Clause focus تعتبر بؤرة الجملة «وظيفة تداولية تسند إلى الجملة برمتها وليس إلى مكون من مكوناتها»[1]، أي نسند وظيفة البؤرة فيها إلى الحمل بكامله وليس إلى عنصر من عناصره.

مثال: ***ما الجديد؟ نجحت في مسابقة دكتوراه.***
بؤرة جملة

والموضوع الأساس في البؤرة هي المعلومة الجديدة التي لا يعرفها المتلقي والتي يصب عليها اهتمامه.

مثل: الامتحانات ستكون **الأسبوع المقبل.**
بؤرة بؤرة

فمن خلال هذه الجملة قد تكون "الامتحانات" هي البؤرة، وقد يكون "الأسبوع المقبل" على حسب المعلومة التي يرى المتلقي أنّها تحمل معلومة جديدة بالنسبة له، فإذا كان يعلم بالامتحانات ويجهل التوقيت فإنّ البؤرة هي الأسبوع المقبل، وإذا كان يعلم بالتوقيت ويجهل الامتحانات فإنّ البؤرة هي الامتحانات.

ثانيا . المحور: Topic أخذ "أحمد المتوكل" تعريفه للمحور عن "سيمون ديك"، وهو كما يلي «تسند وظيفة "المحور" Topic إلى المكون الدّال على ما يشكل "المحدث عنه" داخل الحمل (Predication)»[2]، أي هو المكون الدّال على المكون الذي يكون محط الحديث عنه في الجملة، وهو الأساس الذي نتحدث عنه. ويعرّف المتوكل المحور في سياق آخر قائلا: «يحمل الوظيفة المحور الموضوع أو اللاحق المحيل على الذات (شخص أو شّيء أو

[1]– محمد الحسين مليطان، نظرية النّحو الوظيفي الأسس النماذج والمفاهيم، ص 57.

[2]– المرجع نفسه، ص 69.

غيرهما) التي تشكل "محط الحديث" في موقف تواصلي معين»[1]، أي أنّه الذات التي يتمّ التّحدث عنها أو المتحدث عنه في الجملة، ويقصد "بمحط الحديث" أن الحديث يتجه نحوه فيكون هو المحدث عنه أثناء عملية التواصل.

مثال: *يشرح **الأستاذ** الدرس.*

محور

يعتبر "الأستاذ" هو محور الحديث والمقصود "بمحط الحديث" ، أي العنصر الذي تتحدث عنه الجملة.

ويرى "المتوكل" أنّ «اللّغة العربية لا تختلف عن غيرها من اللّغات، في كونها تنزع كغيرها إلى تجميع وظيفة "المنفذ" ووظيفة "الفاعل" ووظيفة "المحور" في مكون واحد، وهو ما يطلق في أدبيات اللسانيات النمطية مصطلح "الفاعل النموذجي"...»[2]، أي تستند وظيفة المحور في الغالب إلى المكون الحامل للوظيفة الدّلالية المنفذ، والوظيفة التركيبية الفاعل.

ويوضّح أحمد "المتوكل" الموقع الذي يحتله المحور في اللّغة العربية ذاهبا إلى أنّه «يحتل موقعين خاصين: الموقع صدر الحمل(...) والموقع المتوسط بين موقعي الفاعل والمفعول(...)»[3]. أمّا عن الحالة الإعرابية للمحور فإنّه يأخذ وفق ما تقتضيه وظيفته التركيبية (الفاعل والمفعول) أو وظيفة دلالية.

لقد ميّز سيمون ديك بين أربعة أصناف من المحاور: محور جديد، محور معطي، محور فرعي، محور معاد، لكن المتوكل أعاد النّظر في هذا الشّأن فصنفه على النحو التالي[4]:

---

[1]– أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي، ص 94.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص 254.

[4]– أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية– بنية الخطاب من الجملة إلى النّص–، ص 114.

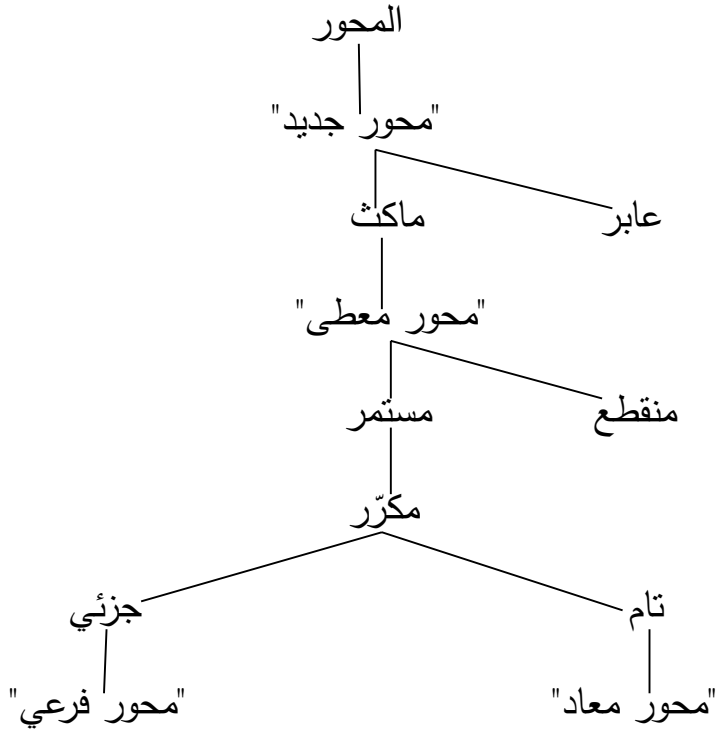

من خلال الشكل السابق يتضح أن المحور الجديد هو المكون الذي استخدم لأول مرة ، وقد يكون إما عابرا أو ماكثا ليتحول إلى محور معطى(استخدم لثاني مرة بعد المحور الجديد بهدف الحفاظ على تنسيق وتماسك الخطاب)، وهذا الأخير إما يستمر إلى النهاية أو ينقطع، إذا استمر فذلك يكون عن طريق التكرار فإذا كان تاما فيكون محورا معادا، وإذا كان جزئيا فيكون محورا فرعيا.

. 2 . 2 . الوظائف الخارجية Externl functions:

لقد خصص "أحمد المتوكل" للوظائف التّداولية الخارجية الجزء الثاني من كتابه "الوظائف التّداولية في اللّغة العربية" وتتمثل في وظيفتي المبتدأ والذيل، وبعد ذلك أضاف وظيفة المنادى. وهي وظائف تسند وفقا للسياق المقامي والمقالي إلى مكون يتموقع خارج حمل (الجملة)، وسميت بالخارجية لأنّها تسند إلى مكونات تتموقع خارج البنية الحملية.

أ . المبتدأ: (Theme) كما اعتدنا أن المبتدأ في اللّغة العربية هو الذي يتصدر الكلام ويكون معرفا **مثل:** زيد قائم، وسمي مبتدأ لأنّ الجملة تبتدئ به، والمبتدأ هو «الاسم

الصّرِيحُ، أو المؤَوَّلُ بهِ، ألْمُجَرّدُ من العوامل اللّفظيّة»[1]، يعتبر المبتدأ عمدة بالنسبة للجملة الاسمية ويأتي اسما ظاهرا مفردا أو مؤولا في الجملة، ويأتي مرفوعا.

والمبتدأ في النّحو الوظيفي ليس وظيفة تركيبية كالفاعل والمفعول إنّما هو وظيفة تداولية، وأشار "المتوكل" إلى أنّ «المبتدأ (theme) هو ما يحدد مجال الخطاب (universe of discourse) الذي يعتبر الحمل(predication) بالنسبة إليه واردا (relevant)»[2] ،

إن تعريف المتوكل للمبتدأ هو نفس تعريف سيمون ديك، حيث يعتبر في النّحو الوظيفي وظيفة خارجية لأنّه يستند إلى مكون خارج الحمل، فهو ليس وظيفة تركيبية كالفاعل والمفعول، وإنّما هو وظيفة تداولية له ميزة تميزه عن بقية الوظائف إمّا الدّلالية أو التركيبية.

مثل: – **زيد**، قام أبوه

مبتدأ

يعتبر "زيد" المبتدأ و"قام أبوه" بنية حملية.

"زيد" خارج البنية الحملية لأنّ زيد منفصل عن الفعل.

مثل: كنز، سافر أخوه.

مبتدأ

"كنز" هو المبتدأ و"سافر أخوه" بنية حملية.

ويشترط في المبتدأ أن يكون:

– بينه وبين الجملة الحملية فاصلة(،)، ويقع على يمين الحمل.

– أنّ يكون عبارة تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادراً على معرفة ما تحيل إليه ويطلق عليه "عبارة محيلة".

– أنّه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التّداولية.

[1]– السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية، ص125.

[2]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 115.

يتفق المتوكل مع النحاة القدامى في سبب إحالية المبتدأ، حيث رأى النحاة القدامى أن المبتدأ يجب أن يرد معرفة ويقول في هذا الشأن بن يعيش: «اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والإخبار عن النكرة لا فائدة منه»[1]. وهي نفس الفكرة التي طرحها المتوكل في النّحو الوظيفي، إذ يقول: «يجب في المبتدأ أن يكون عبارة محيلة، أي أن يكون المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه»[2]، يعنى هذا أن يحدد المجال الذي يعتبر إسناد الحمل إليه واردا بمعنى أن يكون المبتدأ صالحا للإحالة على ما بعده، ويكون المخاطب قادرا على التعرف على ما يحيل إليه المبتدأ، فالإحالة على المجهول لا تفيد.

بخصوص إحالية المبتدأ، يعترف أحمد المتوكل أنّ النحاة القدامى قد سبقوه إلى القول بذلك، إذ يقول: «انتبه النحاة العرب القدماء إلى علة إحالية المبتدأ حيث أشاروا في معرض حديثهم عن ضرورة تعريف المبتدأ إلى أن ((الإخبار عن المجهول لا يفيد)) (...) والفكرة الأساسية في التعليل الذي يقترحونه تظل واردة بالنسبة للمبتدأ كما عرفناه: فمن مقومات نجاح عملية التخاطب نفسها أن يتفق المتكلم والمخاطب على مجال التخاطب، أن يتعرف المخاطب على ما سيحدّث عنه قبل أن يحادث»[3]. رغم أن المتوكل يتفق مع النحاة القدامى، إلاّ أنّه يخالفهم في بعض الأمور كقضية التقديم وتأخير المبتدأ، حيث يرى القدامى أنّه يجوز تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة (فيه معنى الاستفهام). أمّا المتوكل فيرى أن المبتدأ واحد وهو ذلك المكون الخارجي.

مثل: ***زيد***، *سافر أبوه*

مبتدأ (لأنّه مكون خارجي فهو خارج البنية الحملية).

يختلف المبتدأ عن المحور رغم اشتراكهما في جملة من الخصائص، كأن يتصدر كلاهما الجملة، ويكون كل واحد منهما محدثا عنه، و«الفرق الأساسي بين المبتدأ والمحور هو

[1] – ابن علي ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، ج1، ص 85.

[2] – أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 120.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أن المبتدأ وظيفة خارجية، في حين أن المحور وظيفة داخلية، أي وظيفة من الوظائف التي تنتمي إلى الحمل»[1]، فالفرق الأساس بين المبتدأ والمحور هو أن المبتدأ يرد خارج البنية الحملية، عكس المحور الذي يرد داخل البنية الحملية. وهناك فرق آخر بين المبتدأ والمحور هو أن المحور ليس شرطا أن تكون له الصدارة في الجملة، بينما المبتدأ ينبغي أن يلحق المكون الذي يتصدر الجملة.

مثل: *قدمت* ***للطالبة*** *الجائزة*

محور بؤرة

الغرفة *جدرانها ملطخة.*

محور بؤرة

زيد، *سافر أخوه.*(زيد لم يشارك في العمل فهو خارج البنية الحملية).

مبتدأ

أمّا الفرق بين المبتدأ والبؤرة فيتمثل في أن البؤرة تحمل معلومة جديدة يجهلها المخاطب أو يشك فيها، بينما المبتدأ يشكل نقطة معرفية مشتركة بين المتكلم والمخاطب زيادة على أن البؤرة وظيفة تسند إلى مكون داخل الحمل بينما المبتدأ وظيفة خارجية.

مثل: **المتظاهرون**، رجعوا من المظاهرات منتصرين.

مبتدأ (فهنا المبتدأ خارج البنية الحملة)

مات **صالح البارحة**.

بؤرة

فالبؤرة هنا داخل البنية الحملية على عكس المبتدأ يكون خارج البنية، ففي هذا المثال قد يكون صالح بؤرة، وقد تكون البارحة هي البؤرة حسب المستمع فإذا كان مثلا صالح بصحة جيدة فجأة سمعنا خبر وفاته، نستغرب كيف مات وبذلك يكون صالح هو البؤرة،

[1] – أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 132.

ولكن إذا عرفنا أنّه (صالح) في المستشفى ثم وصلنا خبر وفاته، نستغرب لتوقيت وفاته أي لماذا لم نعرف أنّه مات البارحة، وبالتالي تكون البارحة هي البؤرة.

ب . الذيل:Tail: تعد وظيفة الذيل من الوظائف التّداولية الخارجية التي نجدها في اللّغة العربية، حيث لاحظ "أحمد المتوكل" أنّ تعريف "سيمون ديك" للذيل بحاجة إلى تعديل، ويتمثّل تعريف سيمون ديك فيما يلي: «يحمل الذيل المعلومة التي توضّح معلومةً داخل الحمل أو تعدلها»[1]. هو الذي يوضح المعلومة داخل البنية الحملية (الجملة)، يعني أنّ للذّيل دوران: تعديل وتوضيح.

وفي هذا الصدد يحدد "المتوكل" للذيل دورا ثالثا بقول: «يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها أو يصحّحها»[2]. فالدور الثالث للذيل في اللّغة العربية (حسب المتوكل) هو التصحيح.

مثال: *أضربَ الطلبة اليوم، بل الأساتذة*

ويتّسم الذيل بمجموعة من خصائص وهي[3]:

– يلى المكون الذيل في العملية التخاطبية الخطاب ذاته، إذ أن الغرض منه التعليق على معلومة واردة في الخطاب السابق لتوضيحها أو تعديلها أو تصحيحها.

– يعكس ترتيب مكون الذيل في الجملة ما يميزه عن المكون المبتدأ الذي يحتل الموقع المتقدم على الحمل نظراً لدوره في عملية التخاطب المغاير لدور الذيل.

– يعتبر الذيل مكونا خارجيا بالنظر إلى الحمل إلاّ أنّه لا يستقل عنه.

والذيل وظيفة تداولية خارجية تأتي على ثلاثة أنواع وهي: ذيل توضيح، ذيل تعديل، ذيل تصحيح وهذا حسب المقام الذي يرد فيه.

---

[1]–– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية ، ص 147.

[2] – المرجع نفسه، ص147.

[3]– المرجع نفسه، ص 46–52 . بتصرف.

*** ذيل التوضيح:Clarification tail** وهو «مكون يحمل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل»[1]، يظهر عندما يقدم المتكلم جملة ثم يلاحظ أنها ليست واضحة فيضيف ما يزيل الإبهام. ويعرف في النحو العربي بمبتدأ مؤخر.

مثال: – *أخوه مسافر، **خالد***

ذيل التوضيح

فالمكون" خالد" يحمل وظيفة ذيل التوضيح، حيث يعطي المتكلم معلومة ثم يلاحظ أنّها ليست واضحة لتحديد الذات فيحيل عليها بالضمير "الهاء"؛ وذلك لإزالة الغموض والإبهام باعتبار أنّ هذا الضمير لا يكفي وحده ليتعرف المخاطب على الذات، فيضيف المعلومة التي يحملها الذات "خالد" وهو ذيل التوضيح.

*** ذيل التعديل: Modification tail** هو «مكون يحمل المعلومة التي تعدّل معلومة داخل الحمل»[2]، يعطى المتكلم معلومة ثم يلاحظ أنّها ليست المقصودة من كلامه فيضيف معلومة أخرى قصد تعديلها.

مثال: – *قرأت الكتاب **نصفه***

ذيل التعديل

فالمكون "نصفه" يحمل وظيفة ذيل التعديل.

*** ذيل التصحيح: Corrective tail** هو «مكون يحمل المعلومة التي تصحح معلومة داخل الحمل»[3]، يعطى المتكلم المعلومة ثم يدرك الخطأ الذي وقع فيه فيصححها بمعلومة أخرى، وتأتي هذه الوظيفة بعد حرف الإضراب "بل".

مثال: – *زارني اليوم في مكتبي طالب، **بل أستاذ**.*

ذيل التصحيح

[1]– محمد الحسين مليطان، نظرية النّحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم، ص 90.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]–المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فالمكون *"بل أستاذ"* يحمل وظيفة ذيل التصحيح، حيث يعطى المتكلم المعلومة ثم يلاحظ أنّها ليست صحيحة فيعيد تصحيحها، فجاء المكون *"الأستاذ"* لتصحيح المعلومة.

لم يبتعد أحمد المتوكل عما جاء به "سيمون ديك" في إطار موقع الذيل حين اعتبر المكون الذيل مكونا خارجيا «ولتبرير احتلال مكون الذيل موقعا بعد الحمل، نرجع (...) إلى عملية إنتاج الخطاب موقعا بعد الحمل إلى عملية إنتاج الخطاب»[1] وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الأعلى، حيث إنّ من شروط الذيل أن يكون في آخر البنية الحملية إمّا أن يصحّح أو يعدّل أو يوضح معلومة.

لقد ميز المتوكل ذيل التعديل وذيل التصحيح عن «النعت والتوكيد بكونه مكونا خارجيا لا يشكل عنصرا من عناصر أحد مكونات الحمل»[2]، بما أن الذيل يعتبر مكون خارجي فإنّه يأخذ حالته الإعرابية من المكون الذي عدله أو صححه، وكما أقر المتوكل أن تحليله يوافق ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء «حيث ميزوا "البدل" عن باقي "التوابع"(النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق) باعتباره جزءا "ليس من جملة المبدل منه" ومعمولا لنفس العامل في المبدل منه لكن على نية تكرير هذا العامل»[3]، من خلال هذا القول نصل إلى أن الذيل في النحو الوظيفي يقابله البدل في النّحو التقليدي.

ويكمن الفرق بين هذه الأنواع من الذيول، أن في عملية إنتاج الخطاب التوضيحية يلاحظ المتكلم أن هناك غموض فيلجأ حينها إلى إضافة معلومة قصد إزالة الإبهام والغموض، وأما في عملية إنتاج خطاب تعديلية فيلاحظ المتكلم أن هناك التباس أو تداخل في المعلومة التي قدمها فيضيف معلومة جديدة قصد إزالة ذلك الالتباس، وفي عملية إنتاج الخطاب التصحيحية فيلاحظ المتكلم ان المعلومة التي قدمها خاطئة فيحاول أن يعطى ويقدم معلومة تحل محل المعلومة السابقة.

---

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص158.

[2]– المرجع نفسه، ص152.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جـ – المنادى: Vocative

والمنادى في النّحو العربي: «هو الاسم الظاهر المطلوب إقباله بأحد أحرف النداء نحو: يا سعد»[1]، فالمنادى يأتي اسما وليس فعلا ويكون واضحا ومسبوقا بحرف من حروف النداء. فالأصل في جملة "يا سعد"، "أنادى سعد" يعنى عوض حرف النداء عن فعله المحذوف وجوبا.

أمّا في النّحو الوظيفي، فإنّ المنادى هو وظيفة من الوظائف التّداولية التي أغفل عنها "سيمون ديك" ورأى أحمد المتوكل ضرورة إضافتها ذاهبا إلى «أن الوصف اللّغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللّغات الطبيعية ولغنى خصائصه في بعضها كاللّغة العربية، على سبيل المثال»[2]. لقد رأى المتوكل أن النّحو الوظيفي يسعى لتحقيق الكفاية لهذا السبب لا يمكن الإعراض عن وظيفة المنادى كونها موجودة في جميع اللّغات الطبيعية، وتساهم في تحقيق الكفايات التي وصفها.

ويعتبر المنادى من الوظائف التّداولية حاله حال المبتدأ والذيل، يعرفه "المتوكل" بأنّه «وظيفة تسند إلى المكون الدّال على الكائن المنادى في مقام معين»[3]، ويوافق "أحمد المتوكل" النحاة العرب في اعتبارهم أن الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المنادى هي النصب، ويخالفهم في اعتبار المكون المنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب لا بمقتضي تقدير فعل ناصب له بل بمقتضي وظيفته التّداولية نفسها.

أمّا فيما يخص موقع المنادى في الجملة فيمكن أن «يكون متقدما على الجمل أو متأخرا عنه، كما يمكن أن يحتل أي موقع داخل الحمل ذاته»[4]، يحتل المكون المنادى موقعا متصدرا الجملة متقدما على كل من المبتدأ والحمل أو يكون متأخرا.

مثال: *يا نوم زل، يا ليل طل، يا صباح قف لا تطلع.*

---

[1]– السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية، ص 246.

[2]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 160.

[3]– المرجع نفسه، ص 161.

[4]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص250–252.

يوافق المتوكل النحاة العرب القدامى في استخراج وظيفة المنادى، حيث عاد إلى كتب النّحو العربي القديم وذلك فيما يخص أدوات النداء، وقد «حصر النحاة العرب القدماء أدوات النداء في ثمان أدوات: "أ" و"أي" و"يا" و"هيا" و"آي" و"آ" و"وا"»[1].

يتّفق "أحمد المتوكل" مع النحاة القدماء بخصوص إعراب المنادى، حيث إنّ الحالة الإعرابية التي يأخذها ألا وهي النّصب، ويختلف معهم في التميز بين المنادى والمندوب والمستغاث، حيث ميّز المتوكل بين هذه الأخيرة، لأنّ لكلّ منها خصائصها إلاّ أنّه لا يعتبر «المنادى والمندوب والمستغاث وظائف مختلفة بل يعتبرها أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة، وظيفة المنادى»[2]، وكان هدفه في هذا الوصول إلى الكفاية النمطية.

يرى المتوكل أنّه هناك قيود تضبط إسناد وظيفة المنادى، فتقوم على قيدين أساسيين هما: «أ- أن يكون عبارةً دالة على ذات عاقلة أو على الأقل ذات حية، فلا يسوغ أن ينادى الكائن غير الحي إلاّ مجازاً كما في الجملتين (أمانا أيها القمر المطل، يا ليل طل، يا نوم زل).

ب- يستوجب أن يكون المنادى محيلا على المخاطب»[3].

وانطلاقا مما سبق، فقد حدد المتوكل خصائص المنادى في اللّغة العربية كما يلي[4]:

- يشكل المنادى مكونا خارجيا بالنسبة للحمل فهو يحمل دوما قوة إنجازية (الأداء) تختلف في جميع الأحوال عن القوة الإنجازية للحمل.

فمثلا جملة: *يا خالد، قابلت أخاه*، فهذه الجملة فيها لحن لاحتوائها على منادى يحيل على الغائب، فإذا قلنا: *يا خالد، قابلت صديقك*، فهذه الجملة ليس فيها لحن فهي صحيحة لأنّ المنادى يحيل على المخاطب.

- أن يكون عبارة دالة على ذات عاقلة (حية)، فلا يجوز أن ينادى الكائن غير الحي إلاّ مجازاً نحو: يا قمر الليل.

---

[1]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص165.

[2]- المرجع نفه ، ص 163.

[3]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية -مدخل نظري-، ص 251.

[4]- أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 160-167. بتصرف.

- تصاحب المكون المنادى أداة من الأدوات النداء وهذه الأدوات هناك ما يدل على البعد أو القرب، ونوع إحالة المكون المنادى وطبيعته التركيبية.
- الحالة الإعرابية التي يأخذها المنادى هي النّصب.

3 . البنية المكوّنية (قواعد التعبير)

3 . 1 . مفهوم البنية المكونيّة: يقصد بالبنية المكونيّة «مجموعة العلاقات الوظيفية التي تحدد النمط التركيبي للسان معين»[1]، هذه العلاقات الوظيفية تتمثل حسب أحمد المتوكل في «البنية الصرفية التركيبية، ويتم بناء هذه البنية عن طريق إجراء النسق الثالث من القواعد "قواعد التعبير" التي تطبق طبقا للمعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية»[2]، إذ يتم نقل البنية الوظيفية إلى البنية المكونيّة بواسطة النسق الثالث من القواعد ألا وهي "قواعد التعبير" وهي قواعد لها دخل في بنائها، وتضّم قواعد التعبير القواعد التالية:

«1- قواعد إسناد "الحالات الإعرابية"(case assignement rules)،

2- قواعد إدماج مخصصات الحدود (إدماج أداة التعريف مثلا).

3- القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (بناء للفاعل/ بناء للمفعول، إدماج الرابط ("كان" وما إليها) المطابقة... إلى غير ذلك).

4- قواعد "الموقعة"(Placement rules) التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجملة.

5 - قواعد إسناد النبر والتنغيم (accent and Intonation assignment rules)»[3]. وهي تلك القواعد التي تساهم في بناء البنية المكونيّة، وقد ركّز على توضيح قواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

---

[1] - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبي ، ط1، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 2007، ص 23.

[2]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية -مدخل نظري-، ص148.

[3]- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 19.

3 . 2 . قواعد إسناد الحالات الإعرابية: يميّز أحمد المتوكل ثلاثة أنواع من الإعراب ذاهبا إلى أنّه «يمكن تقسيم الحالات الإعرابية (case) أقساماً ثلاثة: الحالات الإعرابية اللازمة (Inherent cases)، والحالات الإعرابية البنيوية (Structural cases) والحالات الإعرابية الوظيفية (fonctionnal cases)»[1].

ويسلط الضوء على الإعراب الوظيفي الذي يحدد بتفاعل الوظائف الدّلالية والتركيبية والتّداولية مع بعضها البعض، حيث تقوم الوظائف الدّلالية والتركيبية والتّداولية على رفع ونصب المكونات إذ «الحالتان الإعرابيتان الوظيفيتان هما حالتا "الرفع والنصب"»[2]، وهذه الوظائف تجتمع وتتفاعل فيما بينها لبيان إعراب المكونات.

وتعرب مكونات الجملة حسب وظيفتها الدّلالية أو التركيبية أو التّداولية (حسب أحمد المتوكل) كما يلي:

أ) إذا كان المكون يحمل وظيفة دلالية فقط (حدود لواحق كالظرف والحال والمصدر...) فإنّه يعرب بالنصب إلاّ إذا سبقه حرف الجر.

ب) إذا كان المكون يحمل وظيفة تركيبية فيعرب بالرفع إن كانت وظيفة فاعلا وبالنصب إن كانت الوظيفة مفعولا.

ت) إذا كان المكون يحمل وظيفة تداولية فينقسم إلى قسمين:

* إن كانت الوظيفة التّداولية داخلية (المحور والبؤرة) فتكون حالته الإعرابية إمّا بمقتضى وظيفته الدّلالية أو بمقتضى وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية.

* إن كانت الوظيفة التّداولية خارجية (مبتدأ، منادى، الذيل) فيعرب بالرفع إن كانت وظيفة المبتدأ أو الذيل أمّا المنادى فيعرب كإعرابه في النحو العربي القديم.

3 . 3 . قواعد صياغة المحمول: لقواعد صياغة المحمول دور في نقل المحمول من صورته المجردة إلى صياغة صرفية تامة وذلك بإجراء مجموعة من القواعد، إذ يعدّ

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص 32.

[2] – المرجع نفسه، ص 33.

الصرف في النّحو الوظيفي صرفان؛ صرف اشتقاق، وصرف تصريفي؛ يتم الصرف الأول في مستوى الأساس حيث يتم اشتقاق محمولات (أوزان) فرعية من محمولات (أوزان) أصول.

ويتمثّل دور قواعد صياغة المحمول في «نقل المحمول من صورته المجردة إلى صورته المحققة المصاغة صياغة صرفية تامة، وذلك انطلاقا من المعلومة المجردة في البنية العامة(...) الجذر الذي يتكون منه المحمول ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة) ومخصص الصيغة (خبر، أمر، شرط)، ومخصص الجهة (تام/ غير تام...) ومخصص الزمن (ماضي، حاضر، مستقبل)»[1]

هذه القواعد الصرفية لا تحدد الصياغة التامة للمحمول إلاّ عن طريق النوع الثاني من قواعد الصرف، حيث تقوم هذه الأخيرة انطلاقاً من المعلومات الواردة في البنية الوظيفية حول مخصّص المحمول الصيغي الزمني بإعطاء الصيغة الصرفية التامة صيغة (الماضي)، أو صيغة (المضارع) مجردتين.

مثل: باع الطالب هاتفه.

يقرأ الطالب بحثا في النّحو. أو مضافا إليها (فعل مساعد)، **مثل:** كان الطالب يقرأ بحثا في النّحو.

3 . 4 . قواعد الإدماج: يتصدر الحمل ثلاثة أنواع من المكونات وهي:

حدود: **مثل** الأسماء بصفة عامة (أسماء الاستفهام...) التي يتم إدماجها باعتبارها حدودا، فهي كبقية الحدود.

مؤشرات للقوة الإنجازية: **مثل:** حرفي الاستفهام (أ، هل، أوَ)، حروف الترجي، والتمني، ...الإخبار

معلقات دوامج: وهي الأدوات التي تستخدم للربط بين جملتين **مثل:** أنَّ، والضمائر، والأسماء الموصولة.

وفي الجدول الآتي تقسيم للمكونات الصدور في اللغة العربية[2]:

[1]– يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، ص 147. بتصرف

[2]– المرجع نفسه، ص 256.

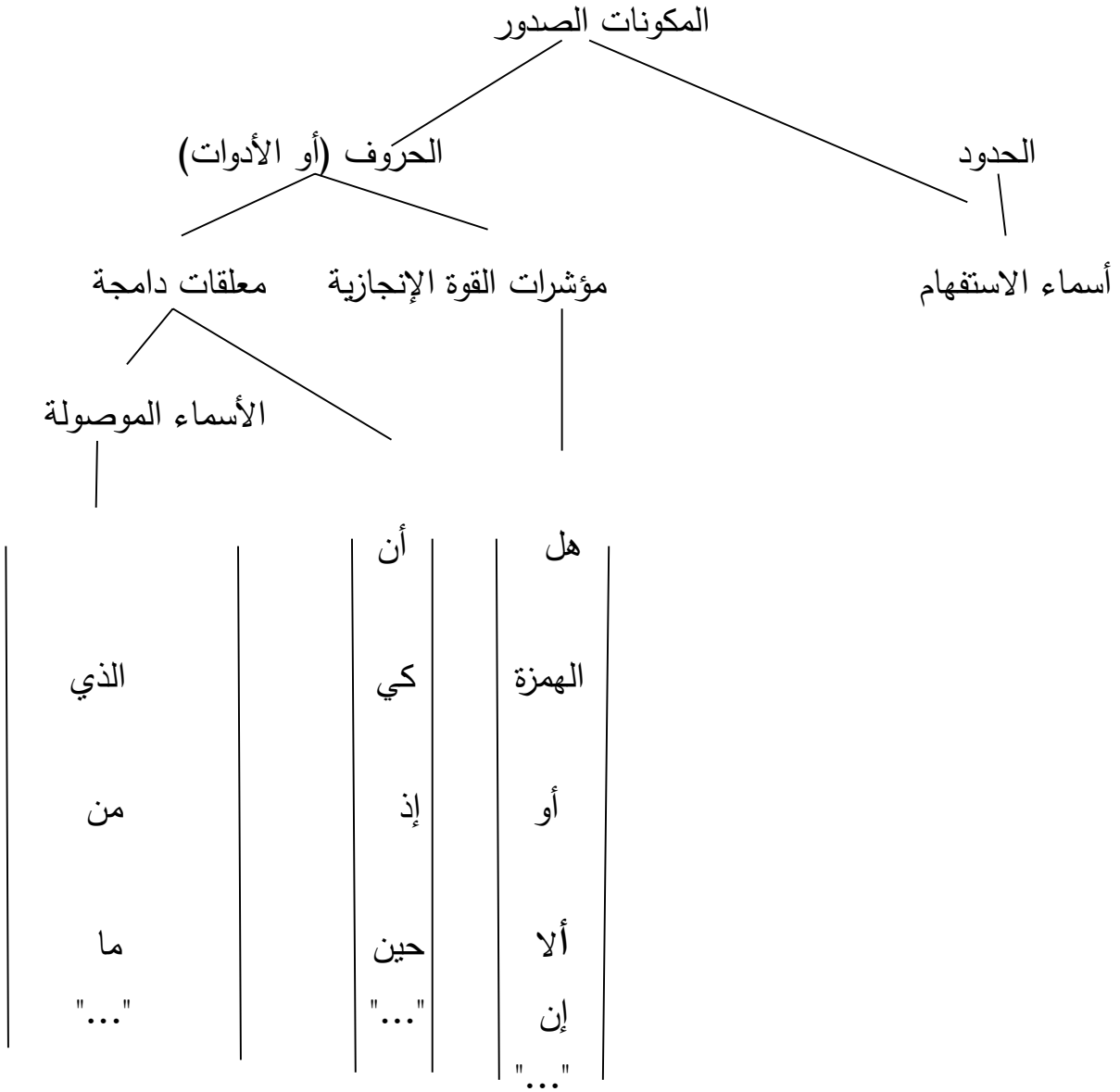

وبعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية تصبح البنية متضمنة لجميع مكوناتها، إلاّ أنّ هذه المكونات تظل غير مرتبة، الأمر الذي يقتضي إجراء مجموعة أخرى من قواعد التعبير التي تعرف بـ(قواعد الموقعة)[1].

3 . 5 . قواعد الموقَعَة: المواقع في البنية صنفان؛ مواقع داخلية (موقع مصدري [أدوات الصدور]، فعل، فاعل، مفعول)، وموقعان خارجيان (موقع المبتدأ، موقع الذيل).

[1]– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية –مدخل نظري–، ص 174.

تخضع قواعد الموقَعَة إلى (قيد أحادية الإسناد أو الموقع)؛ حيث إن هذه القيود هي التي تضبط إسناد الوظائف للمكونات، وعليه فإن قيد أحادية الموقع تشترط أن: لا يحتل الموقعَ أكثر من مكون واحد؛ وبمعنى آخر أن لا يكون للمكون أكثر من وظيفة من كل نوع من الوظائف الثلاثة، فلا يمكن للمكون أن يحمل وظيفتي الفاعل والمفعول في نفس الحمل، كما لا يمكن للموضوع الواحد أن يحمل وظيفتي البؤرة والمحور في نفس الحمل [1].

وعلى هذا فإن تأثير الوظائف الدّلالية في ترتيب المكونات يبدو واضحاً في النّحو الوظيفي، وهذا ما يبين التفاعل بين الوظائف الثلاثة في تحديد المواقع كما هو موضح في سلمية تحديد المواقع:

الوظائف الدّلالية > الوظائف التركيبية > الوظائف التّداولية.

3 . 5 . قواعد إسناد النبر والتنغيم: حيث لا تخلو من هاتين الظاهرتين أي لغة من اللّغات.

أ . النبر: هي ظاهرة صوتية تحدث على مستوى المقاطع الصوتية لتكسب الوضوح السمعي مقارنة بالمقاطع المجاورة له، وذلك بفضل العوامل الفيزيولوجيا كالضغط أو المدّ من طرف أعضاء النطق وهذا حسب خصائص كل لغة.

ويكون النبر بتقوية الصوت في كلمة معينة من كلمات الجملة، ويستند النبر إلى المكون الحامل لوظيفة البؤرة ويشير "إبراهيم أنيس" في تعريف له بأنّه «هو نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد، فعند نطق مقطع منبور نلاحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط»[2]، وهو ارتفاع وشدة الصوت الناتج عن الهواء المندفع من الرئتين حين تتقلص عضلات القفص الصدري، أما ارتفاع درجة الصوت ينتج من زيادة النشاط العضلي في الحنجرة عند نطق بمقطع منبور. وهي ظاهرة صوتية تهدف إلى إبراز الصوت على مقطع من الكلمة. وهو الضغط على مقطع معين من الكلمة ليصبح واضحا في النطق لدى السامع.

ب . التنغيم: التنغيم هو ارتفاع الصوت وانخفاضه وذلك بالنّظر إلى الظروف حسب المقام الذي يرد فيه، ويعرفه "محمود السعران" بأنّه «المصطلح الصوتي الدّال على ارتفاع

[1]– أحمد المتوكل، الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ص 39–41. بتصرف.

[2]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 169.

(=الصعود) والانخفاض (=الهبوط) في "درجة" "الجهر" في الكلام. وهذا التغيير في الدرجة يرجع إلى التغيير في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين، هذه الذبذبة التي تحدث نغمة موسيقية لذلك التغير يدل على العنصر الموسيقي في الكلام ويدل على لحن الكلام»[1]. فالتنغيم هو ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام نتيجة تذبذب الوترين الصوتيين، وينتج عن ذلك جرس موسيقي، لأنّ «الإنسان حين ينطق بجميع الأصوات، فالأصوات التي يتكون منها المقطع الواحد قد يختلف في درجة الصوت، وكذلك الكلمات تختلف في المعاني تبعا لاختلاف درجة الصوت عند النطق بالكلمة»[2]، فهو الإطار الصوتي الذي تلفظ به الجملة، فهناك أنواع مختلفة للتنغيم تنطلق به الجملة الاستفهامية أو المثبتة أو المنفية أو التعجبية.

ويتم استكمال البنية المكونية في النحو الوظيفي بإسناد النبر والتنغيم إلى المكونات، حيث:

يسند النبر المركزي إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية (البؤرة) سواء كان حاملا لبؤرة الجديد، أم لبؤرة المقابلة.

وتُجرى قاعدة التنغيم وِفقا لمؤشر القوة الإنجازية.

وبإجراء قاعدتي النبر والتنغيم نحصل على بنية مكوّنية تامة التحديد يمكن أن تشكل دخلا للقواعد الصوتية التي تنقلها إلى جملة محققة بالفعل الكلامي.

ومما سبق فإنّ الانتقال من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية ومن البنية الوظيفية إلى البنية المكوّنية حسب النّحو الوظيفي يتم عن طريق تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية أولاً ثم إسناد الوظائف التّداولية ثانياً ثم إسناد قواعد التعبير ثالثاً. فهناك ثلاثة أنساق من القواعد هي: قواعد الأساس وقواعد الوظائف وقواعد التعبير. فالأساس هو عبارة عن خزان للمفردات يمد باقي قواعد النّحو بمصدر الاشتقاق، وهو مدخل معجمي (أصل أو مشتق) وهو في شكل إطار محمولي يرصد توزيع محلات محمول المفردة الأساس وخصائصها الدّلالية وينقل هذا الإطار المحمولي إلى البنية جملة تامة التحديد بواسطة إجراءات التوسيع وبإضافة الحدود اللواحق.

---

[1]– محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ص 192.

[2]– ابراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص 124.

خلاصة: لقد سبق أحمد المتوكل الباحثين العرب إلى وصف اللغة العربية من الجهة التّداولية، متأثرا في ذلك بالاتجاه التداولي الذي أسسه اللسانيون الغربيون، وبنظرية النحو الوظيفي عند سيمون ديك، فقد أسهم بفعالية في تطوير الدرس اللساني العربي، حيث جمع بين اللسانيات الوظيفية الحديثة والتراث النحوي العربي، وأدخل مفاهيم ومصطلحات جديدة إلى البحث اللغوي العربي، حيث تندرج نظرية النّحو الوظيفي ضمن الدارسات اللّغوية التي تتخذ من نظرية النّحو الوظيفي ل"سيمون ديك" إطارا نظريا لها، وهي تعد من أهم النّظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التّداولية، حيث عملت على تطوير أدواتها الإجرائية.

وقد استهدف أحمد المتوكل من خلال نظريته، مثل سيمون ديك، تحقيق الكفاية النمطية، إلاّ أنّه يصعب تطبيقها على اللّغة العربية.

وقد ركز المتوكل على الوظائف التداولية، وهو العنصر الجديد الذي أدخله على الدرس النحوي العربي، دون أن يقلل من شأن بقية الوظائف.

وقد استفاد أحمد المتوكل من المناهج الغربية الحديثة ووظّفها لخدمة اللّغة العربية خاصة من خلال دراسة الجملة العربية من منظور النّظرية الوظيفية، حيث إنّ تحليل الجملة العربية وفق منظور النّحو الوظيفي يختلف عن التحليلات اللسانية الأخرى؛ لأنّه يقوم على ربط خصائصها البنيوية (صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية) بخصائصها المقامية (وظيفة تداولية).

خاتمة

لقد استهدف هذا البحث عرض جهود بعض اللّغويين العرب المحدثين في تطوير الدرس اللساني العربي، بالتركيز على باحثين مميزين قد أسهما إسهاما معتبرا في الربط بين الدرس اللساني الغربي والتراث اللّغوي العربي، واعادا قراءة هذا التراث وفق مناهج لسانية حديثة، وهما (تمام حسان) و(أحمد المتوّكل)، فقد حاول هذا البحث الكشف عن المرجعية النّظرية والإجراءات العملية التي بنى كل واحد منهما فكره، وإسهاماتهما التي ترنو إلى رقي اللّغة العربية، وأصالة الجهود اللّغوية العربية في نظر كل واحد منهما. وفيما يلي أهم النتائج التي توصل البحث إليها:

– لقد شكل المعنى أساس دراسة المبنى في اللغة العربية بالنسبة لتمام حسان، حيث لا يمكن الخوض في دراسة الصوت والصرف والنحو إلاّ بردّ الاعتبار للمعاني التي وجدت المباني الصوتية والصرفية والنحوية من أجلها، وهذا يستدعي منه دراسة المعنى دراسة علمية تقوم على أسس اللسانيات الحديثة مع الاستفادة من التراث اللغوي والبلاغي العربييْن، ممّا ساعد تمام حسان على وضع منهجية مناسبة لدراسة المعنى تنبني على السياق الاجتماعي الذي يتوقف عليه فهم معاني الملفوظات.

– لقد قدم تمام حسان رأيه في إطار "المعنى والمبنى"، وهي نظريته التي أقام عليها أغلب دراساته، حيث يُعتبر من الباحثين الذين رفضوا نظرية العامل وسعى لإيجاد بديلا عنها والمتمثّل في "نظرية القرائن النّحوية."

– لقد استند تمام حسان في معظم دراساته إلى المنهج الوصفي الذي أشاد به في مواضع متعددة من كتاباته وعلى الوجه الخصوص المنهج الوصفي السياقي، ويتبين ذلك من خلال تعلقه بأفكار النّظرية السياقية وهذا ما دفعه إلى إعطاء المعنى أهمية كبيرة في مؤلفاته، ولكن لم يمنعه ذلك من الاستناد إلى مناهج أخرى.

– ونظرا لكون اللغة وسيلة للتعبير والتواصل الاجتماعي، أضحى، حسب تمام حسان، من الضروري تحليل المواقف الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد وكل ما يسهم في فهم المعنى وتوضيحه، إذ يستحيل الاستغناء عنها في فهم المعاني المتعددة بتعدد المواقف، ومن خلال استنباط المعنى المقصود نستطيع الوصول إلى الكشف عن القواعد المنظمة للكلام وأسلوب تشكيله.

– تهدف إسهامات أحمد المتوكل إلى وضع نظرية لسانية عربية مع الاستفادة في ذلك من النظريات اللسانية الغربية من جهة وجهود النحاة العرب القدماء من جهة ثانية، فكانت تلك الإسهامات تثبيتا لبعض المفاهيم اللسانية القديمة وإدخال بعض مفاهيم الغربيين إلى الدرس النحوي العربي، مع استحداث مفاهيم وأسس جديدة وهي ثمرة جهوده الخاصة.

– كانت جهود أحمد المتوكل اللسانية بمثابة إحياء جهود اللغويين القدماء وبعثها في صبغة جديدة تلائم روح العصر الحديث، وذلك من حيث التنظيم والتصنيف. وقد أثرى الدرس اللساني العربي بمشروعه العملاق والذي سعى الباحث من خلاله إلى إرساء نظرية النحو الوظيفي في اللغة العربية، مركزا على الوظائف التداولية للغة العربية.

– يسعى كل من "تمام حسان" و"أحمد المتوكل" لوضع نظرية لغوية خاصة باللّغة العربية مبنية على أسس اللسانيات الحديثة مع رد الاعتبار للتراث اللغوي العربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1 - المصادر والمراجع باللّغة العربية:

- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961م.
- ابن علي ابن يعيش النّحوي، شرح المفصل، ط1، عالم الكتب، مصر، 1998م.
- أحمد المتوكل، - التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، ط1، دار الأمان، الرباط، 2005م.
- الجملة المركبة في اللّغة العربية، ط1، منشورات عكاظ، 1987م.
- اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي الأصول والامتداد، ط1، دار الأمان، الرباط، 2006م.
- الوظائف التّداولية في اللّغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
- الوظيفة بين الكلية والنمطية، ط1، دار الأمان، الرباط، 2003م.
- الوظيفة والبنية مقاربات لبعض قضايا التركيب في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، 1993م.
- دراسات في نحو اللّغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.
- قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النّص-، دار الأمان، الرباط، 2001م.
- قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية-البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التّداولي-، دار الأمان، الرباط، 1995م.
- قضايا معجمية- المحمولات الفعلية المشتقة في اللّغة العربية-، ط1، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، 1988م.
- مسائل النّحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009م.

– من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية– الوظيفية المفعول في اللّغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987م.
– أحمد حساني، مباحث اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبي)، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.
– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5، دار الكتب، مصر،1998م.
– أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002م.
– تمام حسان، – الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، النّحو– فقه اللّغة – البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، 2006م.
– مقالات في اللّغة والأدب، ط1، عالم الكتب، القاهرة، ج1، 2006م.
– مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.
– السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للّغة العربية حسب منهج متن الألفية لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1955م.
– السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللّغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
– حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ط1، دار الأمان، الرباط، 2009م.
– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009م.
– حسام البهنساوي، علم الدّلالة والنّظريات الدّلالية الحديثة، ط1، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2009 م.
– خولة طالب البراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر،2000م.
– دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تح: صالح قرمادي، دار العربية للكتاب، تونس، 1985م.
– رفعت كاظم السوداني، المنهج التوليدي التحويلي، دراسة وصفية وتاريخية منحى تطبيقي في التركيب الجمل في السبع الطوال الجاهليات، ط1، دار دجلة، عمان، 2009م.
– زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري، آلفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام، حققه وقدم له: زهير زاهد وهلال ناجي، ط1، عالم الكتب– مكتبة النهضة العربية، 1987م.

– سالم شاكر، مدخل إلى علم الدّلالة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.
– سمير شريف إستيتيه، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، ط2، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008م.
– شاهر الحسين، علم الدّلالة السمانتيكية والبرجماتية في اللّغة العربية، ط1، دار الفكر، عمان، 2001م.
– عبد الجليل المنقور، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي–دراسة–، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
– عبد الرحمن بن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة، ط1، الكتاب الجديد، 2013م.
– عبد الفتاح الحموز، نحو اللّغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل، ط1، دار جرير، عمان، 2012م.
– عبد الفتاح علي حسن باجة، ظاهرة قياس الجمل في اللّغة العربية بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين، ط1، دار الفكر، عمان، 1958م.
– عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكم وقواعد البيانات، ط1، دار الصفاء، عمان، 2002م.
– عبد الله محمد النقراط، الشّامل في اللّغة العربية (لطلبة الجامعات والمعاهد العليا غير المتخصصين)، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2003م.
– عبد النعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ط1، دار الوفاء الإسكندرية،2007م.
– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
– عبد الواحد حسن، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ط1، دار الوفاء، مصر، 1999م.
– علاء عبد الأمير شهيد، الدّلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن، ط1، دار رضوان، عمان، 2012م.
– علي أبو المكارم، تعليم النّحو العربي عرض وتحليل، ط1، مؤسسة المختار، القاهرة، 2007م.
– علي آيت أوشان، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النّحو الوظيفي "الأسس المعرفيّة والديداكتيكية"، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1998م.

– فايز الداية، علم الدّلالة العربي، النّظرية والتطبيق دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1973م.
– فردينان دي سوسير، علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النّص العربي مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، 1985م.
– فريد عوض حيدر، علم الدّلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة،2005م.
– فوزي عيسى ورانيا فوزي عيسى، علم الدّلالة (النّظرية والتطبيق)، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر،2008م.
– كريم حسين ناصح الخالدي، أصالة النّحو العربي، ط1، دار صفاء، الأردن، 2005م.
– كمال محمد بشر، التفكير اللّغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، 2005م.
– كمال محمد بشر، دراسات في علم اللّغة، ط9، دار المعارف، القاهرة، 1986م.
– محمد الحسين مليطان، نظرية النّحو الوظيفي الأسس والمناهج والمفاهيم، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014م.
– محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، ط1، دار الرثاء الحديث، الدار البيضاء، المغرب، 1980م.
– محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
– محمود أحمد حسن المراغي، علم الدّلالة مع دراسة تطبيقية مقارنة بين العربية والفصحى وعبرية العهد القديم، دار المعارف المصرية، مصر، 2007م.
– محمود أحمد نحلة، علم اللّغة النظامي –مدخل إلى النّظريات اللغوية عند هاليداي–، ط2، ملتقي الفكر، الإسكندرية، 2001م.
– محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.
– محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1994م.
– مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العربية دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط2، دار التنوير، الجزائر، 2010م.
– منال محمد هشام سعيد نجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، تقديم نهاد موسى، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011م.
– مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.

- نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006م.
- نواري سعودي أبو زيد، محاضرات في علم الدّلالة، ط1، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2011م.
- نور الهدى لوشن، علم الدّلالة(دراسة وتطبيق)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007م.
- يحي عبابنة وآمنة الزعبي، علم الدّلالة المعاصر، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005م.
- يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ط1، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، 1985م.

2- المراجع المترجمة:

- ابن جنى (أبي الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط2، دار الكتب المصرية، مصر، ج1، 1952م.
- الجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تح: درويش جودي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، 1999 م.
- الحويني أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم محمود الديب، ط4، دار الوفاء، مصر،1997م.
- جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تر: سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل، 2003م.
- أبو بكر محمد بن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
- آف. آر. بالمر، - علم الدّلالة، تر: أحمد طاهر حافظ، ط1، دار الوفاء لدنيا، مصر،2012 م
- علم الدلالة إطار جديد، تر: صبري ابراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،1999م.
-علم الدّلالة تر: مجيد الماشطة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق، 1985 م.
-مدخل إلى علم الدّلالة تر: محمود جمعة، ط1، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1997م.
- بير جيرو، علم الدّلالة، تر: منذر عياشي، دار طلاس، سوريا، 1992م.
- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر: محمد زياد كبة، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، 1994م.
- جون بول، التّداولية، تر: قصي العتابي، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م

– جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق عبد الوهاب، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987م.
– رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي، شرح الراضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاربونس، بنغازي، 1996م.
– زين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري، آلفية الآثاري كفاية الغلام في إعراب الكلام، حققه وقدم له: زهير زاهد وهلال ناجي، ط1، عالم الكتب– مكتبة النهضة العربية، 1987م.
– ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، تر: كمال محمد بشر، ط2، دار غريب، القاهرة، 1997م.
– سيبويه (أبى بِشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجى، القاهرة، ج1، 1988م.
– فرانسواز أرمنيكو، المقاربة التّداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986م.

3– المعاجم:

– أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، جمهرة اللّغة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، مجلد2، 2005م.

– ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، ط1، دار الصادر، بيروت، ج1، 1993م.

– الأزهري (محمد بن أحمد الأزهري الهروي، أبو منصور)، تهذيب اللّغة، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

– الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن أحمد المعروف بالراغب الأصفهاني)، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سعيد كيلاني، ط7، دار المعرفة، بيروت، 2015م.

– الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد)، معجم التعريفات، تح: ابراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربية، بيروت، 1983م.

– جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ط1، دار الفكر، بيروت، 1994 م.

– مجمع اللّغة العربية، معجم الوسيط، ط5، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011م.

– محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج25، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

4– الرّسائل والأطروحات:

– الزايدي بودرامة، النّحو الوظيفي والدرس اللّغوي العربي دراسة في نحو الجملة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللسان العربي، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013–2014م.

– ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم اللّغة، قسم الدراسات العليا فرع اللّغة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997م.

– يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006م.

5 – المجلاّت والحوليات:

– الضاد، تصدر عن الهيئة العليا للعناية باللّغة العربية، العراق، ج3، 1989م.

– العمدة، "1، تصدرها كليّة الآداب واللّغات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ماي 2017م.

– الممارسات اللّغوية في الجزائر، يصدرها مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ع22، 2014م.

– صابر حباشة، من آليات تحليل الخطاب، ج22، ديسمبر/ كانون الأول، 2005م.

– عالم الفكر، المجلد 28، العدد 03، الكويت، تصدرها وزارة الإعلام، يناير/ مارس، 2000م.

– مجلة كليّة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد12، ع23، تصدرها كلية الآداب واللّغات، جامعة بسكر، جوان 2018م.

–عالم الفكر، المجلد20، العدد3، تصدرها وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م.

6 – الأنترنت:

- https://www.voiceofarabic.net

- http:// ar.Wikipedia. Oeg / wik

– نظرية النّحو الوظيفي في العالم العربي مشروع أحمد المتوّكل، محمد مليطان، 2010م، **الموقع**:https://www.voiceofarabic.net .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ

الفصل الأوّل: جهود تمام حسان في تطوير الدّرس الدّلالي العربي

المبحث الأوّل: المرجعية النظرية لأراء تمام حسان في الدّلالة

1 . الدّلالة وعلم الدّلالة. 13

1- 1 - تعريف الدّلالة..... 13

1 - 2 - تعريف علم الدّلالة..... 18

2 . الدّلالة في الدراسات العربية..... 20

2 . 1 . الدّلالة عند النحاة..... 21

2 . 2 . لدّلالة عند البلاغيين..... 22

2 . 3 . الدّلالة عند الأصوليين..... 23

3 . أهم نظريات التحليل الدّلالي قبل ظهور النّظرية السياقية..... 25

3-1 - النّظرية الإشارية..... 25

3-2 - النّظرية السلوكية..... 26

3-3 - نظرية الحقول الدّلالية..... 27

3-4 النّظرية التحليلية..... 27

4. الدّلالة في النّظرية السياقية..... 28

4-1 - ظهور فكرة سياق الحال عند مالينوفسكي..... 28

4-2 - النظرية السياقية..... 29

4-3 - تعريف السياق وأنواعه..... 31

4- 4- تحديد المعنى في ضوء النّظرية السياقية..... 39

المبحث الثاني: جهود تمام حسان في علم الدّلالة من خلال كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"

1- انطلاق تمام حسان من أراء البلاغيين وفكرة المقال والمقام..... 46
2- تصور تمام حسان للمعنى الدّلالي..... 50
2-1 المعنى المقالي..... 51
2-2 المعنى المقامي..... 52
3- العلاقة بين المعنى والمبنى..... 54
4- أسس تحليل تمام حسان لدّلالية..... 55
4-1 العنصر الاجتماعي..... 55
4-2 عناصر المقام..... 56
5- طريقة تبويب المقامات في إطار الثقافة الشعبية..... 58
5-1 دور الفرد في المجتمع..... 59
5-2 دور الفرد في الأداء..... 64
5-3 غايات الأداء..... 66

الفصل الثاني: مشروع أحمد المتوكل في النّحو الوظيفي.

المبحث الأوّل: الأسس النّظرية للنّحو الوظيفي.

1- النّحو العربي..... 71
1-1- تعريف النّحو..... 71
1-2- أهمية النّحو العربي وبعض خصائصه..... 73
2 - الاتجاه الوظيفي..... 77
2-1- مفهوم الوظيفة..... 77
2-2- الوظيفة والبنية..... 80
2-3- اللسانيات الوظيفية..... 82
2-3-1 مدرسة براغ..... 82

2-3-2 المدرسة اللّغوية الإنجليزية..... 84
2-3-3 النّحو النظامي (أو النسقي)..... 86
2-3-4 التّداولية..... 87
3- التعريف بالنّحو الوظيفي..... 89
4 - نموذج سيمون ديك في النّحو الوظيفي..... 91
4-1 النّموذج ما قبل المعيار (نموذج النواة) (1978-1988)..... 92
4-2 نموذج النّحو الوظيفي المعيار (1989-1997)..... 92
4-3 نموذج النّحو الوظيفي ما بعد المعيار (1997- إلى يومنا هذا)..... 93
5- مبادئ نظرية النّحو الوظيفي..... 94
6- بعض المنطلقات الأساسية..... 97
6-1 أهداف مشروع أحمد المتوكل..... 97
6- 2 نبذة عن حياة أحمد المتوكل..... 101
6-3 أهم مؤلفات أحمد المتوكل..... 101
6-4 الجملة من منظور أحمد المتوكل..... 102
6-4-1 جمل ذات المحمول غير الفعلي..... 105
6-4-2 جمل ذات المحمول الفعلي..... 109

المبحث الثاني: بنية النّحو في نظرية النّحو الوظيفي عند أحمد المتوكل.

1- البنية الحملية وقواعد الأساس..... 114
1 . 1 . البنية الحملية..... 114
1 . 2 . قواعد الأساس..... 115
1 . 3 . الوظائف الدّلالية..... 118
1-3-1 دلالة المحمول..... 118
1-3-2 الوظائف الدّلالية لمحلات الحدود..... 119
2 - البنية الوظيفية (قواعد إسناد الوظائف)..... 125
2 -1 الوظائف التركيبية..... 125

2-2 الوظائف التّداولية..... 128
2-2-1 الوظائف الداخلية..... 129
2-2-2 الوظائف الخارجية..... 138
3 - البنية المكوّنية (قواعد التعبير)..... 147
3-1 مفهوم البنية المكوّنية..... 147
3-2 قواعد إسناد الحالات الإعرابية..... 148
3-3 قواعد صياغة المحمول..... 148
3-4 قواعد الإدماج..... 149
3-5 قواعد الموقعة..... 150
3-6 قواعد إسناد النبر والتنغيم..... 151
خاتمة..... 155
قائمة المصادر والمراجع..... 158
فهرس الموضوعات..... 179

بعض إسهامات تمام حسان وأحمد المتوكل في التطوير

الدرس اللساني العربي الحديث

أسهمت الدراسات اللسانية التي قام بها العديد من اللسانيين العرب المحدثيين في إرساء الدرس اللساني العربي الحديث، استمدت أرضية المعرفية من الدرس الغربي واللسانيات الحديثة، وأسهمت في تطوير الدرس اللساني العربي الحديث من خلال السلسلة منت الدراسات التي قام بها كل من تمام حسان في الجانب الدلالي، وأحمد المتوكل في الجانب النحو الوظيفي مما أسهما في التطوير الدرس اللساني العربي الحديث على مستوى التنظير والتطبيق.

الكلمات المفتاحية:

- الدراسات اللسانية
- الدرس اللساني العربي
- أرضية المعرفية
- الدرس الغربي
- اللسانيات الحديثة
- الدلالة
- النحو الوظيفي